الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد المالية العامة

بعنوان

أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة: 1980-2017

من إعداد الطالب:

بن خالدي فضيل

تحت إشراف:

د. بومدين حسين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بومدين حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
د.عباس عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.بن لحسن الهواري	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	ممتحنا
د. بن لباد محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د.شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019-2020م

كلمة شكر

أشكر الله العلي القدير لتوفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع، و بعبارات ملؤها الامتنان والشكر الكبيرين الذي يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص وخاص إلى الأستاذ المشرف السيد ***بومدين حسين*** لقبوله الإشراف و تأطير بحثنا، و على كل المساعدة التي قدمها لنا، و النصائح القيمة و المفيدة التي أرشدنا بها.

وأوجه مسبقا شكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على سعة صبرهم لقراءة و تقييم هذه الأطروحة

و إلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة.

شكرا لكم جميعا

إهداء

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقي ونعمته علي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، إلى الزوجة الكريمة وأولادي، (رياض- أميرة) إلى إخوتي الأعزاء وإلى جميع أصدقائي وزملائي في العمل .

بن خالدي فضيل

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر عجز الموازنة العامة على حالة الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري في الاجلين القصير والطويل خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري من منظور فرضيتين هي المقترح الكيتزي الذي يدل على وجود علاقة طردية تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري، والتكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بينهما، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري مما يتوافق مع وجهة النظرية الكيتزية، كما توصل البحث إلى نتيجة مفادها غياب علاقة سببية من الميزان التجاري إلى عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، الميزان التجاري، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract:

The study aims to analyze the impact of the general budget deficit on the state of the trade balance of the Algerian economy in the short and long term during the period of 1980-2017.Using the self-regression model (ARDL), the study examined the theoretical basis of the relationship between the general budget and the trade balance from a Keynesian point of view, which indicates a direct relationship ranging from the budget deficit to the balance of trade, and the Ricardian equivalence which denies any relation between them. The results of the study revealed a causal link from the budget deficit to the trade balance, which corresponds to the Keynesian theory, and that there was no causal relationship between the trade balance and the deficit budgetary.

Keywords: Budget deficit, trade balance, ARDL.

قائمة المحتويات

مقدمة عامة	02
الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري	
I نظرة عامة حول عجز الموازنة العامة للدولة	13
I-1- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأنواعه	13
I-2- عجز الموازنة العامة في مدارس الفكر الاقتصادي.	17
I-3-أسباب عجز الموازنة العامة وطرق علاجه	28
II الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	38
II-1- ماهية التجارة الخارجية وأهميتها	39
II-2- نظريات التجارة الدولية	42
II-3- الإطار المفاهيمي للميزان التجاري	54
III التأصيل النظري لفرضية العجز المزدوج	59
III-1- الربط بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال متطابقة الدخل المحلي	59
III-2- المناهج النظرية	61
III-3- عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في اقتصاد نفطي	78
الفصل الثاني الدراسات السابقة للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري	
I العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري	84
I -1 الدراسات الأجنبية	84
I -2 الدراسات العربية	97
II العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة	101
II-1 الدراسات الأجنبية	101
II-2 الدراسات العربية	107
III عدم وجود أي علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري	111
III -1 الدراسات الأجنبية	111
III -2 الدراسات العربية	117
IV أوجه التشابه والاختلاف	119

1-IV الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	120
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	
I الموازنة العامة في الجزائر	125
1-I تبويب إيرادات الموازنة العامة في الجزائر.	125
2-I النفقات العامة في النظام الميزاني الجزائري.	141
3-I الموازنة العامة للدولة في الجزائر.	154
II تحليل الميزان التجاري	167
1-II تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.	167
III دراسة قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	181
III -2 منهجية ARDL للتكامل المشترك:	182
3-III النموذج القياسي	183
4-III البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:	183
5-III تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	183
6-III اختبارات تشخيص النموذج	188
7-III إختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل toda- yamamoto:	191
خاتمة عامة	**194**

قائمة الأشكال

الشكل رقم	العنوان	صفحة
(1-1)	سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة لرؤوس الأموال	**65**
(2-1)	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة رؤوس الأموال	**66**
(3-1)	سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن- حركة تامة لرؤوس الأموال	**67**
(4-1)	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة تامة لرؤوس الأموال	**68**
(5-1)	سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	**70**
(6-1)	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	**71**
(7-1)	سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	**72**
(8-1)	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	**73**
(1-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**131**
(2-3)	تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**135**
(3-3)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-2017	**139**
(4-3	تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة:-2017 1980	**150**
(5-3)	مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017	**152**
(6-3)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**160**
(7-3)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-1989	**168**
(8-3)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-1989	**170**
(9-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-1989	**170**
(10-3)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999	**172**
(11-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999	**174**
(12-3)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999	**175**
(13-3)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017	**177**
(14-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	**179**
(15-3)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	**180**
(16-3)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:	**188**
(17-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	**190**

قائمة الجداول

الجدول رقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2016 وحدة بآلاف دج.	**129**
(2-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**130**
(3-3)	تطور أسعار النفط وكذا الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**134**
(4-3)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-2017	**138**
(5-3)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية.	**144**
(6-3)	"ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات.	**147**
(7-3)	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**148**
(8-3)	مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017	**152**
(9-3)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	**159**
(10-3)	دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة 2000-2017	**164**
(11-3)	تطور رصيد الميزان اتجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989	**168**
(12-3)	تطور الصادرات الجزائرية ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989	**169**
(13-3)	تطور رصيد الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1990-1999	**171**
(14-3)	تطور الصادرات الجزائرية ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1990-1999	**173**
(15-3)	تطور رصيد الميزان اتجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 2000-2017	**176**
(16-3)	تطور الصادرات الجزائرية ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 2000-2017	**178**
(17-3)	اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية انظر الملحق رقم"1نتائج اختبار الاستقرارية ل adf pp	**184**
(18-3)	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد	**185**
(19-3)	مقدرات معلمات الأجل الطويل	**186**
(20-3)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	**187**
(21-3)	نتائج اختبار ARCH	**189**
(22-3)	نتائج اختبارBreusch-Godfrey Serial corrélation LM	**189**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المواضيع التي يولي لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة، خصوصا ما تعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات والتوازن في الموازنة العامة، كما كثر الجدل والاختلاف خاصة في الفترة الأخيرة، حول عجز الموازنة العامة للدولة وزيادته من عام لآخر لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتنويع إيراداتها وتنميتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى، وهذه الظاهرة لم تعد قاصرة على دولة بعينها أو حتى مجموعة من الدول بل توجد في معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، فقد شهدت الفترة الماضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة تعسر اقتصاديات العديد من دول الاتحاد الأوروبي من أمثال اليونان وايطاليا وغيرها، حتى كادت هذه الدول أن تشهر إفلاسها لولا مساعدة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية ليس هذا فحسب بل إن الولايات المتحدة ذاتها تعاني من تضخم الدين العام.

فمن الواضح أن معظم الدول تعاني من مشكل عجز الموازنة العامة وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى تركز إيراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة، وذلك ما تعاني منه الدول النامية بوجه عام والجزائر بوجه خاص. ويعد العجز المتزايد والمزمن في الموازنة العامة للدولة سببا قويا من أسباب التضخم وتفاقم الديون، بالإضافة إلى أنه من أهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد، والذي صاحبه ارتفاعا مستمرا في الدين العام الداخلي للحكومات.

كما يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض

بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي عن طريق تجارة الخارجية، وبذلك تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، فالبلدان تسعى إلى الاندماج في عملية التبادل التجاري أي تبادل السلع والخدمات ما بين الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية و التي تختلف من دولة إلى أخرى، كما تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

في عصر العولمة، قد يوفر تكامل الأنشطة التجارية والمالية الدولية فوائد عديدة، مثل تخصيص الموارد بكفاءة من حيث الادخار والاستثمار في الوقت نفسه، كما يؤدي هذا التكامل إلى اختلالات عالمية في الميزان التجاري، وقد تتفاقم هذه الاختلالات بسبب عجز الموازنة العامة، ويعتبر أحد أهم أسباب القلق ميل عجز الميزان التجاري والعجز المالي إلى النمو معًا، مع استدامة كلا العجزين، ومنه كان هناك نقاش واسع حول وجود صلة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، المعروف باسم **" فرضية العجز المزدوج ".**

حيث تعد العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة والمثيرة للجدل، ليس على نطاق البلدان النامية فحسب بل حتى على صعيد الدول المتقدمة أيضا، وبرزت الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة عندما شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في الموازنة العامة والميزان التجاري، وهو ما أطلق عليه ظاهرة **"العجز المزدوج أو العجز التوأم Twin Deficits"**، وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري قد يعكس العلاقة بين السياستين المالية والتجارية، حيث من الممكن أن تؤثر أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة، الإنفاق العام والموازنة العامة على الميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات والعكس صحيح.

كما تركز اهتمام العديد من الاقتصاديين في الآونة الأخيرة على دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري وتحليلها، إذ يعتبر من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية ليس على صعيد الدول المتقدمة فقط بل على صعيد الدول النامية أيضا، حيث انبعث

الاهتمام بهذين العجزين من أجل المساهمة في وضع سياسات مالية وتجارية كفيلة بإحداث التنمية الاقتصادية، وعليه فإن تركيز اهتمام الدول النامية بدراسة وتحليل علاقة القطاع المالي من خلال الموازنة العامة بالقطاع الخارجي معبرا عنه بالتجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري هدف إلى كيفية إعادة التوازن لكل من هذين العجزين. وهناك العديد من المقاربات النظرية التي تشرح العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، حيث يتم تفسير الآلية التي تقف وراء العجز المزدوج من خلال نماذج الاقتصاد الكلي، منها نموذج **Mundell-Fleming** (موندیل **1963**، فليمينغ **1962**) والنظرية **الكيترية**، حيث توضح النظريتان أن العلاقة بين العجزين ايجابية وان الزيادة في عجز الموازنة تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري. في المقابل وفقا لنظرية التكافؤ الريكاردي (**Barro 1989**)، لا توجد علاقة بين الاثنين ومنه لا تؤدي عجز الموازنة العامة إلى زيادة العجز الخارجي.

ويعد التعاطي مع مؤشرات الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري بمثابة كشفا حقيقيا لمسار الأداء الاقتصادي لكل بلد، فكلا المكونين يمثلان جوهر السياستين المالية والتجارية التي تتشكل منها السياسة الاقتصادية العامة، فأدوات السياسة المالية المعنية بالإيرادات العامة والنفقات العامة من الممكن أن تؤثر على الميزان التجاري من خلال حزمة الصادرات والواردات والعكس صحيح.

وفي الدول النامية ازداد الاهتمام بعجزي الموازنة العامة والميزان التجاري وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة لاستمرارها لفترا طويلة في العديد من الدول النامية، أما الدول النفطية فقد حققت ارتفاع عوائدها النفطية فوائض كبيرة في موازنات حكومتها وفي موازين التجارية على حد سواء، ولكن تلك الفوائض المؤقتة تحولت إلى عجوزات أثقلت كواهل الدول النفطية وأثرت في مسيرتها التنموية وأدائها الاقتصادي.

يتصف الاقتصاد الجزائري باختلالات بنيوية كبيرة، من بينها اختلال الموازنة العامة للدولة، إذ أن جانب الإيرادات من الموازنة قد ارتكز على مورد واحد وبشكل شبه كامل في تمويل الموازنة العامة للدولة وهو النفط الخام، وبذلك أصبح تقدير الموازنة العامة للدولة مستند وبشكل رئيسي على الإيرادات النفطية المتوقعة، مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية

الناجمة عن تقلبات سوق النفط العالمية، كما شهدت النفقات العامة نوعا من الاختلال، إذ أن الجزء الأكبر من النفقات العامة توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي وليس نحو الأعمال المنتجة.

وتعتبر الجزائر كأحد البلدان النفطية التي يهيمن قطاع النفط على هيكله الإنتاجي، وبذلك أصبحت صادرات البلد إلى الخارج مرتكزة على ناتج هذا القطاع، كما أن ارتفاع مساهمة الريع النفطي في الصادرات قد أدى إلى تشوه الميزان التجاري، الذي لا يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي الجزائري، إذ يوضح فائض مصدره الريع النفطي والذي لم يتأت من عملية إنتاجية، كما أن الاعتماد على الخارج من اجل توفير السلع والخدمات الأساسية للبلد، يؤدي إلى اختلال الهيكل الإنتاجي في البلد ومنه زيادة حجم الاستيرادات لأغلب أنواع السلع الأمر الذي يزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي.

مرّ الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، ولكل مرحلة خصوصيات تختلف عن الأخرى، لقد تسارعت الأحداث مع حلول عقد الثمانينات أين انفجرت أزمة المديونية وتدهورت أسعار النفط وكذلك الانهيار المالي العالمي، وفي خضم هذه المتغيرات شهد الاقتصاد الجزائري أزمة حادة مع مطلع سنة 1986 بسبب تدهور أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى انخفاض حصيلة الجزائر المتأتية من صادرات هذا المنتوج، مما أحدث عجزا مزدوجًا في موازنة الدولة وميزان المدفوعات، فانخفاض أسعار البترول أوقع الجزائر في أزمة عميقة خصوصا وأنها كانت تقوم بمخططات تنموية وهو ما أجبرها على توقيف تلك المخططات و البدء في معالجة أوضاعها الاقتصادية و لم تجد حلا سوى اللجوء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض، ولقد عانت الجزائر منذ عقود شأنها شأن العديد من الدول النامية والنفطية من عجز في الموازنة العامة وذلك بزيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة كما شهد ميزانها التجاري عجزا خاصة في فترة التسعينات وفي السنوات الأخيرة، وذلك بعد انهيار أسعار النفط منذ أواخر عام 2014، وما كان له من انعكاسات على أداء الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تمويل الموازنة العامة للدولة بشكل كبير على الجباية البترولية.

وعلى غرار معظم الدول النفطية أقدمت الجزائر في عام 2000 على إنشاء صندوق ضبط الموارد كصندوق داخلي للثروة السيادية، توجه موارده المالية إلى تمويل عجز الخزينة العمومية وتسديد المديونية الخارجية. كما أن الهدف الأساسي من إنشائه هو امتصاص فوائض الجباية البترولية وتحويلها إلى تمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الموازنة العامة للدولة بسبب تراجع أسعار النفط، وقد جاء ذلك بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق التي اقتصرت حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على تخفيض المديونية العمومية في حين أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على تحول الدور الرئيسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العامة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740مليار دينار جزائري، وقد لعب الصندوق دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العمومية خاصة بعد انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، كما فاقت نسبة مساهمته في تمويل عجز الموازنة العمومية 90 % في عام 2015 و 83 % خلال التسعة أشهر الأولى لعام 2017.

ومن أجل زيادة مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي، تسعى الجزائر إلى تفعيل تجارة الدولية و جعلها محركا للنمو الاقتصادي عن طريق تشجيع صادراتها خارج مجال تصدير الطاقة، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي خصها الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة و التي يتجلى جزء منها في أن الدولة أرادت القيام بتنظيم قطاع التجارة الخارجية و تفعيله قصد خلق نمو اقتصادي حقيقي إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يدور في حيز مغلق ألا و هو الاقتصاد الريعي، و هذا كون أن البترول و لفترة طويلة يشكل المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني، وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى حد الساعة بقيت عاجزة عن إحداث النمو الاقتصادي الحقيقي.

الهدف من الدراسة هو فحص النظرة التقليدية إلى أن عجز الموازنة العامة يؤثر بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري، أي لمعرفة ما إذا كانت هناك أي علاقات سببية بين العجز المالي وعجز التجارة الخارجية أم لا، سواء كان أحادي الاتجاه أو ثنائي الاتجاه أو كليهما أو في النهاية غياب العلاقة. بناءا على ما تقدم، فان دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرين موضوعي الدراسة في الاقتصاد الجزائري، تعني دراسة وتحليل الآثار الناجمة عن القطاع المالي من خلال

الموازنة العامة، على القطاع الخارجي معبرا عنه بالتجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري، للوصول إلى فهم واضح لأي نوع من السياسات الاقتصادية تعطى الأولوية، بما يدعم مسار عملية التنمية الاقتصادية، في ظل التحولات الاقتصادية الجارية. لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في تناول أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في اقتصاد نفطي نتيجة لاختلاف ظروف وأداء الاقتصاديات النفطية عن غيرها من الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية غير النفطية.

وهنا تظهر إشكالية البحث الذي نحن بصدد دراسته والمتمثلة في:

ما هو أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر ؟

للتمكن من الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية تم اشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها كما يلي:

- هل يوجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل والمدى القصير بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة طردية معنوية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- لأي نوع من السياسات تعطى الأولوية، هل لسياسة التجارة الخارجية أم للسياسة المالية أم لكليهما ؟

الفرضيات

وللتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر.
- يوجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر.
- توجد علاقة طردية معنوية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

أهمية الدراسة

تتأتى أهمية الدراسة في تحليل العلاقة ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية وفقا لمؤشرات الموازنة العامة والميزان التجاري، وهو ما يسهم في رسم سياسات مالية وتجارية ونقدية من أجل تحفيز مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن انجازها فيما يلي:

- تحليل تطور عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر.
- دراسة أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر.
- استخلاص استنتاجات مناسبة لأي نوع من السياسات تعطى الأولوية، هل لسياسة التجارة الخارجية أم للسياسة المالية أم لكليهما.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على الجزائر.
- الإطار الزماني: تتضمن هذه الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة (1980-2017).

منهجية الدراسة

لغرض الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر وللإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من صحة الفرضية، تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستنباطي في دراسة الجانب النظري قصد الإحاطة بمفهوم عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وأهم النظريات والنماذج المفسرة لهم، وأيضا للإحاطة بمفهوم العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وكذلك التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع من جوانب معينة، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي التجريبي وذلك لقياس و اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية والنماذج القياسية الحديثة.

مرجعية الدراسة

تم الاستناد في الدراسة الحالية بكثرة على ثلة من المقالات العلمية المحكمة الوطنية منها والدولية، ومجموعة من الرسائل الجامعية (دكتوراه،) والتي مكنتنا من إجراء هذا البحث.

محاور الدراسة

تحتوي الدراسة الحالية على ثلاثة فصول موزعة على الشكل التالي:

يتضمن **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة مقسما إلى ثلاث أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول مفاهيم حول عجز الموازنة العامة، العوامل المحددة له وأهم النظريات المفسرة له وأسبابه وطرق علاجه، أما الجزء الثاني فيتضمن الإطار النظري للتجارة الخارجية، أما الجزء الثالث فقد تضمن العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري.

وقد خصص **الفصل الثاني** للدراسات التجريبية السابقة الأجنبية والعربية التي عالج فيها الباحثين العلاقة السببية الموجودة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة سببية من عجز الموازنة العامة نحو الميزان التجاري في إطار النظرية الكيترية، أما الجزء الثاني فخصص للدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة سببية من عجز الميزان التجاري نحو الموازنة العامة في إطار فرضية (**CATH**)، أما القسم الأخير فقد خصصت للدراسات التي توصلت إلى عدم وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان الجاري في إطار فرضية التكافؤ الريكاردي ، وكذلك تبيان الفجوة العلمية والقيمة المضافة للموضوع محل الدراسة.

أما **الفصل الثالث** فقد تضمن الدراسة التحليلية الوصفية للموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر، وينقسم إلى ثلاث أجزاء، الجزء الأول تم التطرق إلى عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 و آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر، أما الجزء الثاني تطرق إلى تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، أما الجزء الأخير فيتضمن

دراسة قياسية لاختبار أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري، تم التعرض في الشق الأول للمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة وعن أسباب اختيارها بالإضافة إلى بناء النموذج

القياسي الذي يوضح العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2017)، أما في الجزء الأخير من الفصل الثالث فقد تم فيه التركيز على اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري

تمهيد الفصل

تعد العلاقة بين الموازنة العامة وحالة الميزان التجاري من القضايا الاقتصادية المهمة والمثيرة للجدل، على نطاق البلدان النامية منها والمتقدمة على حد سواء، وتحليل العلاقة بين هذين المتغيرين يعكس العلاقة بين السياسة المالية والسياسة التجارية، وهو ما أطلق عليه العجز المزدوج، وعليه فإن تركز اهتمام الدول النامية بدراسة وتحليل علاقة القطاع المالي من خلال الموازنة العامة بالقطاع الخارجي معبرا عنه بالتجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري هدف إلى كيفية إعادة التوازن لكل من هذين العجزين، وعلى هذا الأساس سنستهل في هذا الفصل مواقف أهم مدارس الفكر الاقتصادي من عجز الموازنة العامة، ثانيا اللإطار لمفاهيمي للتجارة الخارجية، ثم الإطار النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري. وما تناولته أدبياتها الاقتصادية من أراء وأسس نظرية عن طبيعة العلاقة بين هذين العجزين.

I نظرة عامة حول عجز الموازنة العامة للدولة.

تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، وذلك مع تزايد حدة الضغوط التضخمية إضافة إلى تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية واستتراف الاحتياطات الأجنبية، حيث يعد العجز في الموازنة العامة أحد أهم المشكلات الاقتصادية، لذلك فان برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم الدول العالم تطرح مشكلة معالجة العجز المستمرة في الموازنة العامة، حيث أصبح التصدي لهذه المشكلة أمرا ضروريا.

I-1- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأنواعه.

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ومنه يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات إلى جانبا النفقات العامة والإيرادات العامة.

1-1- تعريف عجز الموازنة العامة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني ومن أهم التعاريف المدرجة لهذا المفهوم نجد:

عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة " زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة "[1].

" تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات "[2].

" تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية "[3].

---

[1] عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، **"الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة "**، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001، ص52.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات **"الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي. القاهرة"**: مجموعة النيل العربية، 2003 ، ص 77 .

[3] محمد علي القري، **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة البصيرة، العدد 05، الجزائر: دار الخلدونية، 2000، ص 30.

عجز الموازنة هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وتتزايد النفقات لعدة أسباب منها: زيادة الإنفاق العسكري ، والتوسع في عمليات التنمية ، وكذلك التوسع في الجهاز الإداري للدولة من حيث عدد القوى العاملة فيه وزيادة العمالة في القطاع الحكومي في بعض الدول، وتفشي ظاهرة التضخم المالي[1].

ويمكن النظر إلى عجز الموازنة بمنظارين هما:[2].

- **بالمفهوم المالي الحسابي:** عجز الموازنة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.

- **بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي:** يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت عجز الموازنة العامة، إلا أنها جميعها تتفق على أن العجز في الموازنة العامة للدولة هو في حقيقته قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بأشكالها المتعددة.

1-2-أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.

يعتبر العجز في الموازنة العامة احد السمات الأساسية للمالية العامة في معظم دول العالم، وتوجد عدة مقاييس مختلفة لقياس هذا العجز تتوقف على الهدف من القياس أهمها مايلي:

1-2-1 العجز الجاري.

يقيس هذا المقياس الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، ولكنه لا يشمل الإيرادات والنفقات الرأسمالية، كشراء وبيع الأصول، باعتبار أن زيادة

---

[1] هناء علي حسين القريشي، **"دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق"**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثلاثة وتسعون، 2012، ص 398.

[2] كردودي صبرينة، **"ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2013-2014، ص 170.

الإنفاق الحكومي على الموارد الحكومية في مجال الاستثمار، لا يغير في وضع صافي الأصول للدولة، فالديون الجديدة تحل محلها أصول جديدة[1].

1-2-2 العجز التشغيلي.

يحاول مفهوم العجز التشغيلي أن يقيس العجز في ظروف التضخم ويقاس العجز وفقا لهذا المفهوم في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم وذلك من خلال معامل تصحيح نقدي، حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بدائنيهم من جراء ارتفاع الأسعار.[2]

1-2-3 العجز الهيكلي.

يعبر عن العجز الشامل مصححا بازالة العوامل الظرفية والمؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (الإيرادات والنفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.[3]

1-2-4 العجز الشامل

وهو"عبارة عن مجموع العجوز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة."[4]

ويطلق عليه أحيانا العجز الموحد للقطاع العام، ولا يقتصر على تحديد العجز في الجهاز الحكومي للدولة،وإنما يشمل بالإضافة له جميع الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات اللامركزية والمشروعات المملوكة للدولة، بحيث يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع موارد الحكومة والقطاع العام، ومجموع نفقات

---

(1) محمد العناني، **"اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق"**، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول، القاهرة، سنة 1992، ص140-141

(2) طارق قدوري، **"مساهمة الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقة للفترة 1990-2014"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2015-2016، ص 109.

(3) عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية –** "ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،بن عكنون ،الجزائر، 2005 ص 208.

(4) عبد المجيد قدي، **نفس المرجع** ص ص 206 -208.

الحكومة والقطاع العام. ولقد تزايد الاهتمام بهذا المفهوم للعجز ولا سيما في ضوء اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتزايد مشكلات القطاع العام، ونمو الإنفاق العام ليشمل العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب على كل ذلك من تفاقم الديون الخارجية ولاسيما في الدول النامية.[1]

1-2-5 العجز المؤقت

وقد يسمى بالعجز الموسمي ويحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو سبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إليه والذي تسبب في حدوثه ويمكن معالجته بعد مدة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة[2].

1-2-6 العجز المنظم

ويسمى أيضاً بالعجز المخطط أو المقصود وتعتبر نظرية العجز المقصود أن توازن الموازنةالعامة هو الأصل، أي أن سياسة تنظيم العجز في الموازنة العامة تعد حالة مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الاقتصادي، ثم العودة إلى توازن الموازنة بعد تحقيق ذلك ويجب أن لا يكون هذا التوازن على حساب التوازن الاقتصادي، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحياناً حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه[3].

تشير هذه العجزات إلى أهمية الأثر الاقتصادي الكبير للمالية العامة، فالعجز التشغيلي يعكس الحاجة إلى استبعاد التشوهات الاقتصادية الناتجة عن معدلات التضخم المرتفعة، ويشير العجز الهيكلي إلى الوضع المستقبلي الناجم عن انحراف الأسعار والأجور، أما العجز الجاري يشير إلى الحاجة إلى التمويل المحلي والتمويل الخارجي، بينما يوضح العجز الأساسي مدى مساهمة القطاع الحكومي في مشكلة الديون داخل دول النامية.

---

[1] زكي رمزي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"**، دار سيناء للنشر، ط1، القاهرة، 1992، ص 105.

[2] وليد خالد الشايجي،**"مدخل إلى المالية العامة الإسلامية"**، ط ،1دار النفائس، عمان،2005، ص 87.

[3] جمال، لعمارة، **"أساسيات الموازنة العامة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2004، ص103.

I-2- عجز الموازنة العامة في مدارس الفكر الاقتصادي.

يعد عجز الموازنة العامة احد أهم القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية منذ القديم وحتى يومنا هذا، ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وسنحاول التعرف على مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت مختلف الآراء والأفكار حول عجز الموازنة العامة.

2-1- النظرية الكلاسيكية التقليدية

يعد عجز الموازنة العامة من المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل بين المفكرين الاقتصاديين، ولذلك ظهر رواد المدرسة الكلاسيكية مثل ادم سميث، مالثوس، ساي وريكاردو الذين كانوا يشتركون في فكر واحد، وهو مبدأ الحرية الاقتصادية وانتهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فلقد اتفق الاقتصاديون الكلاسيك والكلاسيكيون المحدثون على أن عجز الموازنة العامة يعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول، وذلك للآثار السلبية التي يحدثها.

وهذا نابع من إيمانها المطلق بمبدأ الحرية الاقتصادية وقانون **ساي (العرض يخلق الطلب ويساويه)**، وأن حالة الاستخدام الأمثل متحققة مادامت الدولة ملتزمة بدورها الحيادي، كما أنه نابع أيضا من نظرتها إلى أن الإنفاق العام الذي تختص به الدولة إنفاق استهلاكي تبذيري لعدم كفاءة الدولة قياسيا بكفاءة القطاع الخاص، وبضوء ذلك كان عجز الموازنة العامة في نظر هذه المدرسة بمثابة الخطر الرئيس الذي يؤدي إلى الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض، وفي كلتا الحالتين فالأمر يترتب عليه ارتفاع الأسعار وتدهور القيمة الحقيقية للعملة ويدعو إلى مزيد من الإنفاق مما يولد الحركة الحلزونية للتضخم، كما يؤدي إلى تناقص الموارد والأموال لدى القطاع الخاص الذي يتميز بكفاءة استغلال للثروة[1].

ولهذا فقد أطلق على الدولة بسبب دورها المحدود في الاقتصاد مصطلح "الدولة الحارسة"، لان دورها اقتصر من وجهة نظرهم على ضمان سير المرافق العامة في أضيق

---

[1] فرهود، د.محمد سعيد، **مبادئ المالية العامة**، جامعة حلب، 1979، ص 24.

الحدود دون التدخل في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية. وانتشر شعار الاقتصاديين الكلاسيكيين الشهير "دعه يعمل دعه يمر".[1]

ومنه ركزت المدرسة الكلاسيكية على فكرة توازن الموازنة العامة، الذي يعني أن تتساوى نفقات الدولة وإيراداتها العادية (ضرائب، رسوم، إيرادات ممتلكات الدولة)، ودعت إلى احترام هذا المبدأ والعمل به، باعتبار أن حالة توازن الموازنة تعكس حسن إدارة الدولة لأموالها.[2] مما يعني أن النفقات العامة يجب أن تغطى أساسا من الإيرادات المحلية[3].

وقد عززت فكرة توازن الموازنة العامة في الفكر الكلاسيكي مبدأ الحرية الاقتصادية، المنافسة التامة، ومدلول اليد الخفية " **لآدم سميث** "[4] .

ويعتمد التقليديون على العديد من الحجج يدافعون بها على مبدأ توازن الموازنة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة وأبرزها ما يلي[5]:

- تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تجدد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض من أجل مواجهة هذا العجز ومنه تبقى الدولة تدور في حلقة مفرغة من الديون المستمرة.

- يؤدي الإقراض الحكومي من إنقاص الطاقة الإنتاجية في المجتمع ويساهم ويشجع على تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج.

- يؤدي عجز الموازنة العامة للدولة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم

---

(1) زكي رمزي، **انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000، ص 35.

(2) Michel Bottin, **Histoire des Finances Publiques**, Economica, Paris, France, p55.

(3) رفعت المحجوب، **المالية العامة: " النفقات العامة "**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 20.

(4) عبد المجيد حامد دراز، **" السياسات المالية"**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص21.

(5) لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 117.

السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار إقتصادية، وهو ما ينجر عنه دوران الاقتصاد في حلقة مفرغة.[1]

وقد تعرضت هذه المبررات للعديد من الانتقادات نوجز أهميتها فيما يلي:[2]

- إن أصحاب الفكر الكلاسيكي يشبهون مالية الدولة بمالية الفرد، لافتراضهم أن الدولة المقترضة قد تتعرض لانهيار مالي وتناسوا قدرتها على إيجاد مصادر مالية جديدة لتغطية ديونها، أو مواجهة نفقاتها المتزايدة.

- إن توازن الموازنة قد يتحقق عند تحضير مشروع الموازنة، وقد لا يتحقق أثناء التنفيذ، فتنتهي السنة المالية وتظهر الحسابات الختامية إما حالة عجز أو فائض، لأن وجود التوازن المالي وقت التحضير الموازنة قد يكون بسبب قيام السلطة التنفيذية بتقدير حجم النفقات بأقل من قيمتها الحقيقية، أو بسبب المبالغة في تقدير الإيرادات مما يحقق توازنا ظاهريا.

- إن توازن الموازنة العامة، أو عدمه لا يشكل العامل الأساسي في حدوث التضخم، حيث أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى التضخم، من بينها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، خاصة عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وهذا يعني أن التضخم لا ينتج فقط من تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي.

- ينظر الاقتصاديون الكلاسيك للموازنة العامة نظرة حيادية على أساس عدم وجود صلة لها بالنشاطات الاقتصادية، لكن الواقع يختلف عن ذلك إذ أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم يستخدم السياسة المالية التي تعد الموازنة العامة أداتها في التخفيف من حدة المشكلات التي تواجهها.

-كما يؤخذ على الكلاسيكيين نظرتهم للموازنة العامة بعيدا عن الحياة الاقتصادية، أي انه ليس للموازنة أي تأثير على الحياة الاقتصادية سوى ذلك التأثير السلبي والمتمثل بالعجز في الموازنة العامة وما يترتب عليه من آثار، حيث نجد أن الواقع يختلف تماما، فهيكل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم يعرض مشكلات تتمثل أساسا في عدم التخصيص الأمثل للموارد وانعدام العدالة التوزيعية للدخل والثروات وعدم الاستقرار الاقتصادي، ويأتي هنا دور السياسة المالية

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، درا الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999،ص ص،283-284.

[2] حلمي إبراهيم منشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)**، أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص8.

التي تعتبر الموازنة العامة أداتها في التخفيف من حدة هذه المشكلات وهو ما يطلق عليه بعض الكتاب وظائف الموازنة العامة.ولهذا فالموازنة العامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاقتصادية ولا يجوز فصلها عنها[1].

مما سبق فمبدأ توازن الموازنة السنوي في ظل هذا المذهب هدف رئيسي لابد من تحقيقه في كل الظروف، فهو وسيلة لحسن إدارة الأموال العمومية، وضمان استمرار التوازن وزيادة الثقة في مالية الدولة، وإن حدوث عجز الموازنة العامة يعني لجوء الدولة إلى تغطيته عن طريق الاقتراض، أو عن طريق الإصدار النقدي، وكلتا الطريقتين تؤثران سلبا على الاقتصاد.

ومن ثم فإن المالية العامة عند الكلاسيك تقوم على الأسس التالية:

- تحديد أوجه النفقات العامة على الأمن الداخلي والخارجي، الأشغال والخدمات العامة.
- تحقيق مبدأ الحياد المالي.
- أن يكون النشاط المالي للدولة بأقل تكلفة ممكنة.
- توازن الموازنة العامة: حيث عارض الكلاسيك وجود فائض أو عجز في الموازنة العامة.

2-2- النظرية الكيترية المفسرة لعجز الموازنة العامة

بعد أن ساد الفكر الكلاسيكي لفترة طويلة من الزمن، وما أملته من التزام بمبدأ توازن الموازنة العامة فإن التطورات الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات من القرن العشرين متمثلة في أزمة الكساد العالمي، أدت إلى زعزعة الثقة في الفكر الكلاسيكي، إلى جانب وقعها الشديد على الحياة الاجتماعية، كل هذه الأوضاع أقنعت الاقتصاديين وعلى رأسهم الاقتصادي الانجليزي **" جون مينارد كيتر "**، بفعالية تدخل الدولة لإنهاء تلك الأزمة لعجز قوى السوق عن إعادة التوازن وتحقيق النمو الاقتصادي وقصور آلية اليد الخفية عن إعادة التوازن الاقتصادي تلقائيا، و لم يستطع علماء الفكر التقليدي إيجاد الحل الملائم، مما هيأ الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية، والتي أطلق عليها **" الثورة الكيترية ".**

(1) غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية -**، أطروحة الدكتوراه، الشلف، الجزائر، 2017، ص ص 72- 73 .

وطبقا لذلك ولد مفهوم المالية المتدخلة التي تنادي بضرورة وجود عجز في الموازنة يتم تغطية بالقروض وبالإصدار النقدي الجديد مع ضرورة تخفيض الضرائب من أجل تحقيق زيادة في مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة، وبعبارة أخرى فقد دعى **كينز** إلى استخدام الموازنة العامة سلاحا لمواجهة مشكلات التغير الدوري إلا أنه لم يدع إلى إتباع سياسة العجز بشكل مستمر فهو يدعو إلى سياسة مالية ونقدية توسعية في مدة الكساد، وإلى سياسة مالية ونقدية انكماشية عند فترات الرخاء وظهور مخاطر التضخم، كل هذا نجده واضحا في الموازنات العامة للدولة الرأسمالية الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة وأن معدلات نمو الناتج والدخل ومستوى الاستخدام كانت تفوق معدلات نمو العجز الذي كان في حدود آمنة ومعقولة[1].

ومنه فإن علاج مشكل البطالة يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تعويض نقص الطلب الفعال في القطاع الخاص، ويكون ذلك بإحداث عجز في الموازنة العامة إما بزيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد بهدف تحفيز الطلب الكلي الفعال، وهكذا يستعمل عجز الموازنة العامة لوضع حد للعجز الاقتصادي الناتج عن البطالة والكساد.[2]

وبناء على ذلك فقد تعددت السياسات المالية الرامية إلى قبول العجز في الموازنة بغية التأثير في الوضع الاقتصادي والتوصل إلى حالة العمالة الكاملة والتوازن الاقتصادي العام، ولذلك كانت فكرة الموازنة الدورية التي تدعو إلى تحقيق التوازن خلال فترة دورة اقتصادية، بالإضافة إلى نظرية العجز المقصود أو المنظم التي تثير العجز وتقصده بغية التأثير في الاستهلاك والإنتاج وإنعاش الحالة الاقتصادية[3].

فأفكار الاقتصادي الكبير جون **مينارد كينز** استهدفت بقوة نظرية التوازن وقللت من أهمية التوازن، فكتاب النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود سنة 1936 أحدث نقلة

---

(1) محمد عبد العزيز ود.علي شفيق، **أصول وقواعد الموازنة العامة**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2003، ص ص 239-241.

(2) فؤاد حيدر، **علم الاقتصاد العام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001،ص172.

(3) عصام بشور، **توازن الموازنة**، منشورات جامعة دمشق، 1983، ص 74.

نوعية في تلك الفترة فلقد نادى إلى تقييد آراء الكلاسيك وتركها، حيث نادى كينز إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بالتأثير على أسعار السلع والخدمات وكمية الاستهلاك ودرجة التوظيف وتوزيع الدخل من خلال توزيعها للضرائب وشراء الس لع وبيعها وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي الكلي ومنه التأثير على الفعالية الاقتصادية، وبالتالي نلاحظ أن المذهب الكينزي لا يتماشى مع المذهب التقليدي خصوصا ما تعلق بجانب المالية العامة فلقد نادى أنصار المذهب الكينزي إلى ضرورة ترك مبدأ توازن الموازنة وبانتهاج مبدأ المالية الوظيفية والذي يعارض مبدأ الموازنة المتوازنة[1].

كما يرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي لا يمكن إلا على حساب عجز الموازنة العامة، ولا تعني هذه السياسة أن تكون موازنة الدولة في حالة عجز دائم وان كل عجز في الموازنة مفيد، بل تعني أن تلجا الدولة إلى إحداث عجز في موازنتها العامة في بعض الظروف الاقتصادية لحل مشكلة أو ظرف اقتصادي طارئ وهذا ما يسمى بالعجز المنظم أو العجز المقصود، ولكن شريطة أن:

- لا يجوز أن يكون العجز دائما: إن الغرض الرئيسي من عجز الموازنة المقصود الذي أحدثته الدولة هو علاج حالة الركود والوصول إلى مستوى العمالة الكاملة في الاقتصاد والقضاء على البطالة، وخلاف ذلك فإذا استمر العجز في الموازنة فهذا يعني حصول التضخم وعندها يصبح هذا العجز سلبيا على الاقتصاد.

- لا يجوز ترك العجز في الموازنة العامة دون رقابة: إن نجاح سياسة العجز المقصود تتوقف على رقابة الدولة للحد الذي يجب أن يتوقف عنده العجز،. فالعجز المقصود يجب ألا يتجاوز حدا معينا.

وطبقا لنظرية **كينز** فإن تقلبات الطلب الكلي الفعال هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي (حالة الكساد أو التضخم)، ومن ثم فإن السبب الرئيسي للبطالة التي عرفت معدلات مرتفعة وصلت إلى 25% من العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية هو عدم

---

[1] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص ص 44،45،48.

كفاية الطلب الفعال. كما نجح **الكينزيون** في زيادة مستوى الناتج والتوظيف في سنوات الخمسينات والستينات عندما قاموا بتنفيذ سياسات مالية توسعية اعتمدت على التمويل النقدي لعجز الموازنة العامة، لكنهم فشلوا مقابل ذلك في السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم والبطالة على المدى البعيد والذي انجر عنه لاحقا كسادا تضخميا.

2-3- عجز الموازنة العامة لدى الفكر النقدي

أعاب أصحاب الفكر **النقدي** على نظرائهم أصحاب الفكر **الكينزي** تشجيع زيادة النفقات، وظهور العجز في الموازنة العامة للدولة، لذلك نادوا بضرورة تقليص النفقات العامة خاصة في جانبها الاجتماعي، كما قامت بتوجيه نقد لاذع للفكر **الكينزي** المشجع لتعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يرى الاقتصادي **فريدمان** أن الاقتصاد أساسا مستقر، ولذلك فأي مظهر لعدم الاستقرار يكون غالبا نتيجة إلى سوء إدارة، وتدخل من طرف الدولة خاصة في المجال الاقتصادي، مما سمح بانبعات تيار فكري جديد بقيادة الأمريكي " **ميلتون فريدمان** " من جامعة شيكاغو[1]. عرف بالتيار النقدي الذي يعتبر من أهم التيارات الرئيسية في الفكر الكلاسيكي الحديث. ومنه ترى هذه المدرسة انه عند توافر حرية السوق، أي قوى العرض والطلب، واقتصار دور الدولة على أداء وظائفها التقليدية، وتولي الحكومة مهمة حماية هذه الحرية من ضغوط الدولة ضغوط نقابات العمال، فان النظام الرأسمالي سيعمل بسهولة ودون وقوعه في الأزمات الاقتصادية. أي أن المدرسة النقدية وهي ابرز التيارات للمدرسة النيوكلاسيكية تعارض مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل وأرجعت كافة الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعدم حرية صانعي السياسة النقدية ووقوعهم تحت ضغط الحكومات.

والهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية في تقديرهم يتحدد بمكافحة التضخم والاستقرار النقدي من خلال ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج

---

[1] سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديث**، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1994، ص 751.

القومي الإجمالي تدريجيا من خلال تخفيض واضح في الإنفاق العام الجاري لاسيما الموجه إلى الجوانب الاجتماعية والدعم المقدم لإشباع حاجات عامة[1].

ويمكن ذكر أهم آراء وأفكار المدرسة النقدية في عجز الموازنة العامة في النقاط التالية[2]:

- اعتبرت المدرسة **النقدية** إن عجز الموازنة العامة احد أهم عوامل زيادة العرض النقدي الذي يلعب في نظرها الدور الرئيسي في حدوث ظاهرة التضخم، وتطورها خاصة إذا لجأت الدولة إلى تمويل هذا العجز من خلال إتباعها لسياسة التمويل التضخمي واعتمادها على مصادر وهمية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم زيادة مستويات الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة العرض الكلي بما يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستويات الأسعار.

- ترى المدرسة النقدية إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتدخل نقابات العمال في تحديد الأجور من العوامل المؤثرة في تفاقم ظاهرتي التضخم والبطالة، وتزامنها في وقت واحد وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

- تغالي المدرسة النقدية في فاعلية النقود والسياسة النقدية، فقد اعتبرت السياسة النقدية لها تأثير قوي في تحديد مستوى الطلب الكلي، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فإنها تعد غير فعالة ما لم تكن مصحوبة بتغيرات في عرض النقود في الأجل الطويل.

-ترى المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ولا علاقة لها بالأداء الحقيقي للاقتصاد، وقد أعطت المدرسة النقدية أهمية بالغة لعلاج التضخم.

كما تعود مناداتهم بضرورة التخلص من العجز في الموازنة العامة لما ينتج عليه من آثار سلبية على الاقتصاد، تتمثل في الآتي:

- إن تزايد العجز في الموازنة العامة وتمويله عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى حدوث تزايد مستمر في المعروض النقدي، والذي ينجر عنه بروز مشكلة التضخم[3].

---

[1] زكي رمزي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة، دمشق، 2000، ص5.

[2] غالمي زهيرة، **مرجع سابق**، ص 81.

[3] حلمي ابراهيم منشد، **مرجع سابق**، ص 14.

- إن قيام الدولة بتمويل العجز عن طريق القرض العام الداخلي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث أثر التزاحم[1]، إذ أن تزايد طلب الدولة للقروض من البنوك التجارية، والأفراد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض النفقات الاستثمارية الخاصة، مما يؤثر سلبا على الطلب الكلي.

ومن انتقادات النقديون **للكيتريين**، أن السياسيات المالية للمتغيرات الاقتصادية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها بسبب بطء تفعيل التشريعات والقرارات الإدارية من جهة و اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، ومنه يرى **النقديون** أن الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية يتمثل في مكافحة التضخم، أي تحقيق الاستقرار النقدي وليس هدف الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوظف الكامل الذي يضعه الاقتصاديون **الكيتريون** على رأس أهداف السياسة الاقتصادية، ولقد نجح النقديون عند إتباع وتطبيق قواعد توازن الموازنة العامة وثبات معدل النمو النقدي في سنوات الثمانينات، لكنهم فشلو في فترات لاحقة في تخفيض معدلات الفائدة التي ارتفعت ارتفاعا كبيرا وكانت في الوقت نفسه سببا مباشرا في انخفاض الاستثمار الخاص ومعه النمو الاقتصادي.

2-4- النظرية النيوكيترية

ظهرت هذه المدرسة كردة فعل على المدرسة النقدية **(النظرية النقدية)**، وعلى الرغم من بقائها ضمن إطار المذهب **الكيتري** إلا أن أنصارها حاولوا تطوير الأفكار التي أتى بها **كيتر** وجعلها ملائمة للأوضاع النقدية السائدة، فقد أكدوا من جديد على ضرورة تدخل الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وان تلعب الموازنة العامة دورها في الحالات الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وبحسب وجهة نظر أنصار هذه النظرية فان مدى ملائمة تحقق العجز أو الفائض هو أمر مرتبط بالحالة التي يعيشها الاقتصاد، ولكن الأفضل هو تحقق التوازن في الموازنة العامة على مدار الدورة الاقتصادية وليس التوازن السنوي. أما الحل لمشكلة الركود التضخمي فقد

---

[1] عبد المنعم علي السيد، سعد الدين نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 434.

اقترحوا له استخدام خليط من السياستين المالية والنقدية وبشكل مرن دون اللجوء إلى الانكماش، وما ينطوي عليه من تكلفة اجتماعية مرتفعة وانخفاض في مستوى الإنتاج والتوظيف، بالإضافة إلى التدخل السليم والمدروس للدولة في الحياة الاقتصادية[1].

2-5-المذهب الاشتراكي

تعتبر الدولة المسئولة عن النشاط الاقتصادي الكامل لها ولذلك فهي تدير الإنتاج وتخطط بشكل قومي وشامل، ولذلك تعتبر الموازنة العامة خطة مالية رئيسية للدولة بموجبها تتخذ الدولة قراراتها بشأن العجز وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي. تتميز الموازنة العامة للدولة في المذهب الاشتراكي عن باقي المذاهب الأخرى بارتباطها بالخطة الاقتصادية فهي جزء من الخطة الشاملة وابرز أدوات تطبيقها، لأن النظام الاشتراكي يرتكز على أسلوب التخطيط من أجل الوصول إلى التطور الاقتصادي، فالإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والخطة الاقتصادية أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، ففي الاقتصاد الاشتراكي تكون السلطات العامة هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، وبالتالي نجد أن الإنفاق العام يحتل مكانة وأهمية في الموازنة العامة في الدول الاشتراكية، وتعرف الموازنة العامة في الفكر الاشتراكي بالموازنة الموحدة والمجمعة لكل الهيئات المحلية كالبلدية والدائرة والولاية، فعند إعداد الموازنة العامة في اقتصاديات الدول الاشتراكية تراعي التوازن المالي فيها كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي، بمعنى لابد من تساوي جانب النفقات والإيرادات، وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها هو التوازن الداخلي للموازنة، حيث يكون فيها مطابقة النفقات والإيرادات للموازنة الجزئية المختلفة لموازنة الدولة المجمعة، أما الشكل الأخر للتوازن فهو التوازن المالي للاقتصاد الوطني، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية من خلال تطابق الخطة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة[2].

---

[1] غالمي زهيرة، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] -David . wilfred L **:" Poblic Finance ; Planning And Economic development** ", Macmillon press LTD .Londan and Basing Store.1973, p p 260.262

ومنه تختلف الموازنة العامة للدولة في النظام الاشتراكي عنها في الدول الرأسمالية، وتحتل الأهمية بقيام الدولة على انجازها، واستعمالها كأداة لتطوير الاقتصاد الاشتراكي وتمثيلها تأثيرا شاملا على تحقيق أهداف الدولة، ويهتم الاشتراكيون بجانب الطلب باعتبار قرارات الإنفاق تتعلق بالنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، لأن الدولة هي المسؤولة عن النشاط الاقتصادي، وتعتبر الموازنة حسب الاشتراكيين موازنة موحدة لكل القطاعات، وهنا نجد نوعين من التوازن[1]:

- توازن داخلي يشمل توازنات الميزانيات الخاصة بالهيئات المحلية كالبلدية والدائرة والولاية؛
- توازن عام، يعني التوازن في مجموع الموازنات حين انجازها في موازنة موحدة.

مما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي بضرورة التوازن في الموازنة العامة للدولة، دون إحداث عجز فيها، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية والتي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة. فيما يتعلق بالتوازن المالي في الفكر الاشتراكي نجده متفقا مع الفكر الكلاسيكي، بمعنى ضرورة تساوي طرفي الموازنة العامة، ورفض فكرة صناعة العجز فيها.

2-6-المذهب الإسلامي

تهتم الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد أن الدولة دائما تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجا الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موازنتها العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ أن الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تقدر وفقا للأهداف الأساسية للدولة ومدى

---

[1] لحسن دردوري، **مرجع سابق**، ص120.

استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز[1].

لقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فالدولة الإسلامية لم تتقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة، فكانت وضعية الموازنة العاة للدولة تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائما خصوصا في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامة وبالتالي وجود عجز في موازنتها، ولكن تقوم الدولة الإسلامية بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيلة لسد هذا العجز في الموازنة العامة للدولة[2].

وبالتالي نلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي من أول الأنظمة التي وضعت أسسا متينة وصحيحة للموازنة العامة، وأعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على نظرية العجز المقصود و لم يتقيد بمبدأ توازن الموازنة العامة ووضع حلولاً وأدوات ناجعة للوقوف أمام عجز الموازنة العامة للدولة.

I-3-: أسباب عجز الموازنة العامة وطرق علاجه

منذ أن اتسع دور الدولة وتوسعت وظائفها ومسؤولياتها أصبحت إيراداتها العامة غير قادرة على تغطية نفقاتها المتزايدة وذلك نتج عنه حدوث العجز في موازنتها، لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز وذلك بواسطة التعرف على أسباب العجز وآثاره على الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

3-1- أسباب عجز الموازنة العامة

يمكن حصر مسببات عجز الموازنة العامة في مجموعتين، تهتم الأولى منها بالعوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، أما الثانية فتهتم بالعوامل المؤدية إلى ثبات أو تراجع الإيرادات العامة.

---

(1) يوسف ابراهيم، " **النفقات العامة في الاسلام** "، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980، ص 326.

(2) وليد خالد النشابجي، " **المدخل الرأسمالية الناحية الإسلامية** "، دار النفائس، الاردن، ص80.

3-1-1 العوامل الدافعة إل زيادة الإنفاق العام

بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة أصبحت الدولة تتدخل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأضحت النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فبزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزها[1]:

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية

لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات و هذا بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها أن تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة، فيتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون.

- الإنفاق العسكري

تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لعب دورا بارزًا في تفاقم وزيادة عجز الموازنة للدول بسبب ضخامة هذه النفقات، فهذا الإنفاق العسكري لا يشتمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية فقط ولكن يشمل أيضا النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرية، ففي

---

[1] زكي رمزي، **مرجع سابق**، ص ص 93-95.

الآونة الأخيرة ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول نلاحظ التزايد الهائل في هذه النفقات خصوصا في الدول العربية.

- الأزمات الاقتصادية

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي.

- زيادة النمو الحاصل في النفقات العامة وعدم مقابلته بزيادة في الإيرادات العامة

إن زيادة النمو الحاصل في النفقات العامة وعدم مقابلته بزيادة في الإيرادات العامة بل إن هذه الأخيرة بدأت في الانخفاض في الدول النامية مما فاقم من عجز الموازنة، والسبب في ذلك عدم فاعلية النظام الضريبي والضعف الشديد الذي تتسم به الأعباء الضريبية (والتي تقاس بنسبة حصيلة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، إذ تتراوح هذه النسبة في الدول النامية بمعدل مقداره 15% في حين تبلغ في الدول المتقدمة 30% [1].

- التوسع في النفقات غير الضرورية

يعتبر الإسراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وصرف نفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من اتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام وبالتالي ينعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة.

- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك

كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

---

[1] سالم عبد الحسين سالم، **"عجز الموازنة العامة رؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)"**، العدد 68، جامعة بغداد، ص 296.

3-1-2 العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة

لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة.

ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي[1]:

- ضعف الجهد الضريبي

من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، و تتسم الدول النامية عامة بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والذي يعرف بأنه مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

- التهرب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة،

---

[1] زكي رمزي، **مرجع سابق**، ص 97.

فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية[1].

- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز[2].

3-2- طرق علاج عجز الموازنة العامة

مثلما تتعدد أشكال وسمات عجز الموازنة العامة للدولة تتنوع أيضا طرق علاج هذا العجز أو طرق تمويله، سواء من مصادر داخلية أو خارجية أو من مصادر تمويل حقيقية أو غير حقيقية، وفي هذا المجال فإن هناك عدة مصادر رئيسية قد تلجأ الحكومات لاستخدامها في تمويل عبر الموازنة العامة للدولة وهي:

3-2-1 الاقتراض

تعتبر القروض وسيلة تمويلية لعجز الموازنة ورغم التباين في طروحات المدارس المالية والاقتصادية، إلا أن المنطق الاقتصادي يرى أن تمويل المشاريع الإنتاجية طويلة الأمد بالقروض، أما المشاريع الإنتاجية قصيرة الأمد ومشاريع البنى التحتية، فينبغي أن يتم تمويله بالضرائب، ولكن اللجوء إلى القروض حتى في تمويل النفقات الجارية فحتما سيجر الموازنة إلى سلسلة عجوزات لا نهاية لها، وتلجأ الدول إلى الاقتراض من الوحدات المحلية اقتراض داخلي، أو التوجه إلى المؤسسات الدولي، اقتراض خارجي:

---

(1) عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص206.

(2) لحسن دردوري، **مرجع سابق**، ص 126.

- **الاقتراض الخارجي:** في هذه الحالة تقوم الحكومة بالاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية و البنوك التجارية الأجنبية، أو عن طريق إصدار سندات لغير المقيمين. تقوم الكثير من الحكومات التي تعاني من عجز في الموازنة العامة للدولة بالاقتراض من بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهم، كما يعد الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية أحد مصادر الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة، ومن أبرز عيوب هذا المصدر أنها تكون بشروط تجارية بحتة بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا شديدا، أو فترات سماح قصيرة، أو مدة القرض شديدة القصر وهو ما لا يتناسب مع كونها قروضا إنمائية لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل.

- **الاقتراض الداخلي:** في هذه الحالة تعتمد الحكومة على الاقتراض من البنوك التجارية، وإذ قام البنك المركزي بتلبية الطلب الإضافي على الائتمان من البنوك من خلال إمداد تلك البنوك باحتياطات إضافية فإن الاقتراض من البنوك لتمويل عجز الموازنة في هذه الحالة يكون شبيه في آثاره بالاقتراض من البنك المركزي لهذا الغرض.

كما تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار سندات دين عام داخلي أو أذون خزانة، ويسمح الاقتراض من القطاع غير المصرفي بأن يظل العجز على المدى القصير دون زيادة في القاعدة النقدية أو الاحتياطات الدولية، ولذلك فهذا الأسلوب يعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم والأزمات الخارجية.

3-2-2 الإصدار النقدي (التمويل التضخمي)

يقوم هذا الأسلوب من التمويل على أساس إسباغ الصفة النقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، أو ما يمكن أن نطلق عليه تحويل العجز إلى نقد، وتفيد التجارب الدولية خاصة في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي أن نسبة كبيرة من حالات عجز الموازنة العامة للدولة تتحول إلى نقود تصبح المصدر الرئيسي للتضخم في هذه الدول[1].

تتمثل هذه السياسة بلجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي عن طريق طبع المزيد من النقود، وذلك بهدف معالجة عجز الموازنة، إلا أن إتباع مثل هذه السياسة سيزيد وسائل

---

[1] طارق قدوي،، **مرجع سابق**، ص 112.

الدفع لدى المواطنين دون زيادة مقابلة في البضائع المعدة للاستهلاك وبالتالي انخفاض قيمة النقد، وارتفاع في الأسعار، وهذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وبالتالي زيادة العجز ثانية.

وقد دعى الفكر الاشتراكي والكينزي إلى هذه السياسة كوسيلة متاحة لمعالجة العجز المالي في حالة الكساد، بسبب قلة حصيلة الضرائب إلا أن هذه السياسة ستؤدي الر رفع الأسعار والتضخم وبالتالي مشاكل اقتصادية إضافية. أما سياسة صندوق النقد فقد دعت إلى عدم اللجوء إلى هذه السياسة كونها لا تؤدي إلى الاستقرار النقدي كما تؤدي إلى ظهور العجز، وبذلك كانت هذه الطروحات هي الأقرب إلى المنطق الاقتصادي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى أثار اقتصادية و اجتماعية أهما[2]:

- يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة.
- يؤدي التضخم إلى تأثير سلبيي على نوعية الاستثمارات وارتفاع تكاليفها.
- يؤدي التضخم إلى عجز في الميزان التجاري و عليه فإن عملية الإصدار النقدي سلاحا ذو حدين فإن الرغبة في الاستفادة منه تفترض التمسك بالحذر بحيث يكون:

* الجهاز الإنتاجي يتمتع بدرجة عالية من المرونة.
* هناك فائض في عناصر الإنتاج.
* أن يتم الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة.

*وفي حالة إن اضطرت الدولة لهذه الوسيلة فعليها أن تقوم بالإصدار النقدي على شكل دفعات بسيطة وفي فترات متباعدة بحيث يستطيع الاقتصاد الوطني امتصاصها و مقاومة الاضطرابات التي يحدثها.

---

[1] غالمي زهيرة، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدارا للكتاب العالمي، عمان الأردن، 2008، ص256.

ومنه يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاها المتعددة مقابل حصوله منها على أذونات خزينة صادرة من السلطة التنفيذية في صورة قرض عادة، فتقوم القروض المباشرة للحكومة بمواجهة عجز الموازنة[1].

3-2-3 السحب من الاحتياطيات بالنقد الأجنبي

وهو اللجوء إلى السحب من الاحتياطيات بالنقد الأجنبي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ولكن من أهم عيوب هذا الأسلوب أنه قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال في ظل انخفاض سعر الصرف، مما يرفع من معدلات التضخم، وهذا الأسلوب في تمويل العجز يؤدي إلى رفع مبدئي في سعر الصرف، والإضرار بالقدرة التنافسية لقطاع السلع التجارية، واستخدام الاحتياطات بطريقة جائرة لتمويل العجز يرتبط مباشرة باختلال خطير متمثل في أزمات سعر الصرف، وتراجع أهم مؤشرات الجدارة الائتمانية للحكومة.

3-2-4 رؤية الصندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة

تنطلق رؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي عجز الموازنة والخارجي عجز ميزان المدفوعات، إنما يرجع إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الدخل الأمر الذي يسبب تضخما ومديونية خارجية، فمع وجود طموحات إنمائية واستهلاكية تفوق موارد الدولة وعن أخطاء السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية ولهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض[2].

*** أدوات الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة**

تنصب وصفة صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة على برنامج انكماشي بينما يرتكز الفكر التنموي على السياسات التي تخص العجز وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعمل

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار الهومة، الجزائر، ط4، 2008، ص13.

[2] حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث وستون، ماي 2007، ص10.

على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويضم الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات النامية ستة أدوات رئيسية هي[1]:

- الترشيد و ضبط الإنفاق العام.
- الترتيب الاقتصادي لأولويات الإنفاق العام.
- الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العام، وإعادة النظر في أساليب تحقيق أهداف الإنفاق العام، وعلى وجه الخصوص سياسات الدعم للأنشطة الإنتاجية وربطه بمعايير أداء ضمن برنامج تنموي يعمل على رفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية.
- السيطرة والإدارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى أعباء خدمته.
- العمل على تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على إصلاح النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره.
- العمل على تنمية الموارد غير الضريبية من خلال تنمية الرسوم وإصلاح الهياكل التمويلية للهيئات الاقتصادية.

*** سياسات صندوق النقد الدولي لتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة**

توجد حزمة معينة من السياسات المالية والنقدية يتبناها الصندوق منها ما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام، ومنها ما يتعلق بزيادة الموارد المالية للدولة[2].

*** أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام:**

- القيام بتخفيض كبير في النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: وخاصة ما يتعلق منها بدعم أسعار السلع التموينية، وذلك بإتباع عدة أساليب، أفضلها من وجهة نظر الصندوق هي الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، وذلك من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل، أما إذا كانت هناك اضطرابات أمنية تحول دون الإلغاء المفاجئ للدعم، فيمكن رفع أسعار هذه السلع بشكل تدريجي، مع إمكانية منح القليل من علاوة الغلاء للعاملين بالحكومة والقطاع العام ذوي الدخول المحدودة، بشرط أن تؤدي تلك

---

(1) طارق قدوي،**مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 116.

(2) IMF :Confronting Budget Deficits ,Economic Issues,N0 3,september 1996,pp1-12.

الأساليب إلى تحقيق خفض مستمر وملموس لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات تنفيذ هذا البرنامج.

- تخفيض الأجور: ووضع حد أقصى لها او تجميدها، وتجميد العلاوة الاجتماعية، وإلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة، وتجميد التعيين الحكومي، ووقف ضمانات التوظف، وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة، وإعادة النظر في التأمينات الاجتماعية، وكذلك شروط الحصول على رواتب التقاعد.

- تغيير سياسة الدولة تجاه قضية التوظيف: ويكون ذلك بالتوقف تدريجيا عن الالتزام بتعيين الخريجين الجدد من الجامعات والمدارس الفنية والصناعية، وذلك لتخفيض بند الأجور في الموازنة العامة للدولة من ناحية، وإعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب من ناحية أخرى، حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة بسبب وجود وحدات إنتاجية تحقق خسارة في القطاع العام، ويتحقق ذلك من خلال التصفية الكلية لهذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص، أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية حتى يمكن أن تحقق ربحا مستقبليا، ويكون ذلك من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية التي تقدم للسكان.

- امتناع الدولة عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها كالصناعات التحويلية بما في ذلك القطاع المشترك أو الأجنبي، وان ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء او استكمال البنية الأساسية، التي لا يقدر أو لا يرغب القطاع الخاص في الاستثمار فيها، بل انه من الممكن السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في بعض مشروعات البنية الأساسية مثل: المطارات، والموانئ، والطرق.

- تعين على الدولة القيام ببعض الضغط على الإنفاق العام على التعليم والصحة، وذلك لأنهمايستحوذان على مقادير كبيرة من الإنفاق العام الجاري والاستثماري- خاصة في بعض البلدان النامية- وبصفة خاصة أيضا الإنفاق الاستثماري في هذين المجالين مثل التوسع في بناء المدارس والمستشفيات العامة، بل انه من الأفضل خصخصة النشاط في هذه المجالات والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار التجاري فيها.

*** أهم السياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد المالية للدولة:**

- رفع أسعار مواد الطاقة وخاصة تلك التي تستخدم لأغراض الاستهلاك العائلي، والاقتراب من الأسعار العالمية لها، وكذلك زيادة رسوم الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات، وفيما يتعلق بخدمات التعليم والصحة، فانه من المطلوب زيادة الرسوم عليها وإعادة النظر في فلسفة التعليم المجاني وخاصة التعليم الجامعي، وتطبيق سياسة استرداد تكلفة الخدمة.

- زيادة أسعار بعض أنواع الضرائب غير المباشرة وخاصة على السلع الضرورية، ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمية، والعمل على إدخال ضريبة المبيعات أو الضريبة على القيمة المضافة في النظام الضريبي في حالة عدم وجودها.

- الخصخصة أي نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وذلك لتخفيف العبء المالي والإداري عن الدولة، بالإضافة إلى تصفية المشروعات الاقتصادية الخاسرة التي تملكها الدولة.

- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج، حيث يصر الصندوق على ذلك حتى لو أدى إلى الإضرار بالإنتاج المحلي، أو حدوث حالة من الكساد، وذلك بهدف وضع نوع من الإجبار أو الضوابط على تنفيذ كل المطالب السابقة، وكذلك أيضا للتحكم في عرض النقود.

- يصر الصندوق أيضا على ضرورة وضع حد أقصى لنسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

II الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد، لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط، وبطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات، فلم تَعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية أو التجارة الدولية.

II-1- ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

1-1- مفهوم التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، أي أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا[1].

إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية :

- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].

- وتعرف التجارة الخارجية بأنها تمثل: "حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال "[3].

---

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993ص12.

[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، ،2000، ص13.

[3] حسام عمي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة لمنشر والتوزيع، عمان، 2002 ص13.

- كما تعرف التجارة الخارجية بأنها: " أحد فروع الاقتصاد التي تختص دراسات المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة "[1].

مصطلح التجارة الدولية يخضع لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها وعموما يمكن التفرقة بين[2]:

1-1-1 المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

2-1-1 المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)؛
- الهجرة الدولية؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

ومنه التجارة الخارجية : هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة.

1-2- أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا متميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في النقاط التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد أي إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلعة معينة تتخصص في

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحميل جزئي و كمي للمبادئ)**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص375.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص36.

إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى[1].

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة[2].

- نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج) والدخل والعمالة وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)[3].

- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة عالية، وتستورد حاجاتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها، ويمكنها توريدها بتكلفة منخفضة نسبيا[4].

- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمل بين دول العالم المختلفة[5].

- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات والمعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.

ومنه تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد، كما تعطي الفرصة وتحقق المكاسب للحصول على سلع وخدمات تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

---

(1) نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008ص11.

(2) رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000ص5 .

(3) د طالب محمد عوض، **التجارة الدولية: نظريات وسياسات**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص 14.

(4) د محمد السانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص50.

(5) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2005، ص33.

1-3- أسباب قيام التجارة الخارجية

تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم إلى مشكلة الندرة النسبية وتعددت الأسباب على النحو الآتي[1]:

- إما أن يكون هناك اختلاف في إمكانيات الإنتاج من دولة إلى أخرى أو اختلاف في المستوى التقني مابين الدول أو هناك اختلاف في تكاليف الإنتاج أو يمكن أن تسعى دول أخرى إلى ربح تجاري وتصريف فائض الإنتاج حتى تستطيع أن ترفع من مستويات المعيشة.

- ويشير ذلك إلى " أن كل دولة لديها المقدرة لإنتاج جميع السلع والخدمات مما عليها أن تتخصص كل دولة بإنتاج سلعة تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية وأن تقوم بمبادلة تجارية لتصريف فائض هذه السلعة مما يخدم مصالحها الاقتصادية "[2].

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية تفيد البلد من طريقتين رئيسيين، أحدهما يستطيع المستهلكون الحصول على سلع أكثر وبتكلفة أقل، من خلال التخصص والتبادل بدل من محاولة كل دولة الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء يحتاجه بنفسه، والآخر هو أن تستخدم الموارد النادرة بكفاءة أعلى إذا كان كل بلد يركز على السلع التي يستطيع إنتاجها بكفاءة أكبر من البلدان الأخرى.

II-2- نظريات التجارة الدولية

تكونت نظرية التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، ومنه توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي ونجدها كما يلي:

---

[1] فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، **الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة دراسة تحليلية (1994-2014)**. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 2017, p. 319-319 ,no 101 ,vol. 23.

[2] الوادي محمود حسين،وآخرون، **" الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص269.

2-1- النظرية الكلاسيكية

لقد ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، حيث هاجم التقليديون آراء التجاريين وسياساتهم وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، وتضم هذه النظرية النظريات التالية:

2-1-1 نظرية النفقات المطلقة

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي" **آدم سميث** "، يعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل يسمح بزيادة وزن نمو رأس المال، و العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج عام[1].

الأساس الذي اعتمد عليه "**آدم سميث** " في توسيع نطاق آراءه عن تقسيم العمل لتشمل المجال الدولي هو اتساع نطاق السوق، فالسوق يتسع بدرجة اكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها خارج نطاق الدولة، وسوف يؤدي هذا إلى توجيه النشاط الإنتاجي نحو السلع التي تنتج بتكاليف اقل من تكلفه إنتاجها بالخارج، والاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع الأجنبية التي يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها محلياً .

وانتُقد **آدم سميث** لأنه افترض أن التجارة الدولية تتطلب أن يتمتع المنتج الذي يقوم بالتصدير بميزة مطلقة، حيث يجب على الدولة المصدرة أن تكون قادرة على إنتاج كمية أكبر من أي منافس لها، باستخدام كمية معينة من رأس المال والعمل، إلا أن مثل هذا الأساس

---

(1) سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الطبعة الرابعة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995، ص9.

لقيام التجارة الدولية غير واقعي، لأن العديد من الدول النامية لا تملك ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة لها وفي الوقت نفسه لها علاقات تجارية مع دول أخرى [1].

ومنه يطرح السؤال التالي: إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين ؟ وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ؟

إن نظرية الميزة المطلقة **"لآدم سميث"** لم توضح ذلك وتفسرها، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية **لدافيد ريكاردو** لتوضيح ذلك.

2-1-2 نظرية النفقات النسبية

تتفق هذه النظرية مع نظرية **"آدم سميث"** بضرورة استخدام التجارة الدولية لتحقيق ثروة الشعب، وإزالة القيود المفروضة على التبادل الدولي، إلا أنها تختلف عنها من حيث أنها تعتمد على المزايا النسبية وليس المزايا المطلقة.

وتعود نظرية النفقات النسبية إلى المفكر الاقتصادي **"دافيد ريكاردو"**، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية، ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعمل كامن، وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة، أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين العوامل، وأنه لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل بلد، بينما أي عوامل الإنتاج لا يمكن أن تتنقل من بلد إلى آخر وتتنافس فيما ما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة، وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة، ومن اجل تبسيط هذه النظرية أخذ **"دافيد ريكاردو"** حالة بلدين وسلعتين، البلد الذي لديه ميزة نسبية في

---

[1] د. رعد خالد، **دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة . دمشق، 2000، ص 12.

سلعة معينة يقوم بتصديرها بينما يقوم بالاستيراد من البلد الآخر السلع التي لديه فيها ميزة نسبية أقل [1].

ومنه اعتمدت مساهمة **"ريكاردو"** في نظرية المزايا النسبية على مجموعة من الافتراضات التحليلية وهي[2]:

- وجود دولتين فقط، أي أن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
- وجود سلعتين فقط، أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.
- ثبات مستوي التقدم التكنولوجي.
- العمل هو العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.
- المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل.
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً.
- وتماثل الأذواق.

2-1-3 نظرية القيم الدولية

انتقد **"جون استيوارت ميل"** النظريات السابقة على أساس أنها أهملت جانب الطلب، واهتمت فقط بجانب العرض، واتخذ من إنتاجية العمل في الدولتين مقياساً للقيمة وللمزايا النسبية بدلاً من نفقة الإنتاج، وكان له دور كبير في توضيح أثر قانون النفقات النسبية في نسب التبادل في التجارة الدولية.

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية **"ريكاردو- ميل"**، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية ل" **دافيد ريكاردو"**، حيث قام **"جون استيوارت ميل"** بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل؛ حيث اكتفى **"دافيد ريكاردو"** في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن

---

(1) سامي عفيف حاتم، **مرجع سابق**، ص14-15.

(2) نفس المرجع.

أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، و لم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى؛ وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية. ((1)).

ويتضح مما سبق أن **"جون استيوارت ميل"** يعتمد على نفس الافتراضات الأساسية لنظرية المزايا النسبية التي أوضحها من قبل **"ريكاردو"** ولكنه يختلف عنه في تعديله لبعض الافتراضات ولذا فان مساهمة **"جون استيوارت ميل"** تعتمد على الافتراضات التحليلية التالية[2]:

- وجود دولتين فقط.
- وجود سلعتين فقط.
- ثبات مستوي التقدم التكنولوجي.
- إن قيمة السلعة يتعدد بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال الأرض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط .
- إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة بوحدة .
- المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل.
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً.
- وتماثل الأذواق.

لقد تعرض التحليل الكلاسيكي إلى تفسير قيام التجارة الخارجية، إلا أن هذا التحليل لم يسلم من انتقادات وجهت لهم من طرف الاقتصاديين النيوكلاسيك،كاعتمادهم على نظرية العمل في القيمة أساسا لتحديد قيمة السلع، واعتماد الإنتاج والتخصص الدولي لظروف قانون الغلة الثابتة، كما أن الإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع وهو ما أدى إلى ظهور نظريات جديدة.

---

(1) محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000،ص 23-24.

(2) نفس المرجع.

2-2- النظرية النيوكلاسيكية

احتوت هذه النظرية على عدة نظريات ومن أهمها نظرية وفرة الإنتاج ل هكشر أولين ولغز ليونتيف.

2-2-1 نظرية نفقة الاختيار

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، من مقارنة العرض والطلب في كل بلد، وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل، وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى، إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى، وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم[1].

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي **"هابلر Habler (1936)"**، حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلاً من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها[2].

على هذا الأساس يكون لدى الدولة التي تتمتع بتكلفة فرصة بديلة أقل في إنتاج سلعة ما ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة، و يجب عليها أن تتخصص في إنتاجها وتصديرها،كما أن عليها استيراد السلعة الأخرى التي يكون لدى دولة أخرى ميزة نسبية في إنتاجها اعتمادا على تكلفة الفرصة البديلة أيضا.

---

(1) A. Wogner : Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition, du seuil, 2000,p25-26.

(2) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ، ص 62.

2-2-2 نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

يعتبر كل من **"هيكشر و أولين"**، من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تتنقل من بلد إلى آخر، تعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلا **"هيكشر"**، حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، ويشير **" هيكشر "** أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوفيق الإنتاجي هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون نفسها في نفس الوقت، وبالتالي فإن التكاليف النسبية لا يمكن أن تتغير في الدولتين. يقوم **"أولين"** بتطوير أفكار **"هيكشر "** بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، و تعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج [1].

ومن هنا فإن نظرية **"هيكشر وأولين"** ترى أنه إذا كان التبادل حرا بين البلدين، فإن كل بلد سيتخصص ويصدر المنتج الذي يتطلب إنتاجه كميات أكبر من عامل الإنتاج الوافر نسبيا، ويستورد المنتج الذي يستعمل في إنتاجه كميات من عامل الإنتاج النادر نسبيا، وبهذا فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول[2].

ورغم أن النظرية استطاعت أن تبتعد عن حصر تقييم السلع في عنصر إنتاجي واحد (العمل)، وأن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة،كما قدمت تفسيرا لسبب وجود ونشأة الميزة النسبية التي قدمها **"ريكاردو"**، إلا أنها تعرضت لانتقادات كثيرة أهمها اعتمادها على فرضيات الفكر الكلاسيكي التي سبق انتقاده.

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999،ص20-21.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الايزاريطة، 2004، ص 20.

2-2-3 اختبار ليونتياف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

عمد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية **"هكشر وأولين"** في وفرة عوامل الإنتاج اختبارا عملياً ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية **"هيكشر وأولين"** ما قام به الاقتصادي **"فاسيلى ليونتيف"** في عامي 1953 و1956 من دراسة على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الخارج، بتطبيقها على صادرات وواردات كل من رأس المال والعمل.

لقد قام **"ليونتياف"** باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، و أراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها، ولكنه تحصل في الاختبار على عكس ذلك، حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا ما دفع **"ليونتياف"** إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال، وبالتالي فإن النظرية محققة. [1]

وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى **"بلغز ليونتيف"**، ولكن **ليونتيف** قدم تفسير لهذا اللغز حيث قرر أن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العامل الأجنبي وبالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في ثلاثة يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في رأس المال، ومن ثم تنتج وتصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهذا هو التفسير النظري، ولكن يوجد عامل آخر أدى إلى هذا اللغز وهو أن **ليونتيف** لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا ولكن تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمدا على

[1] Bernard Guillochon: **Economie international**, 2édition, Paris, dunod,1998,p61-62.

تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ومن ثمة أدى إلى نتيجة عكسية وفي الواقع فإن دالة إنتاج السلعة الواحدة غير متماثلة حيث يوجد اختلاف في دالة إنتاج السلعة الواحدة. [1]

2-3- بعض النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من النظريات الحديثة التي تعكس الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

2-3-1 الفارق التكنولوجي

ارتكز التحليل **الريكاردي** على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، نظرا لكون وجود تطور تكنولوجي و ظهور سلع جديدة، وبالتالي لقد طور هذا العنصر في النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد، حيث أن هناك هوة بين الدول التي تملك تكنولوجيا جديدة والتي تعطيها امتيازا في التصدير.

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى **"ميشال بوسنر"**، حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج. [2]

إن البلد الذي تظهر فيه هذه الابتكارات يتحصل على تفوق مطلق في فترة زمنية معينة في هذه السلع مقارنة مع الدول المتبادل معها، حيث يقوم بتصدير تلك السلع إلى هذه الأخيرة، وبعد ذلك يتم تقليد هذه السلع بعد انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة، وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح بالبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج

---

[1] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 103-104.

[2] Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition, du seuil, 2000,p56.

السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية، وبالتالي يمكن اعتبار تحليل **"بوسنر"** كتعميم للنموذج **الريكاردي**، وكنموذج ديناميكي لهذا الأخير[1].

إن ما يتم تحويله من التكنولوجيا هو التكنولوجيا الخفيفة وليس الثقيلة وهو تحويل للخدمة وليس للتقنية، ما يجعل الدول المتخلفة تبقى تابعة وتهدر المزيد من الأموال من أجل صيانة والمحافظة على هذه التكنولوجيا، ومن هنا نقول أنه يوجد الفارق التكنولوجي في التبادل الدولي.

أعطت هذه النظرية الكثير من ملامح الصحة على أرض الواقع ولكنها لم تسلم من النقد حيث أن المجهود المبذول في البحث والتطوير لا يضمن لوحده بالضرورة رصيدا إيجابيا في الميزان التجاري، وفي هذا الإطار، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إنفاقا على البحث والتطوير ورغم ذلك يبقى ميزانها التجاري عاجزا، لذا لابد من أن نأخذ في عين الاعتبار طريقة توزيع الجهد المبذول في إنتاج التكنولوجيا الحديثة على القطاعات المختلفة وقدرته على التحول إلى منتجات تنافسية.

2-3-2 نظرية دور حياة المنتج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي **"فرنون R. Vernone** "عام 1966، امتداد لنظرية **"بوسنر"**؛ وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها، باعتمادها على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية ولهذا فإن **"فرنون"** قسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي[2]:

*** مرحلة الظهور**

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتج وإنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي نكون في حالة

---

(1) Jean Luis Muiccheielli, Economie Internationale, 2é édition, Paris,Dalloz,1997,p68.

(2) Emmanuel Nyahoho, Pierre –Paul Proulux, le commerce international: Théorie, politiques et perspective industrielles, presse de l'université du Québec, Québec, 2006, p. 146- 147.

الاحتكار، ويكون المنتج غير معروف وغير منتشر بكثرة كما أنها تتميز بانخفاض حجم المبيعات التي توجه إلى فئة قليلة من المستهلكين ذوي الدخل المرتفع.

*** مرحلة النمو**

في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتج، ويجري إنتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه داخليا وخارجيا، الأمر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا، بينما يظهر الميزان التجاري للدول المصنعة (المقلدة) في حالة عجز، في حين تظهر الدول النامية في منتصف هذه المرحلة مستوردة للمنتج الجديد.

*** مرحلة النضج**

في هذه المرحلة يكون المنتج منمطا والتكنولوجية عادية، لذا فإن المنافسة تكون سعريه، وبالتالي يتمركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة وهذا لتخفيض تكاليف الإنتاج، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

*** مرحلة الانحدار**

في هذه المرحلة يصبح المنتج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجية متاحة لجميع الشركات، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول النامية وهذا نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة، حيث تظهر الدول النامية مصدرة للمنتج للدول المبتكرة والمقلدة.

يمكن إلقاء العديد من الانتقادات لهذه النظرية، فرائدها وبنفسه اعترف بعد عشرين عام من إصدارها أن هناك معطيات وطرقا جديدة في التصدير لرأس المال يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار[1]:

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات السوق التي تنطبق عليها خصائص هذه النظرية، فهذه النظرية ليست عامة و غير صالحة لكل الحالات.

---

(1) VERNON R., International investment and international trade in the product cycle, Quarterly Journal of Economics, vol. 80, may 1966.

-كما نرى أن كل منتج تأخذ دورة حياته أشكالا وطرقا مختلفة، فبعض المنتجات يصيبها الفشل بعد تقديمها إلى السوق، والبعض الآخر لا يعيش سوى لفترة وجيزة إذا كان موضة عابرة، وهناك منتجات تبقى خالدة لفترات زمنية كبيرة جدا مثل المواد الأساسية كالقهوة والسكر، كما أن هناك منتجات في الأسواق[1].

ومن هنا يمكن القول أن دورة حياة المنتج تتأثر بعدة عوامل لا ترتبط بالعنصر الذي يدخل في النفقة فقط بل بالعناصر المحيطة به أيضا مثل سرية التكنولوجيا والإجراءات الحمائية التي يتضمنها المنتج في بداية الأمر والتي تتناقص مع ظهور المنافسة الأجنبية وغيرها.

2-3-3: نظرية رأس المال البشري (فيندلي، كيرزكوفسكي)

تمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظه **ليونتياف** من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[2].

ومنه يمكن اعتبار العمالة الغير ماهرة كنتيجة لإتلاف عاملين أساسيين: هما العمل ورأس المال، والنشاط التربوي الذي يجعل منهم عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي، الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

2-3-4 نظرية ليندر linder

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر linder staffan وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأدوات وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية[3]:

---

(1) حشيش عادل أحمد ، شهاب مجدي محمود، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 ، ص 146.

(2) جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص33.

(3) حسام علي داوود، أيمن أو خفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002، ص6.

- أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدر الشرائية.

يعتمد تفسير **ليندر** للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في هبات من عوامل الإنتاج أما الثانية فتقوم بين الدول متخلفة والدول المتقدمة وترجع إلى عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد وتجارة الموارد الأولية حسب **ليندر**، إنما يرجع إلى أمر واضح، توفر الموارد الطبيعية من الموارد الأولية في الدول المختلفة من الناحية، ومن ناحية ندرتها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

II -3- الإطار المفاهيمي للميزان التجاري

يُعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وذلك لسماحه بتقييم المبادلات من السلع والخدمات بين البلد وباقي دول العالم ولذلك يُطلق عليه أيضًا مصطلح "الميزان التجاري الدولي"، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر تناول أهم المفاهيم الأساسية للميزان التجاري.

3-1- مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[1] ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي

[1] جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 197.

المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا، كما يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا " فائض في الميزان " أو ما يسمى" الفائض التجاري "، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري " ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني عجز تجاري وهذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الرواج الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الأجنبي.

كما يعرف الميزان التجاري بأنه نوع من أنواع المعاملات التجارية الدولية المتمثلة بمبادلة السلع والخدمات أو إنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة[1].

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

الميزان التجاري = قيمة الصادرات الإجمالية – قيمة الواردات الإجمالية

فإذا كانت قيمة الميزان التجاري موجبة دل ذلك على أن هناك فائضا تجاريا، أما إذا كانت قيمته سالبة دل ذلك على أن الميزان التجاري للبلد يتسم بالعجز.

ويمثل الميزان التجاري الجزء الرئيس لميزان المدفوعات لأنه يعكس النشاط الإنتاجي للبلد ففي الحالات التي يكون فيها فائض في الميزان التجاري دل ذلك على تنوع النشاط الإنتاجي ومقدرة السلع والخدمات للبلد على المنافسة على المستوى العالمي وتوفير العملات الصعبة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، أما في حالة العجز في الميزان

[1] الجنابي، اثر عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العرلقي دراسة قياسية للمدة (2003-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 8، ص10.

التجاري فإنه يعني أن هناك ضعفا في النشاط الإنتاجي وعدم مقدرته على تلبية حاجات البلد مما يدفعه للاستيراد لسد احتياجاته من السلع والخدمات[1].

وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي[2].وهما كالتالي:

* **الميزان التجاري السلعي :**و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الحركية).

* **الميزان التجاري الخدمي :**و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و تظم كافةالخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، فوائد رأس المال)[3].

3-2- مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

3-2-1 الصادرات

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزء من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي [4]فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات[5]، حيث يعد التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية

---

(1) لجلاج، صادق زويد، **واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة من (2003-2012)**، مجلة دنانير، العدد6، 2014، ص32.

(2) ناصيف، إيمان عطية، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ،دار الفتح للتجليد الفني ، الإسكندرية، 2008.

(3)عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 97 .

(4) عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 130.

(5) داود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص145.

وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي فضلا عن حالة التخلف[1].

3-2-2 الواردات

يمكن تعريف الواردات على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، أن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية[2]، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين[3].

3-3- التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يعرف العجز في الميزان التجاري على أنه زيادة الواردات عن الصادرات، بمعنى زيادة جانب المدفوعات (جانب المدين) عن جانب المتحصلات (جانب الدائن)، أما الفائض فهو

---

(1) حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997، ص ص 497-499.

(2) حربي محمد موسى عريقات، **نفس المرجع**، ص288.

(3) جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 218.

الحالة المعاكسة أي زيادة الصادرات عن الواردات، وفي كلتا الحالتين يكون الميزان التجاري في حالة اختلال، أما إذا تساوت الصادرات مع الواردات وهي حالة نادرة جدا نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى[1]:

- **الاختلال الطارئ** : يحدث تحت وطأة أوضاع وظروف معينة أو أي حالات استثنائية أو طارئة كالحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية كفرض الحصار مثلا.... ، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس في حالة الفائض، ويمكن أن يكون الاختلال وقتيا.

- **الاختلال الدائم** : غالبا ما يحدث في اقتصاديات الدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي، وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، و يتميز باعتماد الدولة على الواردات بشكل يفوق الصادرات بكثير، وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

- **الاختلال الدوري** : ويمس الميزان التجاري للدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لذا هذه الدول دوريا وبشكل مستمر، نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي لمنتجاتها، مما يدعم قدرتها التصديرية، ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد و الانكماش في نشاطها الاقتصادي.

كما يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد، وعلى أساسه تُقدر نجاح السياسة التجارية المتبعة أو فشلها، وللتجارة الخارجية خاصة أهمية كبيرة نابعة من كون

---

[1] عبد المجيد قدي، **المرجع السابق**، ص115.

الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها سعرا تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية، يصاحب ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية[1].

ومنه يكتسي الميزان التجاري أهمية بالغة في رسم السياسات التجارية، وفي تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، حيث يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ، والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته، حيث يحضى باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه[2]:

- يقدم معلومات هامة عن درجة إرتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي.
- يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الكلية.
- تعتبر بيانات الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد.

كما يسمح مؤشر الميزان التجاري بتحليل مكوناته (الصادرات والواردات) على عدة اتجاهات، فيمكن تحليلها على مجموعات السلع كالمواد الخام، السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية...الخ، او على مناطق التبادل الجغرافي كالإتحاد الأوروبي أو الدول النامية مثلا.

III التأصيل النظري لفرضية العجز المزدوج

تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري و وذلك انطلاقا من استخدام متطابقة الدخل المحلي، حيث تعتبر أساسا نظريا لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، كما يسود الفكر الاقتصادي

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص111.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة 2008-2013، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد6، العدد1، ص ص 219-234.

منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، يتمثلان في المنهج الكيتري والتكافؤ الريكاردي.

III-1- الربط بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال متطابقة الدخل المحلي

توضح متطابقات الاقتصادية لدخل المحلي أسلوبا نظرياً لأساس طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري، حيث يتكون الناتج المحلي الإجمالي (Y) في اقتصاد مفتوح من مجموع الاستهلاك الخاص(C)، والاستثمار الخاص (I)، والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (X-M)كما في المعادلة (1):

$$Y = C + I + G + (x - m) \ldots\ldots (1)$$

حيث: Y الناتج المحلي الإجمالي.

C :الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي.

I :الاستثمار.

G :الإنفاق الحكومي.

X :الصادرات من السلع والخدمات.

M :الواردات من السلع والخدمات.

وباستخدام العلاقة التالية الممثلة لاستخدامات الناتج المحلي الإجمالي:

$$Y = C + S + T \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: S الادخار الخاص،

T :إيرادات الحكومة من الضرائب.

وبمساواة المتطابقة (2) مع المتطابقة (1)يكون:

$$C + I + G + x - m = C + S + T$$
$$I + G + x - m = S + T$$
$$(x - m) = (S - I) + (T - G)$$
$$td = sd + bd \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ويمثل المقدار $td = (x - m)$:الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات،أو ما يسمى رصيد الميزان التجاري).

الفرق بين الادخار والاستثمار أو ما يسمى صافي موارد القطاع (S - I) = sd : والمقدار الخاص.

الفرق بين الإيرادات والنفقات أو ما يسمى برصيد الموازنة (G - T) = bd : والمقدار العامة.

يلاحظ من المعادلة (3) أن رصيد الميزان التجاري *td* يساوي مجموع صافي موارد القطاع الخاص *sd* ورصيد الموازنة العامة *bd*، حيث أنه في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة فإنه يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

كما يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، يتمثلان في المنهج الكينزي والتكافؤ الريكاردي.

III-2- المناهج النظرية

في الأدبيات الاقتصادية، هناك العديد من المقاربات النظرية التي تشرح وجود عجز مزدوج، حيث يتم تفسير الآلية التي تقف وراء العجز المزدوج من خلال نماذج الاقتصاد الكلي التقليدية: نموذج **Mundell - Fleming** (موندیل 1963 ؛ فليمينغ 1962) **ونظرية الكينزية**، وتوضح النظريتان أن العلاقة بين العجزين إيجابية وأن الزيادة في عجز الموازنة تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري. في المقابل وفقًا **لنظرية التكافؤ الريكاردي (Barro1989)** ، لا توجد علاقة بين الاثنين ومنه لا يؤدي العجز الموازنة العامة إلى زيادة العجز الخارجي.

2-1- المقترح الكينزي (Keynesian Proposition)

وفقًا للنظرية الكينزية، فإن السياسة المالية التوسعية، والتي يصاحبها زيادات في الإنفاق العام وعجز الموازنة، تتسبب في زيادة الطلب المحلي ولا يغطي الإنتاج المحلي هذا الطلب إلا جزئيًا، وهو ما يستلزم زيادة واردات السلع والخدمات من الخارج، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

يدعي المنهج **الكينزي** وجود علاقة مباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الميزان التجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين (**The twin deficit**)، فعجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين

أن عجز الموازنة متغير خارجي، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات،وستصبح الصادرات أقل جذباً للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري، وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري، ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، لهذا تؤكد الأفكار **الكيترية** وجود علاقة مباشرة بين عجزي الميزان التجاري وموازنة الدولة[1].

ونتيجة لذلك، يساعد النهج الكيتري في تفسير "علاقة نوع العجز التوأم"، وبعبارة أخرى، يفسر هذا النهج كيف تسبب الزيادة في عجز الموازنة في زيادة عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال الاختلافات في الطلب المحلي.

2-2- أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري من خلال نموذج Fleming-Mundell

يعتبر نموذج **Mundell - Fleming** توسيعا لنموذج (IS,LM) في اقتصاد مفتوح، حيث يسمح لنا بدراسة وتحليل أثر السياسات الاقتصادية تحت أنظمة صرف مختلفة وفي حالات مختلفة تتعلق بحركات رؤوس الأموال الدولية، وقد تم إعداده من قبل الباحثين Robert Mundelle and Marcus Fleming ويشمل توازن هذا النموذج من ناحية الاقتصاد الكلي ثلاثة أنواع من العلاقات التوازنات: توازن في سوق السلع (توازن بين الإنتاج والطلب الكلي على السلع)، توازن في سوق النقد (توازن بين العرض والطلب الكلي على النقود) وأخيرا توازن في سوق الصرف (توازن ميزان المدفوعات).

(1) Alkswani, Mamdouh Alkhatib."**The Twin Deficits Phenomenon in Petroleum Economy**" 2000،p 9.

2-2-1: مفهوم نموذج مندل فليمنغ Mundell - Fleming

هو عبارة عن نموذج لاقتصاد صغير مفتوح، يواجه سعر فائدة عالمي معين، و عرضا من الواردات، يتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين، مقوم بالعملة الأجنبية، يطبق على اقتصاد يعاني من موارد معطلة و يكون منحنى العرض الكلي تام المرونة في ظل التوقعات ساكنة لسعر الصرف، بمعنى أنه من غير المتوقع حدوث تغير في سعر الصرف عن مستواه الراهن، بالإضافة إلى القدرة التامة لرأس المال على التنقل، و بالتالي يشكل أساسا للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف[1].

لقد قام كل من(1962) Mundell و(1963) Fleming بإجراء توسيع على منحنى IS - LM، وذلك في مجال تحديد فعالية السياسة المالية و النقدية في اقتصاد مفتوح في ظل نظام سعر الصرف الثابت آخذا بعين الاعتبار حركة رؤوس الأموال (تامة أو غير تامة) بإضافة ميزان المدفوعات ليصبح النموذج IS - LM.BP[2].

وفقا لنموذج (Mundell- Fleming1962,1963)، أنه يعرض النموذج من خلال نموذج سعر الصرف كيف يرتبط عجز الموازنة العامة بالميزان التجاري، وإن التغيرات التي تطرأ على عجز الموازنة العامة تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي، ومستوى الدخل الحقيقي، الذي بدوره يؤدي إلى تغيير الميزان التجاري، وهكذا فإن آلية سعر الصرف للعجز المزدوج لها مكانة مميزة في القرار الحكومي بشأن العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري[3].

ومنه وفقا لنموذج Mundell- Flemming فإن زيادة عجز الموازنة لا يزيد فقط من الطلب الكلي، بل يزيد في معدل الفائدة الحقيقي أيضاً، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق رأس المال الأجنبي وارتفاع في قيمة العملة الوطنية وبالتالي زيادة المستوردات وتدهور الميزان التجاري، أي هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان

---

(1) سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، **النقود و التمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض، المملكة السعودية، 2007، ص130.

(2) Jacob A. Frenkel, The Mundell Fleming Model, NBER WorkingPaperSeries, No. 2321, July 1987.

(3) نبيل مهدي الجنابي، "أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 8، 2012، ص 5.

التجاري و يحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه الميزان التجاري وهو ما يسمى بالعجز التوأم التي تستند إلى نموذج (Mundell – Fleming) و اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة النفقات العامة، و بارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام و المحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و الذي ينجر عنه زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، و بارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات و تنخفض الصادرات، وبالتالي يتشكل عجز في الميزان التجاري. ومن هنا سنتابع أثار عجز الموازنة العامة في اقتصاد صغير مفتوح عند حالتي ثبات سعر الصرف، أو التعويم، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة استجابة رؤوس الأموال الدولية للتغيرات في سعر الفائدة. ويفترض هذا النموذج[1]:

حرية حركة رؤوس الأموال.

ب- يهتم النموذج بدراسة حالة الاقتصاد الصغير والمفتوح، وان الهدف من ذلك هو بيان عدم قدرة السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المحدد في التأثير على العالم الخارجي.

ج- تميل أسعار الفائدة المحلية إلى التساوي مع أسعار الفائدة الخارجية، ذلك بسبب حرية حركة رؤوس الأموال الدولية.

2-2-2: توسع السياستين المالية والنقدية على نموذج Mundell – Fleming

سوف نقوم بدراسة أثر توسع السياستين المالية والنقدية على نموذج Mundell – Fleming بشيء من التفصيل وفي إطار حركات رؤوس الأموال الدولية.

*** فعالية السياسة المالية و النقدية في ظل حركة تامة لرؤوس الأموال**

- سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 1-1:سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة لرؤوس الأموال.

[1] م. سلام كاظم شاني وعلاء حسين فاضل. "قياس وتحليلا عجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009،" JOURNAL of ADMINISTRATIVE AND ECONOMICS، العدد 10، 2014، ص 242-263.

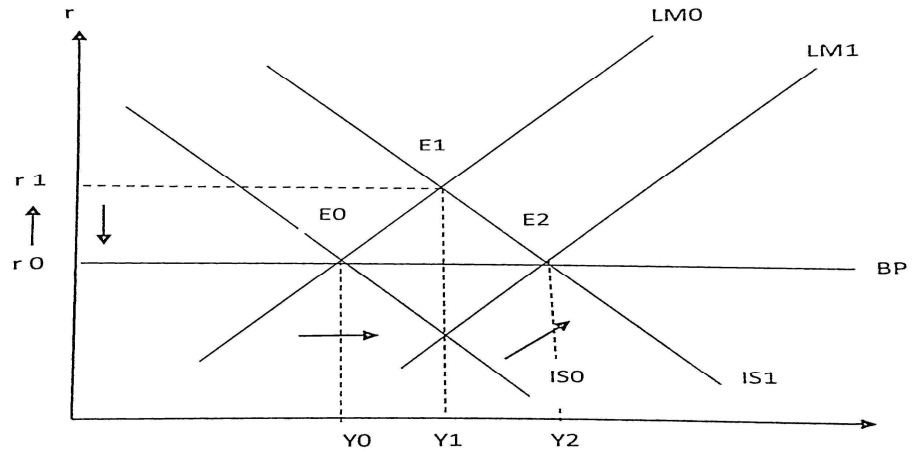

Source : Peijie Wang, The Economic Of Foreign And Global Finance, Springer Berlin, Heidelberg 2005, p. 112.

زيادة في الإنفاق الحكومي تغير التوازن من E0إلى E1حيث يرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال و يسبب فائضا في ميزان المدفوعات، و لكي يحافظ البنك المركزي على سعر الصرف الثابت يقوم بشراء الفائض من الاحتياطي الأجنبي بالعملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود من خلال انتقال منحنى LM0 إلى LM1 فيرتفع سعر الفائدة و يصبح التوازن في النقطة E2.و في هذه الحالة تكون السياسة المالية فعالة.

ومن ثم ففتح الاقتصاد في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحركة تامة في رأس المال، يجعل السياسة المالية في المدى القصير في غاية الفاعلية، بل وأكثر فاعلية مما كانت عليه في اقتصاد مغلق، فتدفق رأس المال إلى الداخل يمنع من ارتفاع معدل الفائدة نتيجة إتباع سياسة مالية توسعية، وبالتالي لا يكون هناك أي مزاحمة من قبل الإنفاق الحكومي للإنفاق الاستثماري، وهو ينعكس في ارتفاع إضافي في الدخل نتيجة ما يترتب على تدفق رأس المال إلى الداخل من نمو في عرض النقود، والذي ينتج عنه زيادة من Y1 الى Y2 في الشكل رقم1-1 [(1)].

ومن خلال الشكل رقم:1-1 نستنتج ما يلي:

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- ارتفاع معدل الفائدة محليا إلى ما يزيد على معدل الفائدة العالمي.
- تدفق رأس المال إلى الداخل بحثا عن عوائد أعلى على رأس المال.

[(1)] عبد الرحمن محمد السلطان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2018، ص257.

- ضغط على سعر الصرف للارتفاع في ظل ما يترتب على تدفق رأس المال إلى الداخل من فائض في الحساب المالي وبالتالي في ميزان المدفوعات.

- تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي بشراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لمنع ارتفاع سعر الصرف.

- يتسبب تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي في ارتفاع عرض النقود وبالتالي الضغط على معدل الفائدة للانخفاض حتى يعود لمستواه السابق، أي يتساوى من جديد مع المعدل العالمي.

- عدم ارتفاع معدل الفائدة يعني أنه لا يترتب على زيادة الإنفاق الحكومي أي مزاحمة للإنفاق الاستثماري.

- النتيجة: السياسة المالية فعالة جدا في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في المدى القصير.

- سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 1-2 :سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة رؤوس الأموال

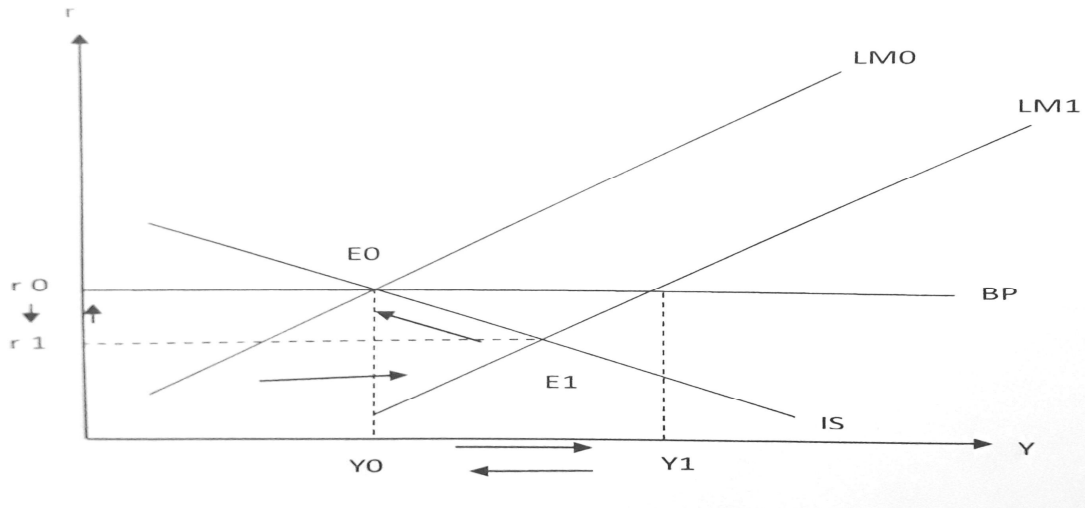

Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 109.

تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انتقال منحنى LMإلى اليمين و انخفاض في سعر الفائدة، ويكون التوازن في النقطة ،E1و خروج رؤوس الأموال يحدث عجز في ميزان المدفوعات. يتدخل البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية فيقل عرض النقود و يتجه منحنى

LMإلى جهته الأصلية ليعود التوازن إلى النقطة.E0 في هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعالة.

ومن ثم وفي ظل حركة تامة في رأس المال ونظام سعر الصرف ثابت، فإن الاقتصاد في واقع الأمر لا يمكن يتحرك بعيدا عن النقطة E0، فالبنك المركزي سيجد نفسه مضطرا للتدخل في سوق الرف الاجنبي مباشرة بعد محاولته زيادة عرض النقود، فينكمش عرض النقود، ما يعني فقد السياسة النقدية فاعليتها في التأثير على معدل الفائدة أو الكمية المعروضة من النقود[1].

ومن خلال الشكل رقم:1-2 نستنتج ما يلي:

- زيادة عرض النقود.
- انخفاض معدل الفائدة محليا إلى ما دون معدل الفائدة العالميr0.
- تدفق رأس المال إلى الخارج بحثا عن عوائد أعلى في ظل انخفاض معدل الفائدة محليا.
- ضغط على سعر الصرف للانخفاض في ظل ما يترتب على خروج رأس المال من عجز في الحساب المالي وبالتالي في ميزان المدفوعات.
- يتدخل البنك المركزي للدفاع عن سعر الصرف من خلال شراء العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.
- تدخل البنك المركزي يترتب عليه انخفاض في القاعدة النقدية وبالتالي انخفاض في عرض النقود فيرتفع معدل الفائدة.
- يستمر انخفاض عرض النقود وارتفاع معدل الفائدة إلى أن نعود من جديد إلى النقطة التي بدأنا منها، حيث نستعيد التوازن الخارجي.
- النتيجة: السياسة النقدية غير فعالة في ظل سعر صرف ثابت وحركة تامة في رأس المال.

- سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن:

[1] عبد الرحمن محمد السلطان، **مرجع سابق**، ص254.

الشكل رقم 1-3:سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن- حركة تامة لرؤوس الأموال

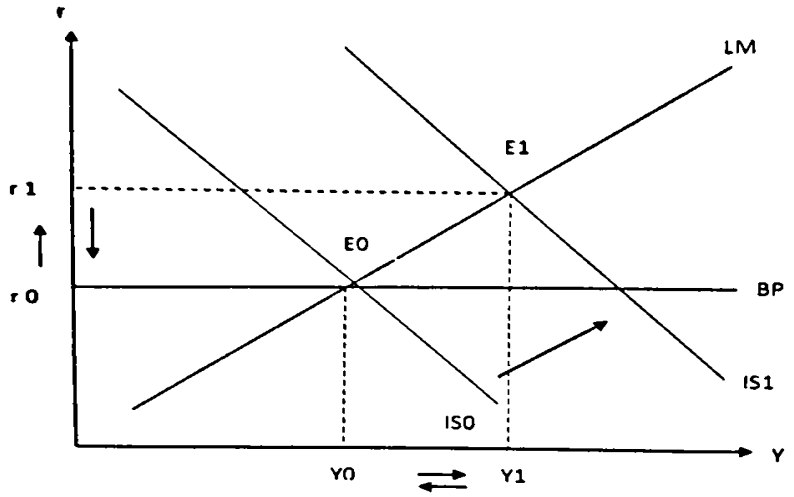

Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 108.

زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال منحنى ISإلى IS1مسببا فائضا في ميزان المدفوعات و ينتقل الدخل إلى ،y1يسبب هذا تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و يصبح التوازن في النقطة E1.في هذه الحالة تكون السياسة المالية غير فعالة.

- سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-4:سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة تامة لرؤوس الأموال

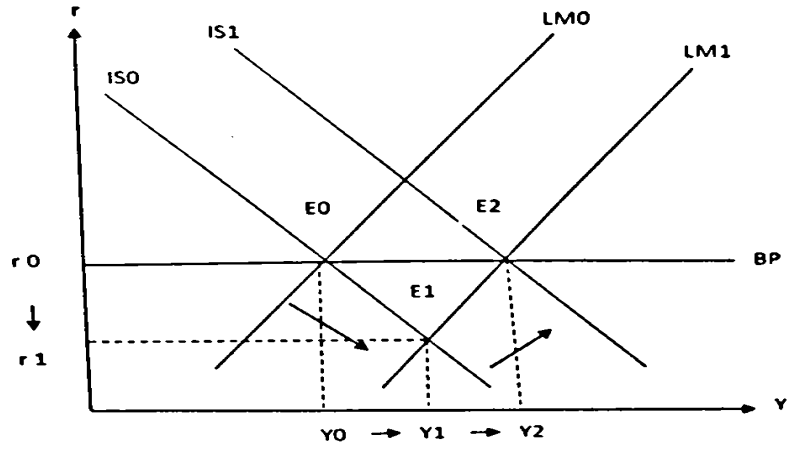

Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 106.

زيادة في عرض النقود و انتقال منحنى LMإلى LM1و ينخفض سعر الفائدة و يصبح التوازن في النقطة ،E1 هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و تدهور في قيمة العملة و توسع في

صافي الصادرات فيتحرك منحنى IS إلى IS1 ويصبح التوازن في النقطة E2.تكون السياسة النقدية في هذه الحالة فعالة.

ومن ثم فزيادة عرض النقود تحت نظام سعر صرف مرن وحركة تامة في رأس المال يؤدي في المدى القصير إلى ارتفاع كمية النقود الحقيقية، وبما أن معدل الفائدة محليا r لا يمكن أن يبتعد عن معدله العالمي r 0، فإن استعادة سوق النقود لتوازنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال زيادة في الدخل، ولكي يتحقق ذلك فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض فيزيد صافي الصادرات وبالتالي يرتفع الدخل إلى المستوى الذي يحقق توازن سوق النقود من جديد[1].

ومن خلال الشكل رقم:1-4 نستنتج ما يلي:

- زيادة عرض النقود.
- انخفاض معدل الفائدة محليا إلى ما دون معدل الفائدة العالمي.
- تدفق رأس المال إلى الخارج انخفاض سعر الصرف.
- تحسن في تنافسية السلع المحلية مع تراجع سعر الصرف ينتج عنه نمو في صافي الصادرات.
- مع تحسن الميزان التجاري يرتفع الدخل ويستعيد ميزان المدفوعات توازنه من جديد.
- النتيجة: السياسة النقدية في المدى القصير فعالة جدا في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

*** فعالية السياسة المالية و النقدية في ظل حركة غير تامة لرؤوس الأموال**

- سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت:

[1] عبد الرحمن محمد السلطان، **مرجع سابق**، ص261

الشكل رقم 1-5:سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال

الجزء A :

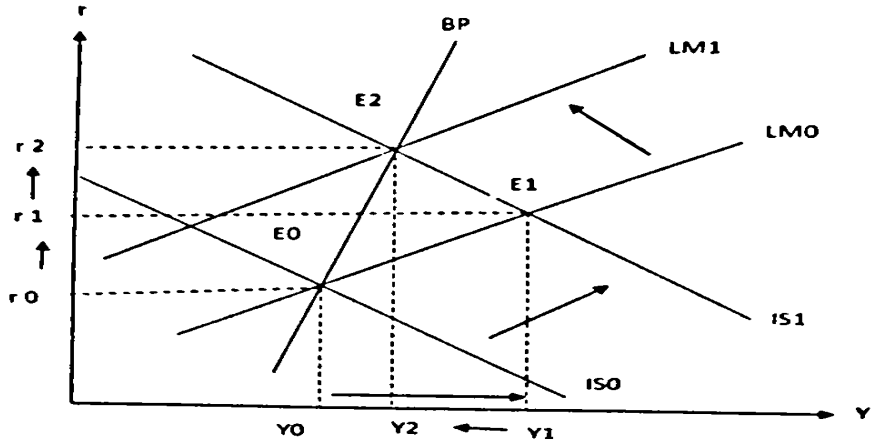

الجزء B :

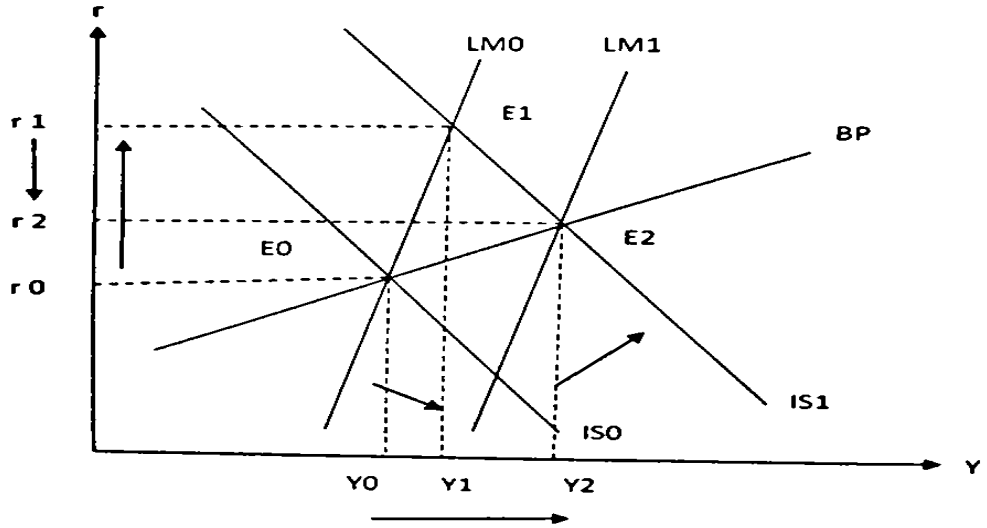

المصدر: هزاع مفلح، التمويل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، ص406.

الجزء A:استجابة رؤوس الأموال للتغير في سعر الفائدة قليلة حيث أن منحنى BPأكثر ميلا منLM . ، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى ISإلى IS1و يرتفع سعر الفائدة و يصبح التوازن في ،E1 وهذا يؤدي إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات رغم دخول رؤوس الأموال، يتدخل البنك المركزي من خلال شراء العملة المحلية باحتياطي الصرف الأجنبي و منه ينخفض عرض النقود و ينتقل منحنى LM إلى LM1 إلى أن يصل

الدخل و سعر الفائدة إلى المستوى الذي يتعادل فيه ميزان المدفوعات، و يظهر التوازن في النقطةE.

الجزء B:في هذه الحالة يكون منحنى LMأكثر ميلا من BP.السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى IS1 بحيث تحدد نقطة التوازن عند النقطة E1التي تميز حالة فائض في ميزان المدفوعات، يقوم البنك المركزي بشراء فائض الصرف الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف فيزداد عرض النقود و ينتقل منحنى LMإلى LM1و يصبح التوازن في النقطةE.

- سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 1-6:سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال

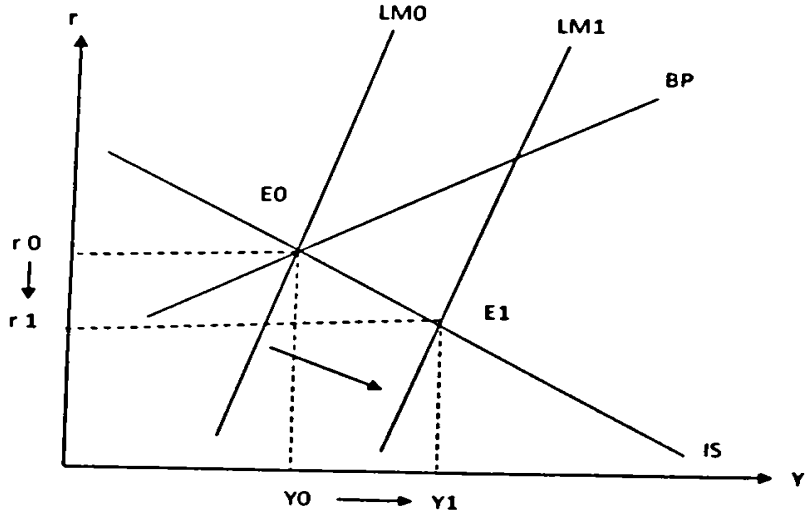

المصدر: هزاع مفلح، نفس المرجع، ص409.

تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انتقال منحنى LMإلى LM1و انخفاض في معدل الفائدة، و ينجم عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات حيث يتدخل البنك المركزي لكي يوفر العملة الأجنبية و منه يقل عرض النقود حيث يعود منحنى LM إلى مستواه الأصلي ليتقاطع مع ISو BPعند النقطة.

- سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-7:سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال

الجزء A :

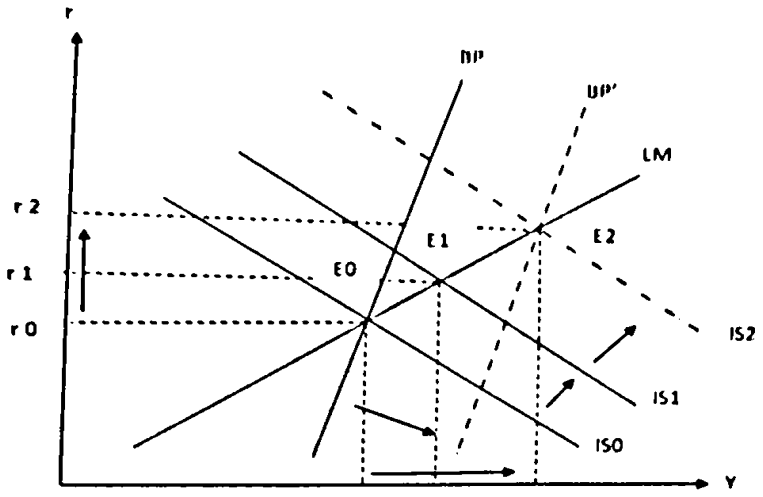

الجزء B :

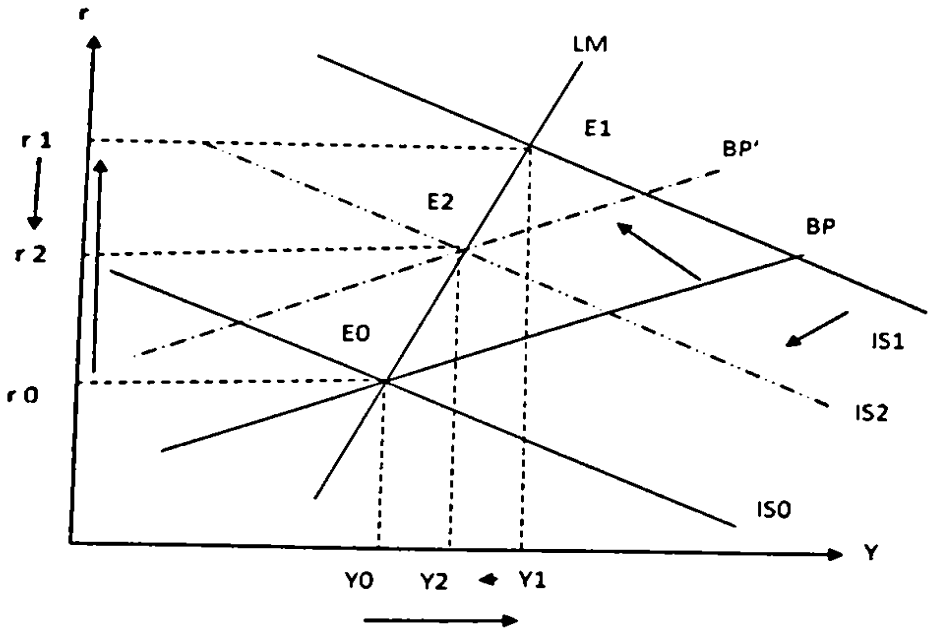

Source : Jean Hairault, Op. Cit, P. 162.

الجزء A:تكون حركة رؤوس الأموال أقل استجابة للتغير في أسعار الفائدة حيث يكون BP أكبر ميلا من منحنى LM.

تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انتقال IS0 إلى IS1 ويحدث عجز في ميزان المدفوعات و بالتالي ينخفض سعر الصرف و ينتقل BP إلى BP`كما أن منحنى IS ينتقل من IS1 إلى IS2 وتنتهي نقطة التقاطع بتقاطع كل من BP`و IS2 وLM. في هذه الحالة تكون السياسة المالية فعالة.

الجزء B:حركة رؤوس الأموال تكون أكثر استجابة للتغير في أسعار الفائدة حيث يكون منحنى BP أقل ميلا من منحنىL.

الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تحرك IS0 إلى IS1 حيث يحدث فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي ترتفع قيمة العملة و ينتقل منحنى BP إلى BP`و سينخفض الطلب الكلي نتيجة للعجز المسجل سابقا و يتحرك منحنى IS إلى IS2 عند مستوى الدخل y2.في هذه الحالة تكون السياسة المالية أقل فعالية.

- سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-8:سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال

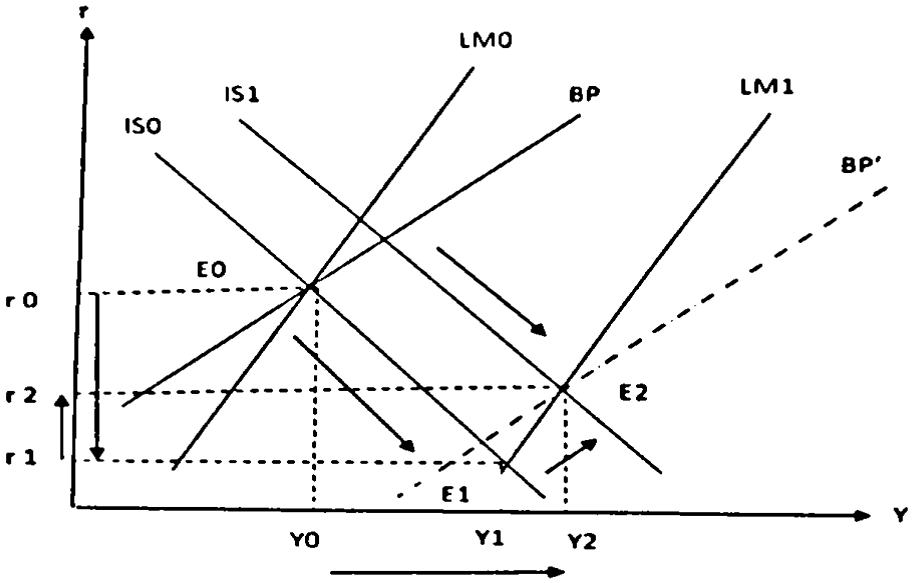

Source : Piejie Wang, Op. Cit, P. 116.

الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انتقال LM0 إلى ،LM1 يزداد الدخل و ينخفض سعر الفائدة و يحدث عجز في ميزان المدفوعات و بالتالي انخفاض في قيمة العملة يصاحبها

تحرك في الطلب المحلي و الخارجي باتجاه الناتج المحلي و ينتقل كل من BP وIS إلى اليمين نتيجة لزيادة الدخل.

وفقاً لهذا النموذج فأن تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع في البلد، لذلك فأن إتباع أسعار الصرف الثابتة سيكون آثارها مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العلاقة بين العجزين.

إلا أنه وفقًا **لفرضية استهداف الحساب الجاري (CATH)**، هناك علاقة إيجابية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، ولكن العلاقة السببية يتم عكس الفرق بين العجزين مقارنة بنموذج Mundell-Fleming والنظرية الكيترية، ووفقًا لهذه الفرضية فإن الزيادة في عجز الميزان التجاري تتسبب في انخفاض النمو الاقتصادي. ضعف النمو الاقتصادي يعني انخفاض دخل الموازنة ومنه عجز الموازنة العامة.

2-3- فرضية التكافؤ الريكاردي Ricardian Equivalence Hypothesis

يقترح Barro (1974 ، 1989) نهجًا مختلفًا للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، بناءً على نظرية التكافؤ الريكادري.

حيث يبين التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة لتقليص حجم الضرائب ذو أثر مؤقت لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية[1].

ويوضح التكافؤ الريكاردي أن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة (تكافؤ الزيادة في المدخرات الخاصة للتناقص في المدخرات الحكومية)، ذلك لأن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً، فمع عجز الموازنة العامة يتوقع الأفراد ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانباً لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، بمعنى أن انخفاض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة لا يتعدى

---

[1] Seater, J.J' " **Ricardian Equivalence**", Journal of Economic Literature, 31. 1993, P.142-190.

كونه تأجيلاً لدفع الضرائب التي خفضت حالياً ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص، وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب وعجز الميزان التجاري، ذلك لأن تخفيض الضرائب وعجز الموازنة العامة ليس إلا إجراءاً مؤقتاً، حيث سيقوم الأفراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل، ومن ثم فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب، وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة، وانخفاضاً في الادخار الحكومي تعوضه زيادة الادخار الخاص، وبالتالي لن يكون له تأثير على الادخار الوطني ولا على ميزان التجاري[1].

يبين التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة. وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة لتخفيض الضرائب له أثر مؤقت، لابد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، حيث أن انخفاض الادخار العام سيترافق مع زيادة مكافئة في الادخار الخاص، ذلك أن الأفراد يتوقعون أنه مع انخفاض الادخار العام فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلا، بالتالي عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات لمواجهة تلك الزيادة المتوقعة في الضرائب، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي (الذي هو مجموع الادخار العام مع الخاص)، لن يتغير نتيجة للتخفيض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص، وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة الناتج عن الانخفاض في الضرائب وعجز الميزان التجاري، لأن الأفراد سيقومون بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل، فالعملية لا تعدو كونا تأجيلا لدفع الضرائب، وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة، وانخفاضا في الادخار العام تعوضه زيادة في الادخار الخاص. ومن ثم لن يكون له تأثير على الادخار المحلي ولا على الميزان التجاري[2].

---

[1] Alkswani, Mamdouh Alkhatib. "The Twin Deficits Phenomenon in Petroleum Economy" 2000،p 8.

[2] Alexander Sidney s, Effects of Devaluation on a Trade Balance, IMF Staff papers, Vol II, No 2, Washington,D.C, 1952, pp 263-278.

إذا تعتبر هذه الفرضية أن الطريقتين اللتان ينشأ بهما عجز الموازنة أي انخفاض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي من خلال الاقتراض لهما الأثر نفسه (أثر معادل) على الاقتصاد. وفي كلتا الحالتين، تذهب هذه الفرضية إلى أن الأسر المعيشية الرشيدة المتطلعة إلى المستقبل تدرك أنه سيتعين على الحكومة أن تزيد الضرائب في المستقبل لتمويل العجز الحالي في الموازنة، ومن ثم فإن هذه الأسر ستخفض استهلاكها (إنفاقها) الحالي وتزيد مدخراتها كي تستطيع أن تدفع ما يتعين عليها أن تدفعه نتيجة لأي زيادة مرتقبة في الضرائب. وبالتالي لن يكون الاستثمار ولا رصيد الحساب الجاري عرضةً للتأثر بعجز الموازنة، بل إن الآثار تنحصر في زيادات في المدخرات الخاصة. يُنسب مفهوم التعادل الريكاردي إلى خبير الاقتصاد ريكاردو الذي عاش في القرن التاسع عشر والذي طرح هذا المفهوم كاحتمال نظري ولكنه لم يعتقد أن له أهمية عملية كبيرة، وقد أعاد R. Barro إحياء هذا المفهوم في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أخذ هذا المفهوم يحتل منذئذ مكانةً أبرز في الإطار النظري الكلاسيكي الجديد[1].

ومنه كان السؤال قديما عن كيفية تمويل الحكومة لنفقاتها العامة، يتلخص جوابه بان هناك طريقتين أساسيتين لجباية الإيرادات الحكومية، هما إما من خلال فرض الضرائب على الأجيال الحالية أو من خلال إصدار الدين العام بشكل سندات حكومية بحيث تدفع الحكومة أصول الدين والفوائد المترتبة عليها لحاملي السندات في فترات لاحقة، بعدها أصبح السؤال عن النتائج الاقتصادية الكلية لهاتين الوسيلتين المختلفتين، وأي منها تفضل على الأخرى على وفق المعايير الاقتصادية.

وفي عام 1974 أثار روبرت بارو Robert Barro السؤال الآتي: هل أن السندات الحكومية تمثل صافي ثروة لدى الأفراد؟ وقد أجاب عن ذلك بالنفي[2].

---

(1) Barro R.The Ricardian model of budget deficits. In: Rock JM, ed. Debt and the Twin Deficits Debate. Mayfield Publishing Company. Mountain View, California, United States ، 1991.

(2) Robert J. Barro, " **Are Government Bonds Net Wealth**?", Journal of Political Economy, Vol. 82, No; 6, 1974, pp: 1095-1117.

كما استنتج في الوقت نفسه بان هناك تكافئا بين اثر إصدار السندات الحكومية واثر الضرائب وان التحول من وسيلة لأخرى ليس فيه أي تغيرات حقيقية على الاقتصاد، عرفت هذه النظرية فيما بعد بفرضية المكافئ الريكاردي Ricardian Equivalence Hypothesis (وان لم يعرفها Barro في حينها بالاسم)[1] وذلك لأنها تعود في الأصل تاريخيا إلى الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو (1832-1972) عندما كتب بأنه لا فرق بين تمويل الحكومة لنفقات الحرب البالغة 20 مليون جنيه استرليني من خلال الضرائب أو تمويلها بإصدار سندات حكومية بالمقدار نفسه، بحيث تموله الحكومة من تسديدها لقيمة السندات ومدفوعات الفائدة البالغة 1مليون جنيه استرليني سنويا (بافتراض أن معدل الفائدة 5%)من الضرائب المستقبلية.

اعتمد روبرت بارو في تقديم هذه النظرية عددا من الفرضيات التي تعد متطلبات رئيسة لتحقيق المكافئ الريكاردي تتلخص بالآتي[2]:

- ترابط الأجيال المتعاقبة : إن الترابط الأسري والاجتماعي بين الأفراد، يجعل هناك ترابط اقتصاديا بين الأجيال المتعاقبة، يتجسد ذلك بوجود الإرث والتركات من الآباء إلى الأبناء.

- الأفاق غير المحدودة (Infinite Horizons) في التخطيط للاستهلاك: يتصف المستهلك بالسلوك العقلاني والنظرة البعيدة إلى المستقبل بحيث يكون البعد الزمني للفرد غير محدود في تخطيطه للاستهلاك، وبنفس مستوى التخطيط الحكومي. وعلى الرغم من محدودية فترة حياة الإنسان، إلا أن جدية الآباء وحبهم لأبنائهم يجعلهم ينظمون إنفاقهم الاستهلاكي كما لو كانت حياتهم إلى الأبد، لذا فان تمويل الحكومة لعجز الموازنة العامة بإصدار السندات الحكومية، لا يدفع الأفراد إلى زيادة استهلاكهم نتيجة لانخفاض الضرائب في الوقت الحاضر بل سيدفعهم إلى زيادة ادخارا تهم بشراء السندات الحكومية واحتفاظهم بها مع الفوائد المترتبة عليها كثروة للأبناء.

---

(1) Robert J. Barro, " **The Ricardian Approach to budget Deficits**", Journal of Economic perspectives, Vol. 3, No. 2, Spring, 1989, p. 39.

(2) حلمي إبراهيم منشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)**، أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص ص 36-37. (2)

- اكتمال أسواق رأس المال: بحيث أن الأفراد يقرضون ويقترضون بنفس معدل الفائدة المتاح للحكومة، مع عدم وجود قيود على الاقتراض.

- إن الضرائب محددة وتدفع كمبلغ إجمالي:بحيث أن الضرائب محددة بمقدار ثابت ويجب أن تدفع من قبل الأفراد كمبلغ إجمالي في نهاية المدة. وبذلك فإنها غير مرتبطة بمستويات الدخل، وليس لها دور في إعادة توزيع الموارد بين العوائل الغنية والعوائل الفقيرة.

- تمول الحكومة مدفوعات الفائدة عن الدين العام من خلال جباية الضرائب في الفترات اللاحقة، أي أن الدين الحكومي للفترة الحالية سيقع عبؤه على الأفراد في المستقبل (أي على الجيل الثالث).

- ليس هناك حالة عدم تأكد عن الضرائب والدخل في المستقبل.

- التوقع التام من قبل الأفراد بان إصدار الدين الحكومي حاليا يتضمن زيادة الضرائب في المستقبل.

ومما سبق تفترض نظرية التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، حيث تفترض أن زيادة عجز الموازنة نتيجة انخفاض الضرائب في الفترة الحالية سوفف يغطى بزيادة الضرائب في المستقبل، مما يعكس زيادة في المدخرات الخاصة، ومن ثم الزيادة في المدخرات الخاصة سوف يغطي الانخفاض في المدخرات الحكومية، مما يعني أن الميزان التجاري لم يتأثر بعجز الموازنة العامة.

III-3- عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في اقتصاد نفطي

يتسم الاقتصاد النفطي بسمات محددة تعكس طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والقطاع الخارجي من جهة وبين المتغيرات المكونة لهذه العلاقة (G, T, X, M) والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، ومن خصائص هذه العلاقة[1]:

- إن عجز الموازنة العامة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، ولكنه ناتج عن ارتفاع الإنفاق العام وعدم قدرة الحكومة على ضغط هذا الإنفاق، وتشكل العوائد النفطية النسبة

[1] نبيل مهدي الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

الأكبر من الإيرادات العامة، مع العلم أن هذه العوائد لا تتحدد بعوامل اقتصادية داخل الاقتصاد المعني، وإنما هي نتيجة لقوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية، وعليه فإن عوائد النفط وأيضا إيرادات الحكومة تعد متغير خارجي لا يمكن التحكم به.

- بالنظر إلى العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري ومكوناهما، يتضح الارتباط القوي بين إيرادات الحكومة (T) والصادرات (X) والدخل (معامل الارتباط الخطي)، لذلك تؤول العلاقة بين المتغيرين إلى علاقة المتغيرين المتبقيين، وهما الإنفاق الحكومي(G) من جهة والواردات(M) من جهة أخرى.

- إن زيادة الإنفاق الحكومي (G) والمترتب عليه زيادة العجز في الموازنة العامة (T-G)، يؤدي إلى ارتفاع الدخل غير النفطي عبر آلية المضاعف، لكون الإنفاق الحكومي يعد من أهم مكونات الطلب المحلي من جهة ولأهمية الإنفاق الحكومي كمحرك للنشاط الاقتصادي في البلدان النفطية من جهة أخرى، ويترتب على هذا الارتفاع في الدخل إلى ارتفاع الدخل المحلي، وبالتالي ترفع الواردات (M)، فيزداد عجز الميزان التجاري (X-M).

- تعتمد البلدان النفطية في تمويل موازناها العامة بشكل أساس على العوائد النفطية، لذا لا تعد الضرائب من المصادر المؤثرة في الموازنة، وبناء على ما تقدم فان مبدأ التكافؤ الريكاردي القائم على تقليص الضرائب لا يجد قبولا في البلدان النفطية لمحدودية الدور الذي تؤديه الضرائب كمتغير من متغيرات السياسة المالية في هذه البلدان.

خلاصة الفصل

كان لابد من تقديم إطار نظري لهذه الدراسة، نتناول فيه مواقف أهم مدارس الفكر الاقتصادي من عجز الميزانية العامة والميزان التجاري، وما تناولته أدبياتها الاقتصادية من أراء وأسس نظرية عن طبيعة العلاقة بين هذين العجزين.

فاخذ عجز الموازنة العامة اهتمام المدارس الاقتصادية منذ القديم وحتى يومنا هذا، ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وباختلاف مدارسهم وجذورهم الفكرية تباينت الآراء حول أثارها الاقتصادية، ويعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ومنه يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات إلى جانبا النفقات العامة والإيرادات العامة.

ومن خلال عرضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا، كما عرفت تفسيرات مختلفة حول مفهوم وطبيعة التجارة الخارجية، وتعددت المدارس والاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة بذلك، وكذا العوامل المؤثرة فيها، من مدرسة إلى أخرى،وذلك ابتداء بالمدرسة الكلاسيكية التي رأت أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تملك ميزتها النسبية، والتجارة بالتخصص والتقسيم الدولي للعمل تسمح بتقوية التبادل الذي ينهض باقتصاد كل بلد، إلى أن وصلت إلى الاتجاهات الحديثة التي درست تطور التجارة، والأهمية الكبيرة التي تلعبها في تقدم الدول، من خلال مفكريها ووجهات نظرهم في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى.

كما أظهرنا في هذا الفصل أن وجود عجز مزدوج يمكن تفسيره بالعديد من النظريات أو النماذج، أولاً يوضح نموذج (**موندیل** ، 1963 ؛ **فليمينغ** ، 1962) **ونظرية الكينزية** أن عجز الموازنة العامة يولد عجز الميزان التجاري، ثانيًا وفقًا لفرضية" **CATH** "فرضية استهداف الحساب الجاري" ، يتم عكس السببية: عجز الميزان التجاري هو الذي يولد العجز الموازنة. ثالثا، تكافؤ ريكاردي (بارو، 1989) يبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري

تمهيد الفصل

منذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين أخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها والنامية تعاني وبشكل مستمر من حدوث العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، إلا أن الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتقصي أسبابها بدأ في عقد الثمانينات بعد أن أخذ الاقتصاد الأمريكي يعاني من تزامن العجز في الموازنة الفيدرالية وعجز الميزان التجاري حتى أطلق عليه ظاهرة العجوزات التوأمية Twin Deficits.

في الواقع، فهم العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري أمر مهم في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وقد تم تجميع العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في فرضيتين قابلة للاختبار داخل الأدبيات، الفرضية الكيترية والتي تفترض سببية أحادية الاتجاه من عجز الموازنة العامة إلى الميزان التجاري ثانيا، فرضية التكافئ الريكاردي تشير فرضية الحياد إلى غياب علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري.

في ضوء الفرضيات المذكورة أعلاه، فإن مهمة هذه الدراسة هي تقديم مسح للأدبيات العربية والأجنبية حول العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، والتي تناولته من زوايا مختلفة، مع الإشارة إلى ابرز ملامحها، مع تقديم تعليقا عليها يتضمن أوجه الاختلاف و أوجه التشابه بين الدراسات السابقة وتبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

وبناءا على هذه الفرضيات قمنا باختيار مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري والتي تناولته من جوانب مختلفة وقد تنوعت بين دراسات عربية وأجنبية وشملت العديد من الأقطار والبلدان مما يوحي بتنوعها المكاني والزماني.

I العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناول العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري، حيث سنعرض هذا المبحث من خلال مطلبين. في المطلب الأول سنتطرق إلى الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثاني سيحتوي الدراسات التي تناول هذه العلاقة في الدول العربية.

I -1 الدراسات الأجنبية

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناول العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري في مجموعة من الدول الأجنبية، في ظل هذه الفرضية نجد الدراسات الأجنبية التالية:

يستكشف" **Magazzino** "(2012) العلاقة بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري والاستهلاك الخاص في 33 دولة أوروبية باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2010، الهدف من دراستهم هو دراسة تجريبيا صحة النظرية الكيترية فيما يتعلق بعجز التوأم وفرضية التكافؤ الريكاردي (REH)، المتغيرات المستخدمة تشمل؛ التوازن الجاري في الحساب معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والديون العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني، وتشير النتائج إلى أن زيادة بنسبة واحد في المائة في العجز المالي ستؤدي إلى تفاقم عجز الحساب الجاري بنسبة 21 %، وهذا يتسق مع ظاهرتي العجز المزدوج، كذلك يرتبط ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة بنسبة 1 % بنسبة 21 % في الاستهلاك الخاص، كما استخدم المؤلف كلا من نظام GMM والنظم GMM يظهر الاختلاف في GMM أن تأخيرات عجز الحساب الجاري كبيرة وأيضاً أن عجز الموازنة العامة الماضي يزيد من عجز الحساب الجاري الداعم لفرضية العجز الثنائية، لكن الأنظمة GMM لا تظهر أي دليل على أن تأخيرات العجز العام تؤثر العجز في الحساب الجاري، أيضا تؤثر القيم المتأخرة للعجز المالي على الاستهلاك الخاص بنسبة 11 % بالنسبة

إلى الجينات GMM في حين تشير الأنظمة GMM إلى أن القيم السابقة للعجز المالي لا تؤثر على الاستهلاك الخاص، تكشف الاختبارات السببية ل Granger أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في أربعة بلدان وهي سببية أحادية الاتجاه من العجز المالي إلى عجز الحساب الجاري في سبعة بلدان، وسببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى العجز المالي في ستة بلدان، وليس هناك وجود لعلاقة سببية بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في ثلاثة عشر دولة [1]

يفحص"**Holmes** "(2011) العلاقة بين الحساب الجاري وأرصدة الموازنة العامة في الولايات المتحدة للفترة 1974-2009، المساهمة الرئيسية للدراسة في الأدبيات المزدوجة هو أن التعاقد غير المتماثل قد استخدم، ويجادل بأن الأسباب المحتملة لعدم وجود توافق في الآراء الواردة في كتابي العجز المزدوج هو أن العديد من الدراسات استخدمت تحليل التكامل المشترك، دون معالجة قضية الفواصل الهيكلية أو تغيير النظام، واستخدمت الدراسة منهج التقسيم عتبة Hansen وSeo (2002) حيث تتألف ديناميكيات المدى القصير من نظامين يستندان إلى عتبة في حجم مصطلح تصحيح الخطأ المتخلف، تبدأ الدراسة بفحص خصائص السلسلة الزمنية للسلسلة، وتبين أن العجز المالي والعجز في الحساب الجاري كانا ثابتين في أول اختلافاتهما، باستخدام اختبار فواصل البنية الهيكلي المحلي Perron (1997)، تم الكشف عن أن العجز المالي ثابت حول الاستراحة في حين أن عجز الحساب الجاري ثابت في أول الأمر، أيضا تم فحص العلاقة المتناظرة على المدى الطويل باستخدام Engle-Granger (1987)و Phillips-Ouliaris (1990)، وفي أفضل علاقة طويلة المدى تم تحقيقها باستخدام Phillips-Ouliaris (1990) عند مستوى 10 % من الأهمية، يجادل هولمز بأن السبب الرئيسي لوجود قوة اختبار منخفضة هو الفشل في حساب الاختراق الهيكلي، واستناداً إلى هذا القيد تم استخدام اختبار التكامل المشترك جريجوري وهانسن (1996) مع استراحة

[1] MAGAZZINO, Cosimo. **"Fiscal policy, consumption and current account in the european countries. "** 2012.Economics Bulletin 32(2):1330-1344.

هيكلية لفحص المدى الطويل بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري وأوجد وجود علاقة طويلة الأجل، بتقييم دليل العتبة استخدموا اختبار sup LM. تشير النتائج إلى وجود تكامل العتبة مع إحصائية اختبار 28.4، أيضا تشير النتائج إلى علاقة تكاملية قائمة على العتبة بين عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري المرتبط بمؤشر إيجابي إيجابي في المدى الطويل عند 0.42، مما يعني أن زيادة 1 % في العجز المالي يؤدي إلى زيادة 42 % في العجز في الحساب الجاري وهذا يتفق مع النظرية الكيترية على العجز المزدوج، على المدى تصحيح الخطأ في هذا النموذج هو ذات دلالة إحصائية في النظام المعتاد مما يعني أن المتغيرات تضبط مرة أخرى إلى النظام[1].

"Lau and Tang" (2009) فحصا العلاقة المباشرة بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في كمبوديا عن الفترة 1996- 2006، بدءوا من قبل دراسة معامل الارتباط الذي لا يذكر اتجاه السببية، ووجدوا ارتباطًا إيجابيًا بنحو 83 %، تشير اختبارات تكامل Johansen إلى وجود علاقة طويلة الأمد وهذا يدعم النظرية العجز الثنائي،كشف اختبار السببية Granger أن هناك دليلاً على السببية ثنائية الاتجاه، ولكن مع معاملات العجز المالي تختلف إحصائياً عن الصفر والإحصاءات الكبيرة لاختبار مربع كاي (اختبار مربع كاي يطلق عليه أيضاً اختبار كاي المربع، وهو اختبار فرضيات إحصائي يكون فيه توزيع عينات إحصائيات الاختبار هو توزيع لمربع كاي، فعندما تكون فرضية العدم صحيحة، أو أي عنصر متقارب صحيحًا، بمعنى أن توزيع العينة يمكن أن تجرى وفقًا لأقرب توزيع لمربع كاي، بالقرب الأمثل لجعل حجم العينة كبيرًا بما فيه الكفاية) أكثر من عجز الحساب الجاري عند مستوى 5 % ذو الأهمية، تفسر الابتكارات في العجز المالي حوالي 50 % من العجز في الحساب الجاري بينما تفسر الابتكارات في العجز في الحساب الجاري حوالي 14 % في حالات العجز المالي[2].

---

[1]HOLMES, Mark J. " **Threshold cointegration and the short-run dynamics of twin deficit behaviour.** " Research in Economics, 2011, vol. 65, no 3, p. 271-277.

[2]LAU, Evan, TANG, TuckCheong, et al. "Twin deficits in Cambodia: An empiricalstudy. " Economics Bulletin, 2009, vol. 29, no 4, p. 2783-2794.

"**Marinheiro** "(2008) حقق في التكافؤ الريكاردي والعجز التوأم في مصر للفترة من 1974 إلى 2003، يتم فحص REH باستخدام وظيفة استهلاك نموذج مخفضة حيث يتم تخفيض الاستهلاك الحقيقي للفرد على الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة العامة، والاستهلاك العام، والديون الحكومية والثروة الخاصة، النتائج لا تدعم REH وهذا يعني أن زيادة العجز المالي لا يقابلها بالكامل زيادة في المدخرات الخاصة، تم فحص فرضية العجز المزدوج أيضًا باستخدام اختبارات Granger السببية؛ هناك دليل على السببية من عجز الحساب الجاري إلى العجز المالي[1].

قام" **Owoey et Onafowora** "(2006) بدراسة العلاقة على المدى الطويل بين العجز المالي والعجز التجاري في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية لهذه الفترة 1970-2001، وتشمل المتغيرات المدرجة في نموذجها؛ العجز التجاري المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة العامة المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاج الصناعي كدليل للدخل المحلي، ومعدل الخصم لمدة ثلاثة أشهر وسعر الصرف الحقيقي، ويشير أسلوب التكامل المشترك متعدد العوامل لJohansen إلى وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين العجز المالي والعجز التجاري، وبتقييم مؤشر VECM، تبين أن تصحيح الخطأ سلبي وذو دلالة إحصائية، مما يعني التقارب إلى التوازن، تشير اختبارات سببية Granger إلى أن الميزان التجاري يسبب عجز الموازنة، وقد جادلوا بأنه يمكن أن يعزى إلى حقيقة أن نيجيريا اقتصادها يعتمد على النفط، والذي يمثل 90 % من عائدات التصدير، و 40 % من الناتج المحلي الإجمالي و 80 % من إيرادات الحكومة[2].

درس"**Salvatore**" (2006) ما إذا كان العجز المالي الكبير يسبب عجز الحساب الجاري في دول مجموعة السبعة (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة ،فرنسا

---

(1) MARINHEIRO, Carlos Fonseca. " Ricardian equivalence, twin deficits, and the Feldstein–Horioka puzzle in Egypt. " Journal of Policy Modeling, 2008, vol. 30, no 6, p. 1041-1056.

(2) ONAFOWORA, Olubenga A. et OWOYE, Oluwole. " An empirical investigation of budget and tradedeficits: the case of Nigeria. "The Journal of Developing Areas, 2006, p. 153-174.

وإيطاليا وكندا) باستخدام البيانات السنوية للفترة 1973-2005. قام بتوظيف خمسة متغيرات: رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي العام، الموازنة الحكومية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، ونمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في الدولة، ونمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في بقية العالم، والحساب الجاري متأخرا سنة واحدة. تشير التقديرات إلى أن ارتفاع النمو المحلي يزيد من سوء توازن الحساب الجاري في جميع البلدان ؛ نمو أجنبي أعلى يحسن رصيد الحساب الجاري للأمة، إن العجوزات المالية المتأخرة لسنة واحدة لجميع البلدان مرتبطة ارتباطا إيجابيا وذات دلالة إحصائية بالعجز الحالي، تشير هذه النتيجة إلى أن العجز المالي المتأخر يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري، وبحثت الدراسة أيضا تأثير الاختلالات الهيكلية العالمية الناشئة عن الصدمات البترولية التي أدت إلى تضخم رقمين في السبعينات باستخدام متغير زائف يفترض قيمة 0 للفترة 1973-1980 وقيمة 1 للفترة 1981-2005.أظهرت النتائج أن معاملات المتغير الوهمي ليست لها دلالة إحصائية ولا تغير من العلامة والحجم وكذلك الأهمية الإحصائية للنتائج السابقة[1].

تفحص"**Baharumshah, Lau and Khalid**" (2006)فرضية العجز المزدوج في أربعة بلدان آسيوية هي: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند لفترة 1976: 1- 2000: 4. هدفها هو فحص قناة الإرسال بين العجز المزدوج الذي حظي باهتمام أقل في الدول الآسيوية، وتشمل المتغيرات المستخدمة العجز المالي، والعجز في الحساب الجاري، ومعدل الفائدة قصير الأجل، وسعر الصرف الاسمي، كشف اختبار تكامل يوهانسن أن هناك علاقة متناسقة طويلة الأمد في إندونيسيا وماليزيا وتايلاند باستثناء الفلبين حيث لا توجد علاقة طويلة المدى ومع ذلك، تم الحصول على علاقة طويلة المدى للفلبين عند إجراء التعديل للكسر الهيكلي باستخدام تكامل Gregory و Hansen (1996) مع فواصل هيكلية.كشف اختبار السببية Granger سببية ثنائية الاتجاه بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في ماليزيا والفلبين في حين أن هناك أدلة على السببية أحادية الاتجاه من العجز المالي إلى العجز في الحساب الجاري في تايلاند وعكسي أحادي الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى العجز المالي

[1]SALVATORE, Dominick. Twin deficits in the G-7 countries and global structural imbalances. Journal of Policy Modeling, 2006, vol. 28, no 6, p. 701-712.

في إندونيسيا، هناك دليل على سببية غير المباشرة من العجز المالي إلى فائدة أسعار صرف العملات فيما يتعلق بعجز الحساب الجاري باستثناء الفلبين، يكشف تحليل التباين أن الصدمات في عجز الحساب الجاري تساهم بشكل أكبر في تفسير تباين الأخطاء المتوقعة في العجز المالي لماليزيا وتايلاند والفلبين، وهذا يتفق مع اختبار سببية Granger حيث العجز المالي بسببية Granger يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري في هذه البلدان، وتظهر وظائف الاستجابة النبضية أن الصدمات الإيجابية لتوازن الحكومة الفيدرالية تؤدي إلى زيادات في عجز الحساب الجاري في ماليزيا وتايلاند والفلبين[1].

يدرس"**Kouassi, Mougoue and Kymn**"كواسي وموغوي وكيمن (2004) العلاقات السببية بين العجز المالي واختلال الحساب الجاري باستخدام البيانات الدولية لعشرة دول متقدمة و عشر دول نامية. البلدان المتقدمة المدرجة تشمل أستراليا والنمسا وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. تتكون عينة الدول النامية من كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، الهند، فلسطين المحتلة، كوريا، ماليزيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، تايلاند، وفترويلا. وتستند البلدان المشمولة في دراستها إلى توافر البيانات والنسب العالية للعجز المالي والعجز في الحساب الجاري المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن هذا قد يؤدي إلى التحيز. المتغيرات التي تم دراستها في الدراسة هي العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. تم اختبار ثلاثة جذر وحدة لاختبار خصائص السلسلة الزمنية للسلسلة الأربعين التي تم دراستها في الدراسة، وكشف أن غالبية السلسلة ثابتة في أول اختلافاتها، وهو شرط للتكامل المشترك. بعد دراسة العلاقة طويلة المدى، تم استخدام منهج التكامل المشترك متعدد الأقسام جوهانسن، ووجدوا أن العجز المزدوج يدمج في المملكة المتحدة فقط في الدول المتقدمة. ومع ذلك، هناك علاقة طويلة المدى بين العجز المزدوج في تسعة بلدان من بين عشرة بلدان تم دراستها في البلدان النامية. وتكشف السببية ل granger

(1) BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi, LAU, Evan, et KHALID, Ahmed M. "Testing twin deficits hypothesisusingVARs and variance decomposition. " Journal of the Asia Pacific economy, 2006, vol. 11, no 3, p. 331-354.

التي تمثل جوهر هذه الدراسة أنه في الدول المتقدمة، هناك دليل على وجود سببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى العجز المالي فقط في إيطاليا، كذلك لا يوجد دليل على وجود سببية أحادية الاتجاه من العجز المالي إلى العجز في الحساب الجاري في جميع البلدان المتقدمة العشرة التي تم النظر فيها، تكشف نتائج البلدان النامية عن أدلة على وجود سببية ثنائية الاتجاه في تايلاند فقط، وسببية أحادية الاتجاه من العجز المالي إلى العجز في الحساب الجاري في الهند و(فلسطين المحتلة) فقط. ومع ذلك نجد أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري مع العجز المالي لا توجد إلا في كوريا،يجادل المؤلفان بأن السببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى العجز المالي في كوريا وتايلاند ترجع بشكل كبير إلى مستوى الدين الخارجي فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، وعبء الفائدة على الديون الخارجية، ومستوى الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى سعر الصرف، والمدخرات والاستثمارات الوطنية، فضلا عن التوازن المالي، ويخلصون إلى أن الحل للعجز المزدوج في هذه البلدان يكمن أساسا في تدابير السياسة العامة التي تركز على تحسين الإنتاجية وسعر الصرف والموقف النقدي الذي سيكمل السياسة المالية الانكماشية[1].

Egwaikhide (1999) يدرس آثار العجز الميزانية على الميزان التجاري في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية لعام 1973- 1993. قام ببناء نموذج مماثل لمنصور(1989) التي تحدد 5 قنوات للتفاعل بين الإيرادات والنفقات، وعرض النقود، ومستوى الأسعار، والواردات التجارية. ويقدر تسع معادلات ووجد أن عجز الميزانية يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري سواء تم تمويله عن طريق طباعة النقود أو الاقتراض الخارجي[2].

يحقق "**Vamvoukas** " 1999 في العلاقة بين الموازنة العامة والعجز التجاري في اليونان للفترة 1948-1993 في إطار تحليل التكامل المشترك نمذجة تصحيح الأخطاء و السببية لGranger، تقوم الورقة بتقييم صلاحية الاقتراح الكيتري نواة دراستهم هي أنهم استخدموا

---

(1).KOUASSI, Eugene, MOUGOUE, Mbodja, et KYMN, Kern O. " Causality tests of the relationship between the twin deficits. " Empirical Economics, 2004, vol. 29, no 3, p. 503-525.

(2)EGWAIKHIDE, Festus O. Effects of budget deficit on trade balance in Nigeria: a simulation exercise. African Development Review, 1999, vol. 11, no 2, p. 265-289.

اختبارات السببية ثلاثية المتغيرات لفحص فرضية العجز المزدوج، وهم يجادلون بأن اختبارات السببية ثنائية المتغير تعاني من مشكلة منهجية لمتغير ثالث مفقود، وبالتالي فإن الدراسة تشمل معدل الإنتاج ومعدل التضخم كمتغيرات تحكم ووجدت أن هناك أدلة قوية على ظاهرة العجز المزدوج في اليونان، مع السببية من عجز الموازنة العامة إلى العجز التجاري[1].

يدرس **"Islam"** (1998) العلاقة المباشرة بين العجز المالي والعجز التجاري في البرازيل خلال الفترة 1973-1991. باستخدام إختبار السببية ل Granger، تظهر الدراسة وجود السببية ثنائية الاتجاه بين العجز التجاري والعجز في الميزانية.[2]

يستخدم كل من" **Ramchander et Anoruo** "(1998) نهج VAR لفحص ظاهرة "العجز المزدوج" في خمسة بلدان جنوب شرق آسيوية نامية؛ الهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين، فترة العينة سنوية تختلف باختلاف البلدان بناءً على توفر البيانات، للهند والفلبين 1957- 1993، ماليزيا 1960-1993، كوريا 1967-1993 وإندونيسيا 1970-1993، المتغيرات المدرجة في النموذج هي؛ العجز في الموازنة العامة والعجز التجاري، ومتغيرات السيطرة التي تشمل؛ أسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار الصرف والإنتاج الحقيقي والتضخم، تكشف اختبارات السببية لGranger أن العجز المالي يسبب العجز التجاري في ماليزيا، ومع ذلك هناك أدلة على أن العجز التجاري يسبب عجز مالي (سببية Granger) في جميع البلدان الخمسة قيد الدراسة، هذا يعني أن هناك أدلة على وجود علاقة ثنائية الاتجاه في ماليزيا، يجادلون بأن الأدلة على السببية أحادية الاتجاه من العجز التجاري إلى عجز الميزانية يمكن تفسيرها من خلال زيادة في الإنفاق الحكومي لتقليل الآثار الاقتصادية والمالية المضرة للعجز التجاري، كما أن الحركة في سعر الفائدة لها تأثير مباشر على كل من العجز التجاري والعجز المالي في جميع البلدان الخمسة، بالإضافة إلى سعر الصرف ومعدلات التضخم التي

---

[1] VAMVOUKAS, George A. "The twin deficit sphenomenon: evidence from Greece. " Applied economics, 1999, vol. 31, no 9, p. 1093-1100.

[2] ISLAM, M. Faizul. " Brazil'stwindeficits: An empirical examination. " Atlantic Economic Journal, 1998, vol. 26, no 2, p. 121-128.

تسبب العجز المالي، ولذلك فإن أي سياسة تحاول التقليل من العجز المزدوج، يجب النظر في اتخاذ تدابير للتأثير على أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتضخم [1].

أعاد"**Dibooglu**" (1997)إعادة النظر في العلاقة بين الحساب الجاري وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الولايات المتحدة للفترة 1960: 1-1994: 4 تبحث الدراسة في الدخل الإنفاق والنهج الزمني إلى الحساب الجاري باستخدام منهج تكامل يوهانسن. اختيار نموذج يتضمن الحساب الجاري، والإنفاق الحكومي، وشروط التبادل التجاري ،سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل، فائض الميزانية، الدخل الأجنبي، الدخل المحلي ويتم تحفيز الإنتاجية من خلال العوامل المؤكدة في الإيرادات والنفقات نهج REH في الحساب الجاري، منهج تكامل Johansen يكشف دليلا على وجود أربع علاقات على المدى الطويل، ومع ذلك أجري اختبار نسبة احتمال لفحص ما إذا كانت جميع المتغيرات تنتمي إلى النظام، تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات تنتمي إلى النظام؛ ولذلك نستنتج أن نتائج التكامل المشترك تشير إلى أن آلية توليد البيانات في نظام الأبعاد الثمانية يجب أن تكون على غرار نموذج VECMوفي أفق التوقع في 20 سنة ، تمثل الابتكارات في فائض الميزانية حوالي 37 % من تباين الأخطاء المتوقعة في الحساب الجاري، وتبلغ نسبة التبادل التجاري 11 %، بينما يفسر سعر الفائدة الحقيقي نحو 7 %، ويمثل الدخل الأجنبي حوالي 6 %، في حين أن المتغيرات الأخرى المدرجة في الحساب النموذجي تقل عن 5 %، وتتفق هذه النتيجة مع النظرة التقليدية للحساب الجاري حيث تلعب الابتكارات في فائض الميزانية ومعدل الفائدة الحقيقي ومدة التجارة دوراً هاماً في تفسير الاختلافات في الحساب الجاري، ومع ذلك يفسر الإنفاق الحكومي والصدمات الإنتاجية أقل من 3 % من الاختلافات في الحساب الجاري وهذه النتيجة لا تقدم سوى القليل من الدعم لنهج REH للحساب الجاري، أيضا عندما تم إجراء تحليل الحساسية عن طريق إعادة ترتيب المتغيرات لم تكن هناك تغييرات كبيرة، أظهرت النتائج أن الحساب الجاري ومتغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في النموذج ليست حساسة

---

[1] ANORUO, Emmanuel et RAMCHANDER, Sanjay. " Currentaccount and fiscal deficits: Evidence from five developing economies of Asia. " Journal of Asian Economics, 1998, vol. 9, no 3, p. 487-501.

للطلب وكذلك أنها لا تزال تدعم نهج الدخل الإنفاق للحساب الجاري، وكشفت دالة الاستجابة النبضية أن صدمة فائض الميزانية لها تأثير دائم على الحساب الجاري، وهذا يتفق مع نهج الدخل المصروفات للحساب الجاري [1]

يفحص **"Rosenweig and Tallman"** (1993) العلاقة بين العجز المالي في الولايات المتحدة، للفترة 1961-1989، باستخدام نظام VAR المتغير بخمسة مشتريات حكومية، موازين فيدرالية، ميزان تجاري، أسعار فائدة حقيقية وأسعار صرف حقيقية، وهي تشمل مقياسين للسياسة المالية من أجل المساعدة في تحديد مفهوم "Mundell-Fleming" وتفسير ريكاردي لدور السياسة المالية، يفترض نموذج "Mundell-Fleming " أن العجز المالي يؤثر على العجز التجاري، ويقول REH إن مشتريات الحكومة ليست موازين حكومية تؤثر على العجز التجاري، ويبين تحليل التباين أن الابتكارات في ميزان الحكومة تفسر 42.2 % من تباين الميزان التجاري عند أفق 16، مما يعني أن العجز المالي يؤدي إلى التوازن التجاري، وعلى النقيض من ذلك ترتبط ابتكارات الميزان التجاري بنسبة 8 % فقط من تباين التوازن الحكومي، وتتسق هذه النتيجة مع نموذج "Mundell-Fleming " الذي يسبّب السببية من العجز المالي إلى الميزان التجاري، باختبار REH ، ترتبط ابتكارات الشراء الحكومية بنسبة 6.4 % فقط من الميزان التجاري وبالتالي فإن هذا الدليل لا يتماشى مع REH في أن المشتريات الحكومية تؤثر على الأرصدة التجارية. تظهر وظائف الاستجابة النبضية أن الصدمات الإيجابية للحكومة الفيدرالية أرصدة تؤدي إلى زيادة في الميزان التجاري، تعزيز دعم العجز الثنائي، وكتاب التحقيق أيضا آلية انتقال غير مباشر من العجز الثنائي، تم العثور على أدلة أن صدمة إيجابية لأرصدة الحكومة الاتحادية يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي، والابتكارات في سعر الصرف الحقيقي ترتبط بانخفاض في الميزان التجاري، وهذا يعني أن

---

(1) DIBOOGLU, Selahattin. " Accounting for US current account deficits: an empirical investigation. " AppliedEconomics, 1997, vol. 29, no 6, p. 787-793.

العجز المالي ترتبط مع تقدير لسعر الصرف الحقيقي ودعم "العجز الثنائي" فكرة أن العجز الحكومي يساهم في العجز التجاري [1].

يدرس "**Bachman**" (1992) عجز الحساب الجاري الأمريكي باستخدام نموذج VAR للفترة 1974: 1-1988: 4، يختبر المؤلف أربعة فرضيات وهي: فرضية فيلدشتاين، فرضية الاستثمار، فرضية الإنتاجية وفرضية علاوة المخاطرة لفحص الأساس المنطقي الكامن وراء العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة، المتغيرات المستخدمة تشمل؛ فائض الحكومة الفيدرالية، والاستثمار المحلي الإجمالي، والإنتاجية النسبية للولايات المتحدة، وبدل المخاطر تم تقدير VAR ثنائي المتغير لأن الترابط بين العجز المزدوج ليس هو محور الدراسة، بل لإظهار المتغيرات التي يمكن أن تكونا استبعادها تجريبيا كتفسير محتمل وأيضا لتحديد أي فرضية توضح أفضل ما حدث لعجز الحساب الجاري، تكشف اختبارات السببية ل Granger عن فائض الحكومة الفيدرالية فقط يسبب عجز الحساب الجاري ولا يوجد دليل على أن عجز الحساب الجاري يسبب فائض الحكومة الفيدرالية، وإجمالي الاستثمار المحلي، والإنتاجية النسبية للولايات المتحدة وعلاوة المخاطرة، تظهر وظائف الاستجابة النبضية أن صدمة في فائض الميزانية الحكومية تتسبب في أن يرتفع رصيد الحساب الجاري بما يقرب من 0.4 % من الناتج القومي الإجمالي بعد حوالي عامين ونصف العام أثناء الاستثمار، تظهر الإنتاجية النسبية وقيمة المخاطرة أثرًا ضئيلًا مما يشير إلى أنه من غير المحتمل أن تسبب أي تغيير جوهري في عجز الحساب الجاري، ويدعم تحلل التباين أيضًا الاختبار بأن الصدمات الإيجابية للفائض الحكومي الفيدرالي تؤدي إلى زيادات في عجز الحساب الجاري [2].

يستخدم **Pemberton and Zietz** (1990) هيكل معادلة متزامن بنيوي العمل لدراسة العلاقة بين عجز الميزانية الأمريكية والعجز التجاري الفترة 1972-1987:تقدر ثمانية معادلات لمعدلات سندات الخزينة، معدلات الأوراق التجارية (أسعار الفائدة قصيرة الأجل)؛

---

[1]ROSENSWEIG, Jeffrey A. et TALLMAN, Ellis W. " Fiscal policy and tradeadjustment: are the deficitsreallytwins?. " EconomicInquiry, 1993, vol. 31, no 4, p. 580-594.

[2]BACHMAN, Daniel David. " Whyis the US currentaccountdeficitso large? Evidence fromvectorautoregressions. " SouthernEconomic Journal, 1992, p. 232-240.

التبادل التجاري المرجح المعدل؛ صادرات؛ الواردات، معدل التضخم المحلي، كشفت تقديرات النماذج ما يلي؛ أولا، العجز المالي يؤثر على العجز التجاري من خلال تأثير ارتفاع الامتصاص المحلي بدلا من أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية. ثانيا، نمو الدخل الأجنبي البطيء أسهم في العجز التجاري للولايات المتحدة في الثمانينات [1].

استخدم **"Abell"** (1990) نموذج autoregressive ناقل لفحص الارتباط بين العجز المزدوج في الولايات المتحدة باستخدام البيانات الشهرية للفترة 1979:02-1985:02 ، والتي تتوافق مع فترة ارتفاع قيمة الدولار في أوائل الثمانينات. المتغيرات المتضمنة هي عجز الموازنة الحكومية الفدرالية، ميزان تجارة البضائع في الولايات المتحدة ، العرض النقدي M1، عائد سندات Moody AAA، سعر صرف الدولار المرجعي التجاري لمصرف دالاس الفدرالي 101 دولار، الدخل الشخصي الحقيقي القابل للتصرف، و تكشف التقديرات عن أن العجز المالي يؤثر على العجز التجاري وأن السببية تمتد من العجز المالي من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف إلى العجز التجاري.كشفت وظائف الاستجابة النبضية عن استجابة إيجابية لسعر الفائدة لصدمة لعجز الميزانية، كما أن صدمة أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة في سعر الصرف، كما أن صدمة سعر صرف الدولار تؤدي إلى اتساع الفجوة التجارية، ويكشف تحليل التباين أن العجز المالي يفسر نسبة 25 % من تباين الخطأ المتوقع في الفائدة، وتزيد هذه الحجة من الدعم للأدبيات التي تفيد بأن العجز تسبب في أسعار الفائدة، كما أن العجز المالي يفسر 20.3 % من اختلاف توقعات التنبؤ بنمو الأموال، مما يشير كذلك إلى أن العجز المالي يؤثر على العجز التجاري من خلال النمو النقدي، وهذا دعم قناة إرسال النهج النقدي [2].

يدرس **"Kearney and Monadjemi"** (1990) التفاعل الديناميكي للعجز المزدوج لثمانية بلدان (أستراليا وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والولايات المتحدة) باستخدام بيانات ربع سنوية خلال فترة أسعار الصرف العائمة من عام 1972: 1-1987: 4،

---

(1) ZIETZ, Joachim et PEMBERTON, Donald K. The US budget and tradedeficits: asimultaneousequation model. SouthernEconomic Journal, 1990, p. 23-34.

(2) ABELL, John D. "The role of the budget deficit during the rise in the dollar exchange rate from 1979-1985." Southern Economic Journal, 1990, p. 66-74.

المتغيرات التي يتم اعتبارها بالنسبة إلى القيمة السوقية هي النفقات الحكومية، والإيرادات الضريبية، والخسارة المالية، وسعر الصرف، والحساب الجاري لميزان المدفوعات، يمكن تلخيص النتائج التي نشأت عن التحليل التجريبي لثمانية بلدان على أنها تشير إلى وجود عجز مؤقت في عجز التوأمان بين موقف السياسة المالية والأداء في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وهو أمر لا يستمر في العمل الإضافي، تؤكد وظائف الاستجابة النبضية أن التوسعات المالية ستؤدي إلى فترات طويلة من تحسين أداء الحساب الجاري مع تعديل الاقتصاد نحو توازنه الطويل المدى، تختلف علاقة العجز المزدوج دوليًا من حيث الحجم والمدة، وهي ليست مستقلة عن قرار التمويل الحكومي، نتائج هذه الدراسة تظهر علاقة جزئية بين العجزين في المدى القصير وعدم وجودها في المدى الطويل. [1].

يفحص **"Bernheim"** (1988) العلاقة بين السياسة المالية والحساب الجاري للولايات المتحدة وخمسة من شركائها التجاريين الرئيسيين، الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والمكسيك واليابان في الفترة من 1960 إلى 1984. في دراسة هذه العلاقة يتم تضمين عدد من المتغيرات السيطرة التي قد تؤثر على أنماط التجارة. المتغيرات المستخدمة هي؛ صافي الادخار للحكومة المالية العجز المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز في الحساب الجاري المعبر عنه باعتباره النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي القيم الحالية والمتأخرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونفقات الاستهلاك الحكومي.وكشفت التقديرات أن زيادة العجز في الموازنة المالية بمقدار 1 دولار تقارب تقريبا 0.30 دولار ، 0.20 دولار، 0.32 دولار، 0.33 دولار و 0.75 دولار في رصيد الحساب الجاري على التوالي للولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، المملكة المتحدة ، كندا والمكسيك. وتتفق هذه النتيجة مع الحجة الكينزية القائلة بأن العجز المالي يسبب عجز الحساب الجاري. وعلى النقيض من ذلك، فإن الزيادة في العجوزات المالية بمقدار دولار واحد تفسر انخفاضًا في

(1) KEARNEY, Colm et MONADJEMI, Mehdi. " Fiscal policy and currentaccount performance: International evidence on the twindeficits. " Journal of Macroeconomics, 1990, vol. 12, no 2, p. 197-219.

عجز الحساب الجاري يبلغ 0.13 دولار. هذا يمكن أن يأدي إلى الضوابط الصارمة التي وضعتها الحكومة اليابانية على التجارة الدولية وتدفق رأس المال [1].

درس **"Darrat"** (1988) ما إذا كان العجز المالي الكبير يسبب ارتفاع العجز التجاري في الولايات المتحدة باستخدام بيانات فصلية للفترة التي تغطي1 :1960- 4 :1984، و يعود سبب عدم وجود دعم تجريبي في الدراسة السابقة إلى الاستنتاج الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة المستخدمة في العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، وكذلك النهج القائم على الارتباط. ومع ذلك، فقد استخدم النهج غير المباشر من خلال دراسة العلاقة النظرية بين العجز المزدوج مع المتغيرات الإضافية التالية؛ القاعدة النقدية، والناتج الحقيقي، وتكاليف العمالة، وسعر الصرف، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، وأسعار الفائدة طويلة الأجل، والدخل الأجنبي. و قد وجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجز المزدوج. والأهم من ذلك أنه استخدم اختبار السببية ل Granger متعدد المتغيرات من أجل تجنب تشويه استدلالات السببية بسبب إغفال المتغيرات ذات الصلة. تظهر نتائج إختبار السببية لGranger أن سعر الصرف، وأسعار الفائدة، والقاعدة النقدية والعجز المالي يسبب تغيرات في العجز التجاري [2].

I -2 الدراسات العربية

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناول العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري في مجموعة من الدول العربية، في ظل هذه الفرضية نجد الدراسات العربية التالية:

تمار أمين (2018) تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 بالاستعانة بسببية الطويلة المدى المطورة حسب دراسة toda-yamamoto، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري، مما يتوافق مع النظرية الكيترية، ومنه غياب

[1]BERNHEIM, B. Douglas. Budget deficits and the balance of trade. Taxpolicy and the Economy, 1988, vol. 2, p. 1-31.
[2]DARRAT, Ali F. "Have large budget deficits causedrisin gtrade deficits?. " Southern Economic Journal, 1988, p. 879-887.

السببية من الميزان التجاري إلى عجز الموازنة وذلك راجع إلى أن كلا من الميزان التجاري والموازنة العامة تتحكم فيهما عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار النفط، حيث استعملت المتغيرات التالية: رصيد الميزان التجاري، عجز الموازنة، سعر الصرف الحقيقي. [1]

السواعي، خالد محمد, والعزام، أنور أحمد (2015) تناولت هذه الدراسة العلاقات بين عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة العامة، والانفتاح التجاري، والاستثمار، ومتغيّرات الاقتصاد الكلي في الأردن وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة 1975-2010 وأظهرت النتائج أن متغيّرات الدراسة تتحرك مع بعضها في المدى الطويل، ومنه يدعم التحليل وجهة النظر الكيترية بوجود صلة بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة والاستثمار وذلك بوجود ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، وعلاقة سببية من الأول إلى الثاني، وهذا العجز في الموازنة يسبب العجز التجاري؛ وتشير إشارة معلمة الاستثمار السالبة والأقل من 1 إلى وجود فرضية Feldstein-Horioka وأن الأردن مندمج بأسواق رأس المال العالمية، ووجِد أن الانفتاح التجاري يزيد من العجز في الحساب الجاري، وكان للسياسة النقدية دور في زيادة عجز الحساب الجاري، في حين أن سعر الصرف الحقيقي الفعال كان له دور مهم في تخفيض العجز، إلا انه لم يكن للنمو الاقتصادي الحقيقي أي تأثير على العجز .وعرض البحث بعض الإستراتيجيات لتحقيق استقرار عجز الحساب الجاري في الأردن[2].

م.مسلام كاظم شاني وعلاء حسين فاضل (2014) تناولت الدراسة ظاهرة العجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009 حيث انطلقت من فرضية مفادها، أن هناك علاقة سببية تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي و الذي يتضمن المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وكذلك قياس العلاقة بين المتغيرات من خلال طريقة التحليل القياسي VAR، متغيرات الدراسة bd/gdp وcad/gdp، حيث

---

[1] د.تامر أمين، " **اختبار سببية toda-yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص 253-266.

[2] السواعي، خالد محمد, & العزام، أنور أحمد. **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية و المالية و النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري: حالة الأردن**، Jordan Journal of Economic Sciences .The Case of Jordan، 2015، ص 1-27.

توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية:توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وأن طبيعة هذه العلاقة تعتمد على السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد وآثارها على الإقتصاد الكلي [1].

فريد الجاعوني، أحمد العلى وعلاء عبد الله الذيب (2013) تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والعجز التجاري في سوريا خلال الفترة 1990-2009، وقد تم تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديلي فولر الموسع، واختبار فيليبس بيرون، لمعرفة هل كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن. وقد تم إتباع أسلوب جوانسن للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ومن ثم طبق اختبار granger للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات في الأجل القصير، وتبين أن السلاسل الزمنية لكل من عجز الموازنة والعجز التجاري غير ساكنتين في مستواهما وأنهما متكاملتان من الدرجة الأولى، واتضح بتطبيق نموذج جوهانسن ارتباط هذين العجزين بعلاقة توازنية طويلة الأجل حيث تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل الطويل، على حين بين تحليل السببية بمفهوم granger عدم وجود علاقة سببية بين العجزين في الأجل القصير، ومنه هناك علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من عجز الموازنة إلى العجز التجاري، ومتغيرات الدراسة هما عجز الموازنة والعجز التجاري [2].

نبيل مهدي الجنابي (2012) تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الموازنة العامة على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي في الأجلين القصير والطويل، للمدة 2003-2011 بيانات ربع سنوية فصلية، باستخدام النماذج والاختبارات الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، كاختبار جذر الوحدة unit root وتحليل التكامل المشترك contégration ونموذج تصحيح الخطأ vecmالمشتقة من متجه الانحدار الذاتي var وسببية granger، حيث استعملت المتغيرات التالية عرض النقود، معدل التضخم، عجز الموازنة، الميزان التجاري، سعر الفائدة، سعر

(1)م. مسلام كاظم شاني وعلاء حسين فاضل. **"قياس وتحليلال عجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009"**، JOURNAL of ADMINISTRATIVE AND ECONOMICS، العدد 10، 2014، ص 242-263.

(2) الجاعوني, فريد, العلي, الذيب, &علاءعبدالله. **" تحليلل علاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري باستخدام أسلوب التكاملالمشترك والعلاقة السببية" دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة 1990-2009"**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. ، العدد 5، 2013،

الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار وأسعار النفط العالمية، وأظهرت النتائج تأييد وجهة النظر الكيترية، التي تفرض وجود علاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري وأن السببية تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري ومنه رفض فرضية التكافئ الريكاردي.[(1)]

د.غفران حاتم علوان الجبوري (2012) تناولت الدراسة العلاقة بين فائض وعجز الموازنة العامة وفائض وعجز ميزان الحساب الجاري ممثلا لميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي، كونه اقتصاد نفطي مفتوح وذلك خلال الفترة 1991-2008، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة باستخدام الأسلوب القياسي من أجل التأكد على وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين، وتعيين اتجاه العلاقة وذلك بتطبيق اختبار السببية الثنائي ل H siao في احتساب الخطأ النهائي للتوقع لاختبار الطول المناسب للإبطاء، وفقا لتقدير التكامل المشترك الذي توصلت إليه، فإن السياسة الخارجية لها تأثير أكثر أهمية في التوازن الكلي في العراق مقارنة مع السياسة المالية، كما أن هناك علاقة إيجابية ومتبادلة بين كلا المتغيرين، هذا يعني هناك تأثير في PB تجاه CA والعكس[(2)].

قدم حيدر حسين احمد (2011) دراسة لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري هدف من خلالها إلى بيان مدى مساهمة العجز المالي في تفاقم عجز الحساب الجاري في كل من المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا واليونان للسنوات (1971-2010) و(1970-2009) و(1976-2007) على التوالي وقد استخدم الباحث أسلوب جوهانسن- جسليوس لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين، ولقد توصل إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة في السعودية وجنوب إفريقيا أما في اليونان فلم تفصح نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود أي علاقة بين العجزين خلال مدة الدراسة وهو ما يتفق مع المنهج الريكاردي وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن النقاش حول العلاقة الرابطة بين العجزين مسألة تجريبية تختلف النتائج فيها باختلاف الهيكل الاقتصادي لبلدان والمدة الزمنية المستخدمة والأساليب القياسية المعتمدة

---

(1) نبيل مهدي الجنابي. **"اثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي"**. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 8، 2012، ص 2-24.

(2) دنيدني يحي، **المالية العمومية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 99-100.

وبالتالي لا يمكن اعتماد نتائج قبول أو رفض ظاهرة العجز المزدوج على مستوى بلدان العالم كافة[1].

عموما هناك سببية أحادية الاتجاه بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري وهذا ما يدعم فرضية العجز المزدوج Twin Deficits، هذا يعني أن زيادة في عجز الموازنة العامة يؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري.

II العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناول العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة، حيث سنعرض هذا المبحث من خلال مطلبين. في المطلب الأول سنتطرق إلى الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثاني سيحتوي الدراسات التي تناول هذه العلاقة في الدول العربية.

1-II الدراسات الأجنبية

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناول العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة في مجموعة من الدول الأجنبية، في ظل هذه الفرضية نجد الدراسات الأجنبية التالية:

دراسة **Magazzino** (2012) أشارت الدراسة إلى التحليل القياسي للسلسلة الزمنية بين عجز الحساب الجاري والموازنة العامة في إيطاليا للفترة (1970-2010) ولقد وجدت أن الميزان التجاري سبب عجز الموازنة، بينما علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل ليس موجودا بين هذه المتغيرات. ونتائج هذه الدراسة أشارت إلى أن تصحيح الإختلالات الخارجية يمكن الحكومة الإيطالية من تحسين سياق المالية العامة، الذي يمثل في الواقع النقطة الحاسمة للبلد[2].

---

[1] آل طعمة، حيدر حسين أحمد محمد، **تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومّة وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)** أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2011.

[2] MAGAZZINO, Cosimo." **The twin deficits phenomenon: evidence from Italy**". Magazzino, C.,(2012), The Twin Deficits phenomenon: evidence from Italy, Journal of Economic Cooperation and Development, 2012, vol. 33, no 3, p. 65-80.

" **Paleologou et Kalou** "(2012) إعادة فحص فرضية العجز المزدوج في اليونان للفترة 1960-2007، تستخدم نواة دراستهم نموذج Vector Error Correct Model (VECM) من خلال تضمين تواريخ الفواصل الداخلية لتحديد العلاقة السببية بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، استخدموا العلاقة غير المباشرة بين العجز المزدوج من خلال توظيف أربعة متغيرات وهي عجز الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة قصير الأجل، وسعر الصرف الفعلي الاسمي، والعجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يبدءون تقديرهم من خلال فحص السلسلة الزمنية للمتغيرات ووجدوا أن كل السلاسل ثابتة فقط في أول اختلافاتهم، كشف اختبار لانغن ، Lutkepohl و Saikkonen، (2002-2003) الداخلي أن المتغيرات كانت ثابتة في اختلافاتها الأولى وأن تواريخ الاختراق تتطابق مع الأحداث الهامة في اليونان، أولاً يعود استراحة عام 1974 إلى أزمة النفط، الثانية 1981 يرجع إلى انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي، الثالث في عام 1986 نسبت إلى زيادة كبيرة في العجز في الحساب الجاري الذي يكاد يؤدي اليونان إلى الإفلاس وأخيرا في عام 1990 بسبب تحرير القطاع المصرفي اليوناني، باستخدام كل من اختباري التكامل المشترك ليوهانس، هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين العجز المزدوج، إن مصطلح تصحيح الخطأ في معادلة عجز الموازنة له أهمية كبيرة عند مستوى 5 في المائة من الأهمية مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل من خلال ECT، من سعر الفائدة قصير الأجل، سعر الصرف وعجز الحساب الجاري إلى العجز في الموازنة، هذا يعني أن السببية تمتد من العجز في الحساب الجاري إلى العجز المالي وخلصت إلى أن هناك أدلة على فرضية استهداف الحساب الجاري (CATH) في اليونان ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن اليونان بلد مدين ودين مرتفع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[1].

" **Lau and Baharumshah** " (2009) استخدام اختبار تكاملي مع فواصل هيكلية وسببية Granger، فحصا ظاهرة العجز المزدوج في سبعة دول شرق آسيوية تحديدا ؛ سنغافورة وكوريا وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين واليابان للفترة 1980- 2006، أحد

[1] KALOU, Sofia et PALEOLOGOU, Suzanna-Maria. " **The twin deficits hypothesis: Revisiting an EMU country.** " Journal of Policy Modeling, 2012, vol. 34, no 2, p. 230-241.

المساهمات الرئيسية في دراستهم هو النظر في كل من العجز المالي والاستثماري كمحددات لحسابات الحساب الجاري، لذلك فإنها تشمل ثلاثة متغيرات في نموذجها؛ العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ العجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بتوظيف اختبار Zivot و Andrew (1992) اختبار فاصل واحد داخلي، وجدوا أن السلسلة لها فواصل هيكلية معظمها خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، بتطبيق اختبار التكامل المشترك Gregory وHansen (1996) مع كسر الهيكلي وجدوا دليلا على المدى الطويل العلاقة في كوريا وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين واليابان، واكتشفت فترة انقطاع هيكلية خلال الفترة بين 1996-1998 والتي تتوافق مع الأزمة المالية الآسيوية، ومع ذلك لا يوجد في سنغافورة أي دليل على وجود علاقة طويلة الأمد، مما يعني أن هناك غياب لظواهر عجز مزدوجة، تكشف اختبارات سببية Granger أن العجز المالي يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند، أيضا هناك أدلة على أن العجز في الحساب الجاري Granger- تسبب عجز مالي في ماليزيا، ومع ذلك هناك عدم وجود عجز مزدوج في كل من سنغافورة واليابان، إلى جانب ذلك ، هناك أدلة على أن الاستثمار Granger- يسبب عجز الحساب الجاري في سنغافورة وتايلاند وإندونيسيا والفلبين [1].

" **Ye and Grier** " (2009) يعيد النظر في العجز المزدوج في الولايات المتحدة إلى حد كبير لأن الدراسات السابقة فشلت في حساب الفواصل الإنشائية، يشمل المتغير الذي استخدموه لدراستهم عجز الحساب الجاري والعجز المالي ومعدل الفائدة الحقيقي الذي يتراوح من 1948-2004، في اختبار لجذر الوحدة مع الفواصل الهيكلية، استخدموا Baiو Perron (2003) العديد من الاختلافات الهيكلية ووجدوا أن العجز المالي والعجز في الحساب الجاري ثابتان حول فترات الاستراحة، وكشفت الدراسة عن وجود فترتين في عجز الحساب الجاري وهو ما يحدث في عامي 1982 و1999، بينما يوجد وجود فاصل واحد في العجز

(1) BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi, LAU, Evan, *et al.* " Structural breaks and the twin deficits hypothesis: Evidence from East Asian countries. " *Economics Bulletin*, 2009, vol. 29, no 4, p. 2517-2524.

المالي ويحدث في عام 1974، عند النظر في العلاقة طويلة المدى جادل المؤلفون أنه إذا كانت السلسلة مرتبطة على المدى الطويل، يجب أن تكون التغييرات في العجز المالي مرتبطة بالتغيرات في عجز الحساب الجاري، مقارنة عدد فترات الفواصل وتوقيت الفواصل، أولاً تحتوي السلسلة على أرقام مختلفة من الفواصل هناك فاصل واحد في العجز المالي وفترتين في عجز الحساب الجاري، الثانية توقيت الفاصل، وأشاروا إلى ما إذا كان العجز المالي هو القوة الدافعة وراء عجز الحساب الجاري، فإن عدد فترات الفواصل ينبغي أن يكون هو نفسه وأن تواريخ الاستحقاق يجب أن تكون قريبة، واستناداً إلى ما سبق يستنتجون أنه لا توجد علاقة طويلة الأمد بين عجز الحساب الجاري الأمريكي والعجوزات المالية، وباستخدام وظيفة الاستجابة النبضية وتحلل التباين، هناك دليل على أن العجز المالي كبير ومتعلق إيجابياً بعجز الحساب الجاري، أيضا فإن التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية لها تأثير أقل على الحساب الجاري وهذه النقطة إلى حقيقة أن سعر الفائدة لديه علاقة ضعيفة مع العجز المزدوج، ويستنتجون أن هناك تشابهًا عائليًا في العجز القصير وليس المزدوج في المدى الطويل [1].

يفحص "**Katircioglu**، **Fethi Fethi**" (2009) فرضية العجز المزدوج في 24 ولاية جزرية صغيرة للفترة 1970-2004، الهدف الأساسي من دراستهم هو التركيز على دور واتجاه العجز المزدوج الذي يرون أنه أثر على النمو الاقتصادي والتنمية في هذه الاقتصادات، المتغيرات المستخدمة في دراستهم تشمل؛ العجز في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام منهج الاقتصاد القياسي يتفحصون خصائص جذر الوحدة باستخدام Levin و Lin و Chu (LLC) (2002)و Im ، Pesaran و Shin (IPS) (2003) و Maddala و Wu (M-W) (1999) ، كشف اختبار جذر وحدة الفريق أن الفرضية الصفرية لوجود جذر الوحدة تم رفضها وهذا يعني أن السلسلة كانت ثابتة عند مستوياتها، ومع دراسة اتجاه السببية باستخدام نهج السببية الثنائية المتغيرة تشير النتائج إلى وجود دليل على وجود السببية الاتجاهية من عجز

[1] GRIER, Kevin et YE, Haichun. " Twin sons of different mothers: the long and the short of the twin deficits debate. " Economic Inquiry, 2009, vol. 47, no 4, p. 625-638.

الحساب الجاري إلى العجز المالي، واختتموا قائلين إن الاعتماد على التجارة الخارجية والتوازن العام للموازنة ضروريان لنمو مستدام طويل الأجل. (1)

" **Roubini and Kim** "(2008) بحثا أثر عجز الحكومة على الحساب الجاري وسعر الصرف الحقيقي في الولايات المتحدة لفترة ما بعد بريتون وود من سعر الصرف المرن الذي يغطي عام 1973: 1-2004: 1 باستخدام VAR، وتشمل المتغيرات العجز الحكومي المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الحساب الجاري المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، وهي تشمل أيضاً سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتحكم في المكون الدوري للعجز المالي، يتم إعطاء ترتيب نموذج VAR الخاص بها (RGDP، GOV، CUR، RIR، RER). خلافا للنظرية الكيترية، تشير نتائجهم إلى أن صدمة العجز في الموازنة الحكومة التوسعية تحسن الحساب الجاري وتخفض سعر الصرف الحقيقي، وهم يزعمون أن الزيادة في المدخرات الخاصة والانخفاضات في الاستثمار تسهم في تحسين الحساب الجاري في حين أن انخفاض سعر الصرف الاسمي، على عكس التغيرات في الأسعار النسبية، هي المسؤولة بشكل رئيسي عن انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وقالوا كذلك أن السبب كانت الدلائل على وجود تباين مزدوج في الولايات المتحدة بسبب اقتصادها المفتوح والمغلق نسبياً، والذي أدى إلى زيادة مستوى المدخرات الخاصة، وقد يؤدي التوسع المالي إلى زيادة في معدل الفائدة الحقيقي ، وهو ما يؤدي بدوره إلى ازدحام الاستثمارات الخاصة، ولكنه يحفز المدخرات الخاصة، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة سببية معكوسة تتجه من الحساب الجاري إلى عجز الموازنة .(2)

دراسة (**kim et kim** , 2006) أشارت الدراسة إلى اختبار Wald المعدل الذي اقترحه (Toda & Yamamoto1995) لبحث ما إذا كانت زيادة عجز الموازنة العامة تؤدي إلى زيادة

---

(1) KATIRCIOGLU, Salih Turan, FETHI, Sami, et FETHI, Meryem Duygun. "**Twin deficits phenomenon in smallislands: an empirical investigation by panel data analysis.** " Applie dEconomics Letters, 2009, vol. 16, no 15, p. 1569-1573.

(2) .KIM, Soyoung et ROUBINI, Nouriel. " Twin deficit or twin divergence? Fiscal policy, current account, and real exchange rate in the US. " Journal of international Economics, 2008, vol. 74, no 2, p. 362-383.

العجز في الحساب الجاري في كوريا. وأشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة في كوريا[1].

دراسة **(Saleh et al,** 2005) في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار حدود التكامل(Pesaran et al. , 2001) لتقييم الديناميكات على المدى الطويل بين العجز المزدوج في سريلانكا للفترة (1970-2003) ويدعم التحليل التطبيقي في هذه الدراسة وجهة النظر الكيترية بأن هناك علاقة طويلة الأمد بين اختلالات الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة. كما تظهر النتائج التجريبية أن اتجاه السببية يمتد من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري. وبالتالي، يمكن لأي تدابير سياسية للحد من العجز في الموازنة في سريلانكا يجب أن تساعد في الحد من الاختلالات الحالية في ميزان الحساب الجاري[2].

إستخدم **" Guan and Khalid "**(1999) تقنيات التكامل لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في خمس دول متقدمة (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وأستراليا) وخمسة بلدان نامية (الهند وإندونيسيا ،باكستان ومصر والمكسيك). وأجريت الدراسة باستخدام بيانات من عام 1950 إلى عام 1994 بالنسبة للبلدان المتقدمة، وباستخدام البيانات للفترة من 1955 إلى 1993 للبلدان النامية، استخدم المؤلفون أربعة متغيرات في دراستهم؛ العجز في الميزانية باعتباره النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي، والعجز في الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج القومي، سعر الصرف المرجح للتجارة ومعدلات النمو الاسمي للناتج القومي الإجمالي، وتشير النتائج إلى وجود علاقة قوية طويلة الأجل بين عجز البلدان النامية، ولكن لا توجد علاقة طويلة المدى في البلدان المتقدمة، كما أن اتجاه السببية للبلدان النامية مختلط على سبيل المثال بالنسبة للهند اتجاه السببية هو اتجاه ثنائي الاتجاه، تشير نتائج إندونيسيا وباكستان إلى أن اتجاه السببية يمتد من عجز الحساب الجاري إلى عجز الميزانية ويرجع ذلك إلى أن الكثير من عجز الحساب الجاري تم تمويله عن

---

(1) Kim, C. H. & D. Kim, (), **does Korea have Twin Deficits?** Applied Economics Letters, 2006, 13.
(2) SALEH, Ali Salman, NAIR, Mahendhiran, et AGALEWATTE, Tikiri. **The twin deficits problem in Sri Lanka: an econometric analysis.** *South Asia Economic Journal*, 2005, vol. 6, no 2, p. 221-239.

طريق الاقتراض الداخلي والخارجي مما ساهم بشكل أكبر في الديون الوطنية الضخمة، ازدادت مدفوعات الفوائد على هذه الديون خلال العام، مما أدى إلى زيادة العجز في الميزانية في هذه الدول ((1)).

II-2 الدراسات العربية

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناول العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه الموازنة العامة في مجموعة من الدول العربية، في ظل هذه الفرضية نجد الدراسات العربية التالية:

تهدف دراسة **عطا الله بن مسعود وعمور حميد** (2019) إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة و رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) وبالاعتماد على الاقتصاد القياسي و سلاسل الزمنية من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي -فولر واستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و اختبار غرانجر للسببية، و تحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل. تبين من خلال اختبار السببية بين رصيد الميزان التجاري و عجز الموازنة إلى أن رصيد الميزان التجاري يؤثر في عجز الموازنة والعكس غير صحيح أي أن السببية في اتجاه واحد،كما تبين من الدراسة أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين رصيد الميزان التجاري و عجز الموازنة في الجزائر(2).

قدمت **غيداء جعفر مهدي الزبيدي** (2013) دراسة بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، هدفت من خلالها إلى بيان مدى مساهمة العجز الحكومي في تفاقم عجز الحساب الجاري في كل من العراق والإمارات والأردن للمدة (1990-2010) وقد استخدمت الباحثة أسلوب جوهانسن- جسليوس لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين، وقد توصلت إلى وجود علاقة دالية بين العجزين تحدد اتجاها على وفق طبيعة اقتصاد الدولة فقد أوضحت نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح

---

(1) KHALID, Ahmed M. et GUAN, TeoWee. " Causality tests of budget and current account deficits: Cross-country comparisons. " Empirical Economics, 1999, vol. 24, no 3, p. 389-402.

(2) عطا الله بن مسعود وعمور حميد، **" تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)"**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد:11-العدد:02، 2019، ص ص 102-119.

الخطأ (VECM) وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة في الاقتصادات الريعية (العراق والإمارات) في حين أظهرت نتائج تقدير النموذج ذاته وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري في الاقتصادات غير الريعية (الأردن)[1].

فحصت دراسة **Merza et al** (2012) .فرضية العجز التوأم لدولة الكويت وذلك خلال الفترة (2010:4-1993:4) لتحليل العلاقة بين المتغيرين، ودل اختبار السببية على أن اتجاه السببية يتجه من الحساب الجاري إلى الموازنة، ولم يتأكد الاتجاه الآخر لهذه الدراسة. وبينت نتائج هذه الدراسة علاقة سلبية بين الحساب الجاري والموازنة على المدى الطويل، وهذا يعني أن أي زيادة في الحساب الجاري تؤدي إلى انخفاض فائض الموازنة أو زيادة في عجز الموازنة، واستنتجت عدم انطباق فرضية العجز التوأم للحالة الكويتية[2].

Nazier and Essam (2012) والتي اعتمدا فيها على بيانات سنوية،1992-2010 في مصر، بتطبيق نموذج SVAR لدراسة أثر صدمات السياسة المالية على الحساب الجاري. وتم التوصل إلى رفض ظاهرة العجز المزدوج. وهو ما يتماشى مع نتائج الدراسات التي ركزت على تحليل أثر الصدمات المالية في الأجل القصير. على الجانب الأخر، كما ركزت دراسة أخرى على العلاقة بين الاختلالات الداخلية والخارجية قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من 2002-2014. وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة سببية معكوسة تتجه من الحساب الجاري إلى عجز الموازنة [3].

هدفت دراسة **محمد عيسى شحاتين وخالد المجالي وسعود موسى الطيب ومحمد الطروانة** (2011) إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان

---

[1] الزبيدي، غُداء جعفر مهدي، بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة في الدول مع أشارة خاصة إلى العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2013

[2] MERZA, Ebrahim, ALAWIN, Mohammad, et BASHAYREH, A. "**The relationship between current account and government budget balance: The case of Kuwait**". International Journal of Humanities and social science, 2012, vol. 2, no 7, p. 168-177.

[3] NAZIER, Hanan et ESSAM, Mona." **Empirical investigation of twin deficits hypothesis in Egypt (1992-2010)**". Middle Eastern Finance and Economics Journal, 2012, vol. 17, p. 45-58.

التجاري في الأردن، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1980-2010)، مع استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR ، كما تم تطبيق اختبارات Granger للسببية واختبار تحليل مكونات التباين وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة[1].

" **Saleh and Marashdeh** "(2006) أعادو النظر في العلاقة المباشرة بين العجز المزدوج في لبنان خلال الفترة 1970-2004 عن طريق احتساب فترات الهيكلة التي تم حذفها في الدراسات السابقة في لبنان، لقد زعموا أن اختبار الجذر الأساسي للوحدة ينحاز إلى عدم رفض فرضية فارغة جذر الوحدة في وجود فواصل هيكلية، وبالتالي اختبار لجذر الوحدة في وجود فواصل هيكلية في وقت غير معروف من فترة الاستراحة، واستخدمت تأخر التوحد الذاتي ARDL لفحص العلاقة طويلة المدى، وكشفت نتائج النموذج المبتكر 2 من Perron (1997) أن عجز المالية العامة ثابت حول الاستراحة وأن وقت الاستراحة هو 1993 وهو ما بعد الاجتياح الإسرائيلي الذي أدى إلى إنفاق حكومي كبير على الخدمات العسكرية والأسلحة، وجد أن عجز الحساب الجاري هو فارق ثابت، وحدث الاختراق في عام 1980 وهو الفترة التي كان لبنان في منتصف الحرب الأهلية وهذا أمر بالغ الأهمية للتصدير خلال هذه الفترة، وتكشف النتيجة أيضاً أن العجز التجاري له تأثير طويل المدى على عجز الموازنة العامة في لبنان وأن زيادة بنسبة1 في المائة في العجز التجاري ستؤدي إلى زيادة 22 في المائة في العجز المالي، يشير مصطلح تصحيح الخطأ أيضًا إلى أن المتغيرات تتكيف مع التوازن [2].

ممدوح الخطيب الكسواني 2000 هدفت الدراسة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي، وأخذت المملكة العربية السعودية كحالة تطبيقه، واعتمد البحث على بيانات سنوية للفترة 1970-1999 فقد بينت الدراسة أن كلا من فرضية التكافئ الريكاردي والمقترح الكيتزي غير قابلتين في الإقتصادات النفطية، وراجع إلى تأثر كل

---

[1] محمد عيسى شحاتين، وآخرون،" **العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري: حالة الأردن للفترة** "، (1980-2010)

[2] MARASHDEH, Hazem et SALEH, Ali Salman. "Revisiting budget and trade deficits in lebanon: a critique. " 2006. Technical report Department of Economics, University of Wollongong.

من عجزي الموازنة والحساب الجاري بالعوائد النفطية، وقد تم الاعتماد على السلاسل الزمنية لكل من عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، حيث تبين أن هاتين السلسلتين غير ساكنتين في مستواهما وإنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، واتضح أن هذين العجزين متكاملين تكاملا مشتركا وذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ونموذج جوهانسن، كما اتضح من تطبيق نموذج ارتباط هذين العجزين بعلاقة توازنية طويلة الأجل، كما بين تحليل السببية بمفهوم granger مع وجود علاقة سببية مزدوجة بين العجزين حيث يؤثر كل عجز منهما في الأخر.

ومنه إلى عدم صحة فرضية المكافئ الريكاردي وفرضية العجز المزدوج، وان كانت نتائج اختبار السببية تدل على وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري، إلا أنها باتجاه معاكس لفرضية العجز المزدوج، أي أن العجز التجاري هو الذي يسبب العجز في الموازنة العامة للملكة العربية السعودية. وذلك بسبب خصوصية الاقتصاد النفطي، حيث أن المصدر الرئيس للدخل هو الإيرادات من الصادرات النفطية. التي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات الحكومية. وبالتالي يكون لها دور مهم وفعال في كل من الميزان التجاري والموازنة العامة.[1]

عموما هناك سببية أحادية الاتجاه بين عجز الميزان التجاري والموازنة العامة وهذا ما يدعم فرضية **(CATH)**، هذا يعني أن زيادة في عجز الميزان التجاري يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة.

III عدم وجود أي علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناول عدم وجود أي علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، حيث سنعرض هذا المبحث من خلال مطلبين. في المطلب الأول سنتطرق إلى الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثاني سيحتوي الدراسات التي تناول هذه العلاقة في الدول العربية.

---

(1) ALKSWANI, Mamdouh Alkhatib. **"The twin deficits phenomenon in petroleum economy: Evidence from Saudi Arabia. "** In : seventh annual conference, economic research forum (ERF). 2000. p. 26-29.

III -1 الدراسات الأجنبية

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناول نظرية التكافؤ الريكاردي في مجموعة من الدول الأجنبية، في ظل هذه الفرضية نجد الدراسات الأجنبية التالية:

قام" **Narayan and Makin** " (2013) بإعادة دراسة العلاقة بين العجز المالي والاقتراض الأجنبي في أستراليا للفترة 1983-2009، قاموا باستخدام ثلاثة متغيرات في نموذجهم؛ اختلال الموازنة المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والاقتراض الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف المرجح التجاري الحقيقي، استُخدمت أدلة على حدوث انقطاعات بنيوية عند مشاهدة هذه السلسلة وبناءً على هذه الأدلة تم استخدام اختبار جذر الوحدة الذي تم تطويره مؤخرًا في Narayan وPopp (NP، 2009) وهما نموذجان مختلفان أولًا نموذج يسمح بفترتين في المستوى يسمى M1، ثانيًا نموذجًا يسمح بفترتين في كل من المستوى والمنحدر المسمى M2، بإجراء كل من الاختبارات على سلسلة الثلاث وجدوا أن الاقتراض الأجنبي والعجز المالي وسعر الصرف الحقيقي كلها مدمجة في النظام الأول، تم إجراء اختبار Gregory و Hansen (1996)و Hatemi-J (2008)لاختبار واحد واثنين من اختبارات التكامل المشترك للفواصل على صافي الاقتراض والعجز المالي وسعر الصرف الحقيقي منذ أن تميزت بجذر الوحدة و هانسن (1996) اختبار تكاملي لفاصل واحد و اختبارات الاختلاط Hatemi-J (2008) لفترتين، هناك دليل واضح على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الثلاثة وجدوا أيضا أن تواريخ الفواصل تتسبب في تواريخ مهمة في أستراليا، لقد جادلوا بأن توقف منتصف الثمانينيات من القرن العشرين يتزامن مع إصلاحات هيكلية مهمة من بينها إلغاء ضوابط أسعار الصرف وإلغاء القيود المالية في حين تتزامن بداية تسعينات القرن العشرين مع بداية سياسة استهداف التضخم وأن بداية الفواصل في مطلع عام 2000 تتزامن مع الركود العالمي، مما تسبب في تدفق رأس مال ضخم وبالتالي انخفاض الدولار الأسترالي، يدرس المؤلفون أيضا تأثير المرونة على المدى الطويل للعجز المالي، وسعر الصرف الحقيقي على الاقتراض الأجنبي، ووجدوا أن زيادة العجز المالي بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى زيادة بنسبة 10 % في الاقتراض الأجنبي، و 1 % من الارتفاع من أسعار

الصرف تؤدي إلى زيادة في صافي الاقتراض بنسبة 27 %، مصطلح تصحيح الخطأ هو سلبي وذو دلالة إحصائية مما يعني أن النظام يتكيف مع التوازن بعد الصدمة [1].

يفكر **"محمدي ومصفحي"** (2012) في ديناميكيات المدى الطويل والقصير السياسة المالية والعجز في الحساب الجاري باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لأربعة دول آسيوية دول كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، استخدموا ستة متغيرات في دراستهم التجريبية العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، السجل الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي، بتطبيق اختبار جذر الوحدة Dickey-Fuller (ADF) المعزز، فشلت الدراسة في رفض الفرضية الصفرية لجذور الوحدة عند المستويات، وكانت معظم المتغيرات ثابتة في أول اختلافاتها، باستخدام كل من أقصى قيمة ذاتية وتتبع الاختبارات، كما أن هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأمد لصالح جميع البلدان الأربعة، إن معامل مصطلح تصحيح الخطأ المتخلف سلبي في ثلاثة من أصل أربعة بلدان (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند) ولكن فقط ذات دلالة إحصائية في تايلاند، وهذا يعني أن هناك دليلاً على السببية في المدى الطويل من العجز المالي إلى العجز في الحساب الجاري في تايلاند فقط، من خلال دراسة التفاعلات الديناميكية للعجز في الحساب الجاري باستخدام وظيفة الاستجابة النبضية وتحلل التباين، تم اكتشاف أنه بعد أفق التوقعات في 16، فإن استجابة عجز الحساب الجاري للابتكارات في العجز المالي لا تختلف إحصائياً عن الصفر في جميع البلدان الأربعة، ويبين تحليل التباين أن الاختلافات في عجز الحساب الجاري تفسر من خلال الابتكارات في العجز الحالي في الحساب الجاري الذي يتراوح من 51 % في كوريا، و 66 % في ماليزيا، 73 % في سنغافورة، 61 % في تايلاند،

[1] MAKIN, Anthony J. et NARAYAN, Paresh Kumar. "Re-examining the “twin deficits” hypothesis: evidence from Australia. " *Empirical Economics*, 2013, vol. 45, no 2, p. 817-829.

تتفق كل من نتائج وظائف الاستجابة النبضية وتحلل التباين مع فرضية التكافؤ الريكاردي (REH) [1].

Ratha (2011) التي درس حالة الهند على الفترة 1998-2009، في هذا البحث المتغيرات الدخل المحلي، الدخل الأجنبي ومعدل صرف حقيقي فعال، يعتبر متغيرات تؤثر على العجز الخارجي، أساس تحليل العلاقة بين العجزين متغيرات العجز في الموازنة العامة والعجز التجاري تحسب كنسبة العجز في الموازنة يتم عرضه من خلال نسبة الإنفاق الحكومي نسبة إلى دخله، والعجز التجاري في نسبة الواردات إلى الصادرات، النظر في هذه النسب وفقا للباحث والمزايا التي لا يحتاج المرء مؤشر السعر إلى انحراف المتغيرات التي هي جاهزة لاستخدامها في شكل لوغاريتمي، باستخدام البيانات الشهرية والموسمية للفترة المحددة واستخدام نموذج تصحيح الأخطاء يخلص إلى أن العجز المزدوج على المدى القصير وعدم وجود علاقة بين العجزين طويلة الأجل. [2]

قام كل "**Holmes, Panagiotidis and Sharma**" (2011) بدراسة استدامة حساب الهند الحالية للفترة 1950-2003. المتغيرات المستخدمة في دراستهم تشمل؛ الواردات المعبر عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات المعبر عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الحساب الجاري معبرًا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام أربعة اختبارات لجذر الوحدة هي بالتحديد ؛ ADF، Phillip-Perron، Breitung (2002) Breitungو Taylor (2003)، Lanne وal و Saikkonen وLutkepohl (2002) قوية للفواصل الهيكلية، يوجد دليل على أن كل من الواردات والصادرات مدمجة في الطلب الأول، توقيت الفواصل في عام 1985 لكل من الصادرات والواردات ، ويتزامن التاريخ مع فترة الروبية المبالغ فيها وارتفاع فترة التضخم في 1950، باستخدام إجراء تكراري تم تحديد نظامين وهما 1950-1989 و 1990-2003، تكشف الاختبارات البارامترية وغير

---

(1) MOHAMMADI, Hassan et MOSHREFI, Golaleh. " **Fiscal policy and the current account new evidence from four East Asian countries.** " Applied Economics Letters, 2012, vol. 19, no 2, p. 167-173.

(2) RATHA, Artatrana. " **Twin deficits or distant cousins? Evidence from India.** " The Repository at St. Cloud State University, Economics Faculty Working papers, 2011 Paper 5.

المركزية للتكامل المشترك عن دليل التكامل المشترك في التسعينات، وهذه هي فترة تحرير الاقتصاد الهندي ومع ذلك في النظام الأول لا يوجد دليل على استدامة الحساب الجاري[1]

حاولت دراسة (**Chang and Hsu**, 2009)، إثبات دليل عن جدلية العلاقة بين العجزين لعينة مكونة من خمسة بلدان من شمال أوربا وأمريكا والنمور الآسيوية الأربعة (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية) وباستخدام سببية Granger وجدت مساندة لدعم فرضية التكافؤ الريكاردي[2].

" **Holmes and Panagiotidis** "(2009) يفحصان سلوك الحساب الجاري للولايات المتحدة للفترة 1960- 2007 وقد استخدم ثلاثة متغيرات التصدير معبر عنه كنسبة مئوية من صافي الناتج، والواردات معبرًا عنها كنسبة مئوية من صافي الناتج والحساب الجاري معبرًا عنه أيضًا كنسبة مئوية من صافي الناتج، وقد وجد اختبار Saikonnnen&Lutkepohl (2002) للكسر الهيكلي الداخلي دليلاً على أن جميع السلسلات كانت ثابتة في أول الأمر وأن وقت الاختراق يتزامن مع آثار جولة طوكيو التي تهدف إلى إزالة الحواجز غير الجمركية، باستخدام يوهانسن (1995) و Johansenو al (2000) الذي يفسر الفواصل الهيكلية تظهر النتائج أن هناك دليلاً لصالح علاقة طويلة الأمد بين التصدير والاستيراد، وبفحص الديناميكية غير الخطية للحساب الجاري، تظهر الديناميكيات غير المتناظرة في المدى القصير أن التكيف باتجاه التوازن على المدى الطويل بين الصادرات والواردات مدفوع بالصادرات الأمريكية التي تستجيب للعجز في الحساب الجاري [3].

يستكشف" **Siddiki and Daly** " (2009) ما إذا كان العجز المالي الحكومي وأسعار الفائدة الحقيقية لديهما علاقة طويلة الأمد مع العجز في الحساب الجاري في 23 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام تحليل التكامل المشترك مع فترات الاستراحة

---

(1)HOLMES, Mark J., PANAGIOTIDIS, Theodore, et SHARMA, Abhijit. " The sustainability of India'scurrent account. " AppliedEconomics, 2011, vol. 43, no 2, p. 219-229.

(2) CHANG, Jui-Chuan et HSU, Z. "**Causality relationships between the twin deficits in the regional economy**". *Department of Economics, National Chi Nan University*, 2009, no 04/06.

(3)HOLMES, Mark J. et PANAGIOTIDIS, Theodore. " Cointegration and asymmetricadjustment: Some new evidence concerning the behavior of the US current account. " The BE Journal of Macroeconomics, 2009, vol. 9, no 1.

الهيكلية، بدأت الدراسة بفحص خصائص السلسلة الزمنية للمتغيرات، ووجدت أن عجز الحساب الجاري والعجوزات المالية وأسعار الفائدة الحقيقية لها جذور الوحدة، ووجد الباحثون دليلاً على وجود علاقة طويلة الأمد في سبعة بلدان (النمسا وأستراليا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا وإسبانيا)، ومع ذلك وباستخدام اختبار Gregory و Hansen (1996) للتكامل مع الاستراحة الهيكلية، هناك دليل على وجود العلاقة المدى الطويل في 12 من 23 دولة، من هذه النتائج من الواضح أن التكامل المشترك يتم تغييره عند السماح بالكسر الهيكلي، وقد جادلوا بأن هناك ميلًا لاكتشاف التكافل أكثر عندما لا يُسمح بالاختلاط الهيكلي، ولكن في دراستهم عندما لا يُسمح بالاختلاط الهيكلي تم اكتشاف تكامل أقل مما كان يُسمح به عند حدوث انزياحات في الأنظمة، وقد خلصوا إلى أن الدراسات السابقة التي لم تسمح بوجود فواصل هيكلية قد تكون متحيزة من الناحية المنهجية لصالح دعم فرضية التكافؤ الريكاردي (REH) [(1)].

يتناول" **Müller and Corsetti** "(2006) مسألة ما إذا كانت الابتكارات المالية تحرك العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في نفس الاتجاه بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا، وعينة الدراسة هي بيانات فصلية تتراوح ما بين 1979: 1-2005: 3 للولايات المتحدة ، 1979: 1 - 2005: 2 للمملكة المتحدة وكندا و 1979: 1 - 2004: 2 لأستراليا. وتوقعوا أنه لا يمكن أن يكون هناك عجزان مزدوجان إلا إذا كان الاقتصاد مفتوح نسبيا والتوسع المالي مستمر، باستخدام نموذج VAR، تشمل المتغيرات الإنفاق الحكومي والإنتاج سواء في سجلات حقيقية للفرد الواحد، رصيد الموازنة الأولية معربا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومعدل الفائدة الاسمية طويلة الأجل، سجل شروط التجارة والميزان التجاري معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تكشف نتائجهم أنه في الولايات المتحدة التي تعتبر اقتصادًا كبيرًا ومغلقًا نسبيًا فإن التوسع المالي له تأثير ضئيل أو إيجابي على الميزان التجاري وبالتالي لا يوجد عجزان

(1).DALY, Vince et SIDDIKI, Jalal U. "The twin deficits in OECD countries: cointegration analysis with regime shifts. " Applied Economics Letters, 2009, vol. 16, no 11, p. 1155-1164.

مزدوجان، في المملكة المتحدة وكندا الأكثر انفتاحًا هناك أدلة أن صدمة العجز المالي أدت إلى تدهور الميزان التجاري بنسبة 0.5 % في المملكة المتحدة و 0.17 % في كندا، أما أستراليا التي هي أقل انفتاحا على المملكة المتحدة وكندا لا يوجد دليل على أن التوسع المالي أدى إلى تدهور الميزان التجاري [1].

باستخدام نموذج VAR، تفحص"**Winckler , charler and Kaufmann**" (2002) التفاعلات الديناميكية بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في النمسا للفترة 1976: 1-1998: 4. المتغيرات التي تستخدمها تشمل، فائض الميزانية، رصيد الحساب الجاري، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر الإنتاج الصناعي الألماني، الإنفاق الحكومي، سعر الفائدة طويل الأجل، إنتاجية العمل وشروط التبادل التجاري، أدرج مؤشر الإنتاج الصناعي الألماني كمقياس للدخل الأجنبي لأن ألمانيا هي الشريك التجاري الرئيسي النمسا، وكشفت الدراسة أدلة على وجود علاقة طويلة الأمد للعجز المزدوج، ومع ذلك يوضح تحليل التباين أن إنتاجية العمل والإنفاق الحكومي على المدى الطويل يمثلان حوالي 25 % من تباين الأخطاء المتوقعة في عجز الحساب الجاري، يفسر سعر الفائدة والعجز المالي أي جزء جوهري ، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد دليل على عجز مزدوج في النمسا، ويدعم هذا الاستنتاج كذلك وظيفة الاستجابة النبضية التي تحدث صدمة في إنتاجية العمل والحكومة. للإنفاق تأثير إيجابي على عجز الحساب الجاري، وهذا يتفق مع REH (فرضية التكافؤ الركاردي) في أن الإنفاق الحكومي يؤثر على عجز الحساب الجاري [2].

بحث"**Enders and Lee**" (1990) العلاقة بين العجز المالي والخلل في الحسابات الجارية في الولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب عام 1974- 1987 استخدام نموذج انحراف غير مقيد باستخدام ستة متغيرات وهي: المشتريات الحكومية، وسياسات الضرائب، الديون، والاستهلاك الحقيقي، والحساب الجاري، أسعار الصرف، ومعدل الفائدة الحقيقي، وتشير

---

(1) CORSETTI, Giancarlo et MÜLLER, Gernot J. " Twin deficits: squaringtheory, evidence and commonsense. " Economic Policy, 2006, vol. 21, no 48, p. 598-638.

(2) KAUFMANN, Sylvia, SCHARLER, Johann, et WINCKLER, Georg. "The Austriancurrent accountdeficit: Driven by twin deficits or by intert emporal expenditure allocation?. " Empirical Economics, 2002, vol. 27, no 3, p. 529-542.

النتائج التي توصلوا إليها إلى أن الصدمات في الإنفاق الحكومي يولد استمرار عدم توازن الحساب الجاري، ومع ذلك عندما قام المؤلفون بفرض قيود نظرية مستمدة إلى حد كبير من فرضية التكافؤ الريكاردي، لم يتمكنوا من رفض التأكيد على أن العجز المالي الذي يحل محل الضرائب بالنسبة لمسألة الديون الحكومية لا يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري [1].

دراسات **Evans** (1988) التي أجريت على اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا إلى عدم وجود صلة بين عجز الموازنة والعجز الخارجي، وأشارت إلى احتمالية وجود "فرضية تكافؤ ريكاردو" التي تفضي إلى أن تمويل عجز الموازنة عن طريق زيادة معدلات الضريبة، ووفقاً لذلك يتكيف الاستهلاك لتحقيق أقصى قدر من الرفاه بين الفترات الزمنية من خلال زيادة المدخرات الحالية بدلاً من الاستهلاك الحالي، وبالتالي، لن يكون هناك أي تأثير على أسعار الفائدة المحلية، والمدخرات، والاستثمار، ومستوى الأسعار، والدخل[2].

III -2 الدراسات العربية

نستعرض في هذا المطلب مجموعة من الدراسات التي تناول نظرية التكافؤ الريكاردي في مجموعة من الدول العربية، في ظل هذه الفرضية نجد الدراسات العربية التالية:

دراسة النقيب (2017) وجدت الدراسة أن هناك تفاوت كبير بين الدخل المحلي والناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1968-2014 وانعكس ذلك إلى حدوث عجز هائل في الموارد وبالتالي إلى اختلالات تتمثل في عجز تجاري وعجز في المدخرات (الاستثمار الوطني يتجاوز المدخرات الوطنية) وعجز في الموازنة، وكانت النتائج التجريبية أن عجز الميزان التجاري هو الأكبر بين العجوزات الثلاث، وأنه لم ينشأ نتيجة تغيرات عجز الموازنة كما مفترض في إطار نظرية العجز المزدوج، إضافة إلى اختبار الغرانجر السببية قد فند صحة ذلك[3].

---

(1) ENDERS, Walter et LEE, Bong-Soo. " Current account and budget deficits:twins or distant cousins?. " The Review of economics and Statistics, 1990, p. 373-381.

(2) EVANS, Paul. "**Are consumers ricardian? evidence for the united states**". *Journal of Political Economy*, 1988, vol. 96, no 5, p. 983-1004.

(3) النقيب، فضل النقيب، **الأرض الفلسطينية المحتلة : حالة عجز مزدوج أم عجز موارد قسري؟**، مؤتمر الأمم المتحدة - أمانة الاونكتاد UNCTAD/GDS/APP/2017/1، نيويورك وجنيف، 2017.

موساوي وردة (2012) تبرز الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الجزائر، مع قياس العلاقة التي تربط بينهما عن طريق استعمال سببية غراجر granger خلال الفترة 1990-2010، حيث أظهر اختبار غرانجر لقياس العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، أن ميزان المدفوعات لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة، وبالتالي فإن لعجز الموازنة العامة أثر معدوم على أداء ميزان المدفوعات، حيث استعملت المتغيرات التالية: رصيد الموازنة العامة، الأرصدة المكونة الرئيسية لميزان المدفوعات [1].

قدم **حلمي ابراهيم منشد** (2004) ، دراسة بشأن تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) ، اعتمدت الدراسة في تحديد اتجاه العلاقة السببية على اختبار Granger باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ومن ثم تحديد مدى معنوية (F المحتسبة) لقبول اتجاه العلاقة السببية أو رفضه.وقد توصل الباحث من خلال دراسته أن للعجز المالي دوراً أساسيا في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية رغم المساعدات التي حصلت عليها دول العينة كما توصل إلى عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين في مصر وتونس مؤكداً تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في حين اظهرت العلاقة السببية اتجاهاً ثنائيا في المغرب[2].

IV أوجه التشابه والاختلاف

بعد استعراضنا لأهم الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، هذا بعد أن قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة مجموعات أين تناولت المجموعة الأولى **العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري**، الدراسات التجريبية حول مجموعة من الدولة، أين اتفقت هذه الدراسات على هدف مشترك وهو تبيان طبيعة أثر العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في هاته الدول، حيث توصلت أن هناك

---

[1] موساوي،وردة.**"عجز الموازنة العامة وأثرها على أداء ميزان المدفوعات: حالة الجزائر للفترة 1990-2010."**مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06 جوان 2016، ص 1-11.

[2] حلمي ابراهيم منشد،**" تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر، وتونس، والمغرب للمدة 1975-2000)"**، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، 2004.

سببية أحادية الاتجاه من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري وهذا ما يدعم فرضية العجز المزدوج Twin Deficits، هذا يعني أن زيادة في عجز الموازنة العامة يؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري.

والمجموعة الثانية تناولت **العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه الموازنة العامة** حول مجموعة من الدول، أين اتفقت هذه الدراسات على هدف مشترك وهو تبيان طبيعة أثر العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في هاته الدول، حيث توصلت أن هناك سببية أحادية الاتجاه من عجز الميزان التجاري باتجاه الموازنة العامة وهذا ما يدعم فرضية **(CATH)**، هذا يعني أن زيادة في عجز الميزان التجاري يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة.

أما المجموعة الثالثة تناولت **نظرية التكافئ الريكاردي** حول مجموعة من الدول، أين اتفقت هذه الدراسات على هدف مشترك وهو تبيان طبيعة أثر العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في هاته الدول، حيث توصلت إلى عدم وجود أي علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وهذا ما يدعم فرضية **التكافئ الريكاردي**، هذا بالاستعانة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية على حسب أهميتها في اقتصادياتها ولعل من أهم هذه المتغيرات: عجز الموازنة العامة، عجز الميزان التجاري، سعر الفائدة، سعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، هذا بتوظيفها في مجموعة من النماذج القياسية تراوحت بين نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ،ARDL نموذج تصحيح الخطأ، نموذج ،VAR، بالإضافة إلى الاستعانة باختبار السببية من أهمها: سببية ،Granger سببية ،Hatemi-Jسببية Toda and Yamamoto،

IV-1 الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال أوجه الاختلاف والاتفاق نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، حيث وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع في الجزائر، وخلافاً للدراسات السابقة، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في إطار اقتصاد مفتوح نفطي، وتتخذ هذه الدراسة

من الاقتصاد الجزائري، مجالاً لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين هذين العجزين. إلا أنها تختلف عنها في جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

- حداثة فترة الدراسة من 1980-2017.
- مجال التوصيف نموذج (ARDL).
- توظيف أسعار النفط العالمية كمتغير رئيسي حيث أهملت معظم الدراسات على الدول النفطية هذا المتغير باستثناء دراسة نبيل مهدي الجنابي على الاقتصاد العراقي.

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناول موضوع دراستنا، قمنا بتصنيف هذه المقالات (حسب البلدان المعنية، الفترة التي تم تحليلها، الطرق المستخدمة، المتغيرات المدرجة في النماذج) في أربع فئات من الفئات نتائج تؤكد النهج النظرية التي تشرحها: التكافؤ الريكاردي؛ نموذج موندیل - فليمينغ؛ فرضية CATH؛ السببية ثنائية الاتجاه. ولقد أسفرت الأدلة السابقة عن نتائج مختلفة حول العلاقة بين عجز الموازنة والعجز التجاري اختلفت باختلاف الدول، فبعضها دعم فرضية التكافؤ الريكاردي القائلة بأن عجز الموازنة لا يؤثر على عجز التجارة، وبعضها دعم المقترح الكينزي القائل بأن هذين العجزين مرتبطين وأن عجز الموازنة يسبب العجز التجاري.كما يوضح الاستقصاء التجريبي لفرضي التوأم وفرضية التكافؤ الريكاردي أن نسبة كبيرة من الدراسات تستخدم بيانات من الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة.

من المراجعة المذكورة أعلاه يمكن ملاحظة أن بعض النتائج غير حاسمة خاصة في الدول النامية، ويمكن تفسيرها من خلال الاختلاف في اختيار المنهجية، واستخدام الإطار الزمني المختلف، وأنه تم تجاهل الكسر الهيكلي وتحول النظام باستثناء عدد قليل من الدراسات. كما لوحظ، فإن التحليلات للصلة بين العجزين بطريقتين مختلفتين وبهذه المتغيرات المختلفة، أدت في بعض الحالات إلى نتائج مختلفة لنفس البلدان. ثم تظهر مراجعة للأدبيات التجريبية نتيجة مثيرة للاهتمام .تشير الدراسات التجريبية إلى أن العجز المزدوج لم يعد مؤكدًا عندما تسجل الدولة الدين العام الكبير، تقودنا هذه النتائج إلى فكرة أن وجود عجز مزدوج يمكن تفسيره أيضًا بمستوى الدين عامة، لذلك نفترض أن العجز المزدوج لم يعد موجودًا عندما يتجاوز الدين العام مستوى حرجًا معينًا، تستند هذه الفكرة إلى الحقيقة المبسطة القائلة بأن الدول الأوروبية في جنوب أوروبا سجلت زيادات سريعة في ديونها العامة.

كما أن هناك انتقادًا كبيرًا تم فرضه على الدراسات التجريبية السابقة بسبب عدم القدرة على حساب الفواصل الهيكلية وفشل تحولات النظام التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج

مضللة، ويتصل هذا بشكل خاص بالدول النامية التي تعرضت للكثير من التغييرات البارزة على مر السنين شهدت الثمانينيات والتسعينيات فترة من الإصلاحات الاقتصادية، مع تخفيضات الموازنة، وتخفيض قيمة العملة، وإلغاء الإعانات، والسياسات النقدية الصارمة بالإضافة إلى استثمار المؤسسات الخاصة، تم إجراء عدد من الأعمال العلمية حول التغييرات الهيكلية وتحول النظام على مدى العقود الماضية. ومن الجدير بالذكر أن عدم وجود علاقة في الأجل الطويل يرجع إلى قصور المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج، فقد اعتمدت بعض الدراسات على متغيرين فقط وهما عجز الموازنة والميزان التجاري، و لم تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على العلاقة مثل سعر الصرف، وسعر الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، وغيرها.

وتحاول هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين العجزين في الاقتصاد الجزائري، وأي فرضية تنطبق عليه، مع النظر إلى النتائج التي تم الحصول عليها بشأن العلاقة بين العجزين، إما ارتباط ينتقل من عجز الموازنة العامة نحو الميزان التجاري، أو ارتباط في الاتجاه المعاكس، أو علاقة ثنائية، أو في النهاية غياب العلاقة.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2017-1980

تمهيد الفصل

سيتم من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة البينية بين متغيرات الدراسة باستعمال الطرق القياسية الحديثة كاستعمال منهجية ARDL في حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك بهدف التعرف على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وكذا الآثار في المدى الطويل والقصير لعجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وذلك بعد التطرق لتطور الموازنة العامة، والميزان التجاري في الجزائر خلال نفس الفترة. وتستهل بدراسة وتحليل أهم جوانب الموازنة العامة للجزائر وما يتصل بها خلال فترة الدراسة، ثم تحليلي الميزان التجاري الجزائري من خلال الصادرات و الواردات مع تدعيم الدراسة بالأرقام و الجداول و البيانات التي تساعد على القياس و التحليل.

I- الموازنة العامة في الجزائر

تحتل الموازنة أهمية كبيرة في المالية العامة للدولة، وفي نشاطها المالي، لأنها تجمع بين إيرادات الدولة ونفقاتها، ومنه سيتم تحليل ودراسة أهم جوانب الموازنة العامة للجزائر وما يتصل بها.

I-1 تبويب إيرادات الموازنة العامة في الجزائر.

لقد حدد القانون 17/84 في المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي [1]:

"تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول "أ" وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من بابين رئيسيين وهما :

- الموارد الإجبارية.
- الموارد الاختيارية.

---

[1] قانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440هـ، الموافق لـ 07 يوليو 1984 بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة 10 يوليو 1984، المادة رقم 11.

1-1 الموارد الإجبارية.

تعتبر الموارد الإجبارية من الاقتطاعات التي تتحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتتمثل هذه الإيرادات في الإيرادات ذات طابع الجبائي، الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي والغرامات.

1-1-1 الإيرادات ذات الطابع الجبائي.

وتتكون من مختلف الرسوم والضرائب ونجدها مصنفة في الجدول "أ" كما يلي:

- **الضرائب المباشرة** :حيث تخص هذه الضرائب المداخيل بمختلف أنواعها:

- الضرائب على الأجور.
- الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية.
- الكفالات والكراء.
- الأرباح الصناعية.
- الفوائد المتأتية من القروض.

- **حقوق التسجيل والطابع** :وهي تلك الضرائب التي تخص بعض العقود القانونية وتخص جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل:

- حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل.
- عقود الزواج والطلاق.
- جواز السفر ورخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية.

- **الضرائب على الأعمال** :وتعرف بالرسم على رقم الأعمال يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية حيث تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

- **الضرائب غير المباشرة** : وتتكون من ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك وتخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال مثل الضرائب على الذهب، الخمور والكحول...الخ.

- **الحقوق الجمركية :** تفرض هذه الضريبة على عمليات التجارية الخارجية وتمس كل المنتجات الموجهات لتصدير والاستيراد.

- **الجباية البترولية :** وتتكون من:

- الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي.

- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2-1-1 الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية.

تم تحديد هذه الحصة ب 50% للمؤسسات قطاع الخدمات و15% للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات وذلك بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال، بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التصريح السنوي والتحصيل إلى غير ذلك من القواعد الأخرى.

3-1-1 الغرامات.

عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل المحاكم ومجلس المحاسبة وقد يفرضها مفتشي الجمارك أو مفتشي الأسعار، بحيث تفرض على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.

2-1 الموارد الاختيارية.

يطلق على هذا النوع من الإيرادات الموارد الاختيارية، فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا وليس إجباريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات معينة تؤديها لهم الدولة وأهم أنواع الموارد الاختيارية ما يلي:

1-2-1 مداخيل أملاك الدولة.

وهي كل الموارد المتحصل عليها من طرف الدولة عن طريق استغلالها لثروتها أو تصفيتها في شكل خدمة أو إجازة أو رخصة وينقسم هذا النوع من المداخيل إلى قسمين وهما:

- مداخيل الاستغلال.
- مداخيل التصفية.

- مداخيل الاستغلال

وهي الإيرادات المتحصل عليها من طرف الدولة جراء منحها للأشخاص لاستغلالها، فتقديم رخصة الاستغلال يدر على الدولة إيرادات تعرف بإيرادات الاستغلال مثل أملاك الدولة المستغل من طرف الأفراد كالمناجم والمحاجر، حقوق الصيد والأسواق ...الخ.

- مداخيل التصفية

وهي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة جراء قيامها ببيع بعض السلع التي تمتلكها والتي لا تمثل منفعة بالنسبة لها ومثال على ذلك بيع الأراضي والعقارات والسيارات الإدارية ... الخ، وتعرف بمداخيل التصفية.

1-2-2 التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى.

فهذا النوع من الإيرادات لا يعتبر نوعا حقيقيا من الموارد لأننا لا نجده في جدول الإيرادات أي الجدول "أ" لذلك يصعب تقدير مبلغه بالتحديد ويمكن استنتاجه من خلال مكوناته، فتعتبر التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى عن كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها وأهم أنواعه [1]:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة.
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

1-2-3 الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

حيث تقدم بدون مقابل ويخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص من أجل تمويل نفقة عمومية وهي غير محددة.

---

[1] لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 50.

وجاء تصنيف مختلف هذه الموارد في الموازنة العامة في الجدول "أ" تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-1):الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2016 وحدة بآلاف دج.

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1- الموارد العادية	1.058.220.000
1-1- الإيرادات الجبائية:	
201-001- حواصل الضرائب المباشرة	89.730.000
201-002- حواصل التسجيل والطابع	1.014.380.000
201-003- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	593.790.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	
201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة	5.000.000
201-005- حواصل الجمارك	555.350.000
المجموع الفرعي (1)	2.722.680.000
1-2- الإيرادات العادية :	
201-006- حاصل دخل الأملاك الوطنية	33.000.000
201-007- الحواصل المختلفة للميزانية	62.000.000
201-008- الإيرادات النظامية	
المجموع الفرعي (2)	95.000.000
1-3- الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	247.200.000
المجموع الفرعي (3)	247.200.000
مجموع المواد العادية	3.064.880.000
2- الجباية البترولية :	
201-011- الجباية البترولية	1.682.550.000
المجموع العام للإيرادات	4.747.430.000

المصدر: قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية العدد 72 بتاريخ 31 ديسمبر 2015، ص 36.

3-1 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

جدول رقم (3-2):تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الإيرادات العامة	59594	79384	74246	80644	101365	105850	89690	92984
الجباية العادية	20 362	25 760	27 990	37 141	46 968	46 991	52 656	58 215
الجباية البترولية	37658	50954	41458	37711	43841	46787	21439	20479
غير جبائية	1 574	2 670	4 798	5 792	10 556	12 072	15 595	14 290
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الإيرادات العامة	93500	116400	152500	248900	311864	313949	477181	611731
الجباية العادية	58 100	64 500	71 100	82 700	108 864	121 469	176 174	241 992
الجباية البترولية	24100	45500	76200	161500	193800	179218	222176	336148
غير جبائية	11 300	6 400	5 200	4 700	9 200	13 262	78 831	33 591
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات العامة	825157	926668	774511	950496	1578161	1505526	1603188	1974466
الجباية العادية	290 603	314 013	329 828	314 767	349 502	398 238	482 896	524 925
الجباية البترولية	495997	564765	378556	560121	1173237	956389	942904	1284975
غير جبائية	38 557	47 890	66 127	75 608	55 422	150 899	177 388	164 566
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات العامة	2229899	3082828	3639925	3687900	2902448	3275362	3074644	3403108
الجباية العادية	580 411	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 448 898
الجباية البترولية	1485699	2267836	2714000	2711850	1715400	1927000	1501700	1529400
غير جبائية	163 789	174 520	205 041	209 300	221 759	201 750	275 000	424 810
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الإيرادات العامة	3804000	3895300	3927800	4552500	5011600	6047900		
الجباية العادية	1 908 600	2 031 000	2 091 500	2 782 100	2 482 200	2 630 000		
الجباية البترولية	1519000	1615900	1577700	1722900	1682600	2127000		
غير جبائية	376 400	248 400	258 600	47 500	846 800	1 290 900		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (3-1):

تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

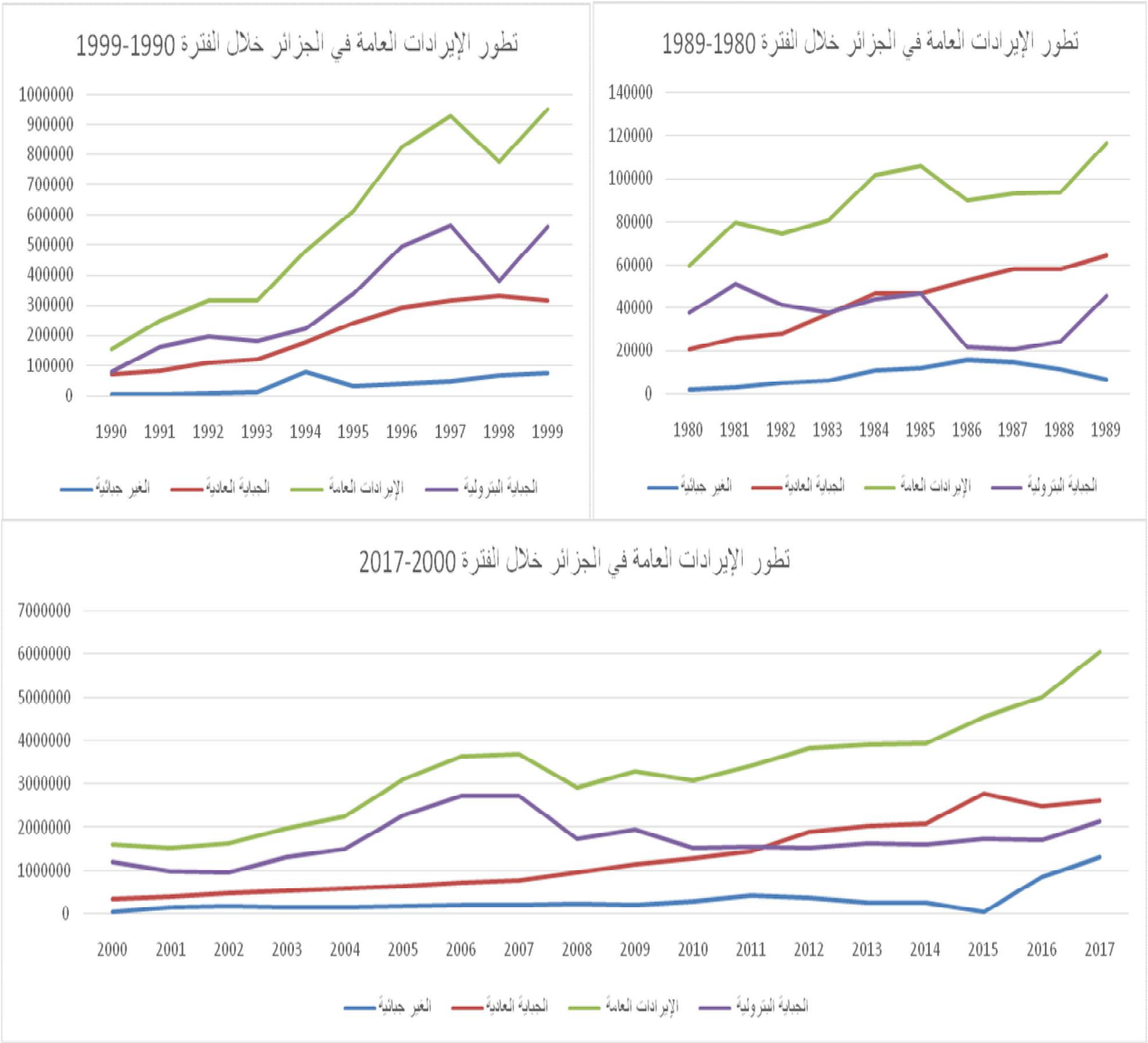

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-2)

بالنسبة للعناصر الرئيسية للإيرادات العامة شهدت جميعها ارتفاعا ما بين عامي 2016 و2017، حيث سجلت الجباية البترولية ارتفاعا ملحوظا بنسبة 26.41 % لتصل إلى 2127000 مليون دينار جزائري مقارنة بعام 2016 الذي وصل إلى 1682000 مليون دينار جزائري كما سجلت الجباية العادية ارتفاعا بنسبة 5.95 % لتصل إلى 2630000 مليون دينار

جزائري عام 2017 مقارنة بعام 2016 الذي وصل إلى2482200 مليون دينار جزائري، كذلك ارتفعت الإيرادات الغير جبائية بنسبة بلغت 52.44 % لتصل إلى 1290900 مليون دينار جزائري خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 التي وصلت إلى 846800 دينار جزائري. كما نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع الجباية العادية ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2012 إلى عام 2017 مقارنة بالجباية البترولية.

أما بالنسبة للإيرادات الغير جبائية عرفت زيادات طفيفة منذ عام 1980 إلى عام 2000 تراوحت بين 1574 و55422 مليون دينار جزائري، أما عام 2001 عرفت زيادة نوعية قدرت بنسبة 72.27 % أي مبلغ 150899 مليون دينار جزائري مقارنة بعام 2000، وفي عام 2017 عرفتا ارتفاعا كبير قدر بمبلغ 1290900 مليون دينار جزائري وذلك بنسبة 52.44 % مقارنة بعام 2016، كما بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات العامة 20.67 % خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

برغم من أن الإيرادات الضريبية لها نسبة قليلة مقارنة مع الإيرادات الأخرى، إلا أن هذه النسبة تتجه إلى الارتفاع، فقد بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة نحو 45.4 % في عام 2017، وذلك راجع إلى الزيادة في معدل الضريبة على القيمة المضافة من 17 % إلى 19 %، كذلك فرض ضرائب جديدة ورفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ واستحداث رسم على الأجهزة الكهربائية المرتفعة من حيث الطاقة، حيث تم فرض رسوم جديدة تتمثل في رسم على مبيعات السيارات القديمة وإيجار المساكن والمحلات، وفرض ضرائب على الخدمات المحصلة من الشركات الغير مقيمة، وفرض ضريبة 10 % على الإشهار للمنتجات الأجنبية، إضافة إلى رسم المغادرة والدخول من وإلى البلاد، ورفع أسعار الوقود.[1]

إن تأثر الوضع المالي في الجزائر بعدة عوامل خلال العام 2017، خاصة التطورات الحاصلة في أسعار النفط العالمية، والتي شهدت ارتفاعا محسوبا بعد الاتجاه التنازلي التي شهدته

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2018

السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحصيلة المالية في الإيرادات. ومنه قامة الدولة ببذل جهود من أجل إعادة توجيه النفقات العامة، حيث تضمن ذلك في ترشيد النفقات الجارية وتعزيز الإنفاق الرأسمالي وتجميد عدة مشاريع وفقا لأولويات التنمية الاقتصادية، مع إعطاء أهمية خاصة لمنظومة البرامج الاجتماعية.على ضوء ذلك، ارتفع اجمالي الإيرادات العامة في الجزائر بنسبة 20.67 في المائة حيث بلغ6047900 مليون دينار جزائري في عام 2017، بينما انخفض إجمالي الإنفاق العام بنسبة0.20 % ليصل 7282600مليون دينار جزائري.

1-3-1 تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

تعد الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة في الجزائر بنسبة تفوق 50 % من هذا المنطلق سوف نقوم بتحليل الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1980-2017 وذلك خلال عدة فترات مقسمة حسب التطورات والأحداث الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم.

جدول رقم (3-3): تطور أسعار النفط وكذا الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
أسعار النفط	35.52	34	32.38	29.04	28.2	27.01	13.53	17.73
الجباية البترولية	37 658	50 954	41 458	37 711	43 841	46 787	21 439	20 479
معدل النمو ب %	-	34,51	-18,63	-9,03	13,6	6,71	-54,17	-4,47
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
أسعار النفط	14.24	17.31	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86
الجباية البترولية	24 100	45 500	76 200	161 500	193 800	179 218	222 176	336 148
معدل النمو ب %	17,68	88,79	67,47	120,62	20	-7,52	23,97	51,29
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
أسعار النفط	20.29	18.86	12.28	17.44	27.6	23.12	24.36	28.1
الجباية البترولية	495 997	564 765	378 556	560 121	1 173 237	956 389	942 904	1 284 975
معدل النمو ب %	47,55	13,86	-32,97	47,96	109,46	-18,48	-1,4	36,27
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أسعار النفط	36.05	50.59	61	69.04	94.86	60.86	77.38	107.46
الجباية البترولية	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 850	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400
معدل النمو ب %	15,62	52,64	19,67	-0,07	-36,74	12,33	-22,07	1,84
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
أسعار النفط	109.45	105.87	96.29	49.49	40.68	52.51		
الجباية البترولية	1 519 000	1 615 900	1 577 700	1 722 900	1 682 600	2 127 000		
معدل النمو ب %	-0,68	6,37	-2,36	9,2	-2,33	26,41		

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (3-2):

تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

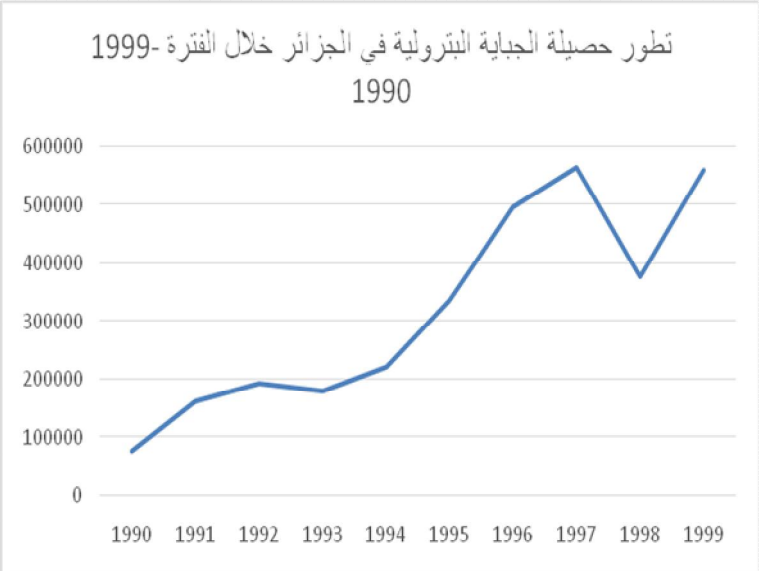

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-3)

***الفترة 1980-1989:** عرفت الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال هذه الفترة تطورا محسوسا، وذلك راجع إلى قرار التأميم يوم 24 فيفري 1971، و الصدمة النفطية لسنة 1973، والذي تزامن مع النمو المتزايد لأسعار النفط، حيث نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه التصاعد التدريجي لإيرادات الجباية البترولية، حيث بلغ الجباية البترولية لعام 1981 مبلغ قدره 50954 مليون دينار جزائري أي بزيادة قدرها 34.51 % مقارنة بعام 1980، وخلافا لباقي

الأعوام التي عرفت فيها الجباية البترولية نمو إيجابيا إلا أن هناك أعوام عرفت فيها الجباية البترولية انخفاضا في حصيلتها المالية وهذه الأعوام هي ، 1982 و1983 بمعدل انخفاض نسبته 18.63 و9.03 % على التوالي، كما تميزت الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال هذه الفترة بتذبذبات وذلك راجع إلى الأزمة الحادة التي عرفتها أسعار النفط عام 1986، ومن خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تحسن في الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال عامي 1984 و1985 بمعدل نمو حدد ب 13.6 و6.71 % على التوالي، وتعتبر الأزمة النفطية لعام 1986 الأثر المباشر في انخفاض إيرادات الجباية البترولية وهذا بانخفاض قدر 54.17 % ، واستمر الانخفاض في العام الموالي بنسبة 4.74 %.

***الفترة 1990-1999:** شهدت هذه الفترة ارتفاع في حصيلة الجباية البترولية بوتيرة نمو بطيئة حيث شهد عام 1991 أحسن معدل للنمو وذلك بنسبة 120.62 % كما تميزت الفترة 1994-1997 بنسب نمو إيجابية، إلا انها عرفت انخفاضا عام 1998 بنسبة 32.97 % وهذا جراء انخفاض أسعار النفط إلى 12.28 دولار للبرميل بعدما كان 18.86 دولار للبرميل عام 1997.

***الفترة 2000-2017:** تميزت بانتعاش كبير في الحصيلة المالية للجباية البترولية وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها الارتفاع القياسي التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس إيجابا على الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر، والجدول والشكل أعلاه يوضح لنا تطور هذه الحصيلة، حيث بلغت الحصيلة في بداية الفترة 1999 و2000 مبلغ 560121 مليون دينار جزائري و1173237 مليون دينار جزائري على التوالي، ثم انخفضت إلى 956389 مليون دينار جزائري في عام 2001 وذلك بنسبة 18.48 % وكذلك في عام 2002 بمبلغ 942904 مليون دينار جزائري بنسبة 1.4 % ، وشهدت الفترة 2003-2007 ارتفاعا كبيرا في إيرادات الجباية البترولية حيث بلغ عام 2003 مبلغ 128 مليون دينار جزائري أي بنسبة 36.27 % مقارنة بعام 2002، لتصل عام 2007 إلى 2711850 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى الزيادة في الطلب العالمي للطاقة، كما عرف عام 2008 انخفاضا في إيرادات

الجباية البترولية بنسبة 36.74 % ، وذلك نتيجة أزمة الرهن العقاري لعام 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى ركود الاقتصاد العالمي في السنوات التي تلت، ثم بدأ الانتعاش في الحصيلة المالية للجباية البترولية منذ عام 2011 وذلك راجع إلى الزيادة الكبير في أسعار النفط التي وصلت مبلغ 107.46، 109.45 و105.87 دولار للبرميل الواحد لمتوسط سنوي عام 2011، 2012 و2013 على التوالي، أما عام 2014 عرف انخفاضا في أسعار النفط بداية من شهر جوان، حيث تراجع سعر برميل النفط من 105.87 دولار للبرميل لمتوسط سنوي عام 2013 إلى 96.29 دولار للبرميل لمتوسط سنوي عام 2014، حيث وصل سعر البرميل من النفط عام 2015 إلى ما دون 50 دولار، كما واصل انخفاضه إلى عام 2016 مما أثر على الحصيلة المالية للجباية البترولية التي عرفت انخفاضا قدر بنسبة 2.33 % مقارنة بعام 2015، وتأثرت حصيلة الجباية البترولية خلال عام 2017 في الجزائر بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي شهدت ارتفاعا بعد عدد من السنوات كانت فيها الأسعار في اتجاه تنازلي، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بحوالي 29 % ليسجل 52.51 دولار للبرميل في عام 2017 مقارنة بمتوسط مبلغ 40.68 دولار للبرميل في عام 2016، أي بزيادة قدرت ب26.41 %.

2-3-1 مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-2017

ترتبط الإيرادات العامة في الجزائر بقطاع المحروقات حيث تمثل الجباية البترولية النسبة الأكبر في مجموع الإيرادات، وعرفت الجباية البترولية في الجزائر العديد من التطورات وذلك مرتبط بتغيرات أسعار النفط، حيث ارتفعت في سنوات السبعينيات وانخفضت في الثمانينات مع تذبذب خلال التسعينات وارتفاع سريع بعد عام 2000، مع سقوط مفاجئ في منتصف عام 2014 حيث بلغت أسعار النفط ما دون 50 دولار في عام 2015، وعلى ضوء هذه التطورات، سوف نقوم بتحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-2017 وذلك خلال عدة فترات.

الجدول رقم (3-4):مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الجباية البترولية (1)	37 658	50 954	41 458	37 711	43 841	46 787	21 439	20 479
الإيرادات العامة (1)	59 594	79 384	74 246	80 644	101 365	105 850	89 690	92 984
مساهمة (1) / (2) %	63,19	64,19	55,84	46,76	43,25	44,20	23,90	22,02
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الجباية البترولية (1)	24 100	45 500	76200	161 500	193 800	179 218	222 176	336 148
الإيرادات العامة (1)	93 500	116 400	152 500	248 900	311 864	313 949	477 181	611 731
مساهمة (1) / (2) %	25,78	39,09	49,97	64,89	62,14	57,09	46,56	54,95
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الجباية البترولية (1)	495 997	564 765	378 556	560 121	1 173 237	956389	942 904	1 284 975
الإيرادات العامة (1)	825 157	926 668	774 511	950 496	1 578 161	1 505 526	1 603 188	1 974 466
مساهمة (1) / (2) %	60,11	60,95	48,88	58,93	74,34	63,53	58,81	65,08
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجباية البترولية (1)	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 850	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400
الإيرادات العامة (1)	2 229 899	3 082 828	3 639 925	3 687 900	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 403 108
مساهمة (1) / (2) %	66,63	73,56	74,56	73,53	59,10	58,83	48,84	44,94
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الجباية البترولية (1)	1519000	1 615 900	1 577 700	1 722 900	1 682 600	2 127 000		
الإيرادات العامة (1)	3 804 000	3 895 300	3 927 800	4 552 500	5 011 600	6 047 900		
مساهمة (1) / (2) %	39,93	41,48	40,17	37,85	33,57	35,17		

من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (3-3):

مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-2017

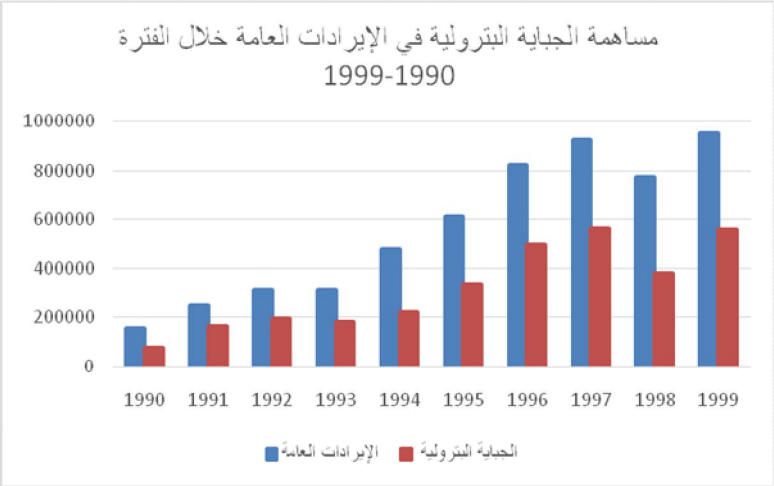

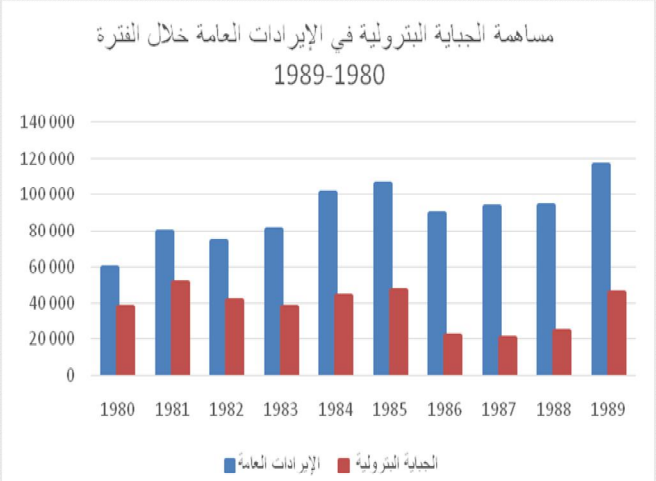

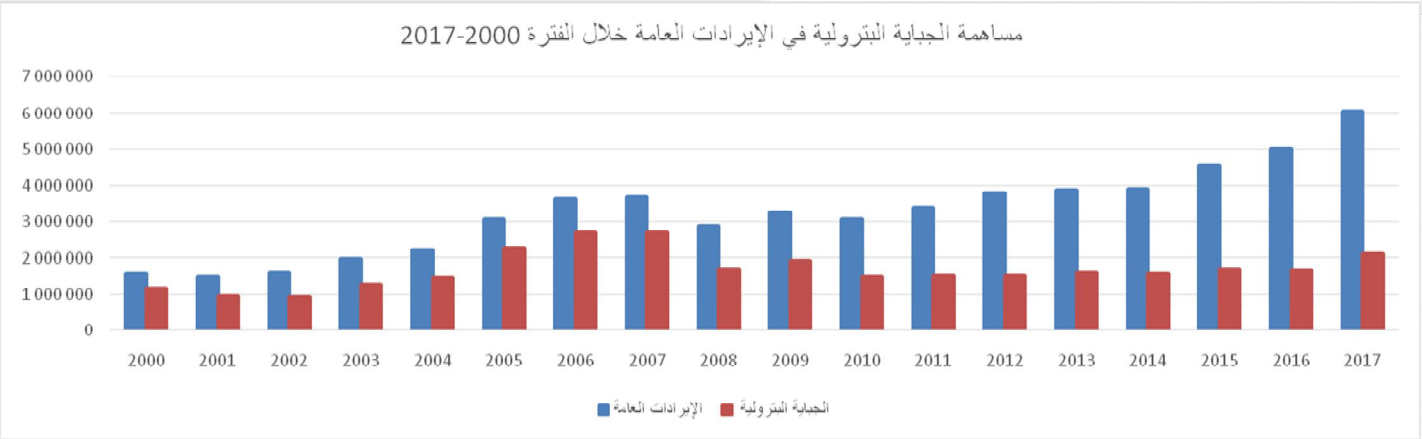

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-4)

***الفترة 1980-1989:** تميزت الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال هذه الفترة بتذبذبات مما اثر على الحصيلة المالية للإيرادات العامة وذلك راجع إلى الأزمة الحادة التي عرفتها أسعار النفط عام 1986، ومن خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ التصاعد التدريجي لإيرادات الجباية البترولية، من عام 1981 إلى عام 1985، مما انعكس إيجابا في مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة حيث بلغت نسبة المساهمة 64.19 % عام 1981 و44.20 % عام 1985، وتعتبر الأزمة النفطية لعام 1986 الأثر المباشر في تراجع أسعار النفط مما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة

23.90 % عام 1986، 22.02 % عام 1987 و25.78 % عام 1988 مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة للموازنة، وهذا راجع إلى الدور المهم الذي تلعبه الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة للموازنة، كما شهد عام 1989 انتعاشا طفيفا حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية معدل نمو قدر ب 88.79 % مقارنة بعام 1988 الأمر الذي انعكس إيجابا على نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة بنسبة 39.09 %.

***الفترة 1990-1999:** تميزت هذه الفترة بمساهمة معتبرة للجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة للموازنة بنسب معتبر حيث فاقة 50 % في أغلب الفترة، التي عرفت ارتفاعا منذ عام 1991 أين بلغت 64.89 % إلى أنها عرفت انخفاضا بسيطا في الأعوام 1994 و1998 حيث قدرت ب46.56 % و48.88 % على التوالي، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط حيث قدر بمبلغ 12.28 دولار للبرميل بمتوسط سنوي لعام 1998 وهذا راجع إلى عدت أسباب منها أزمتي البرازيل وجنوب شرق آسيا، أما عام 1999 عرفت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة ارتفاعا قدر ب58.93 %.

***الفترة 2000-2017:**عرفت أسعار النفط انتعاش مع بداية الألفية الجديدة حيث كان لها أثر بالغ على الحصيلة المالية للجباية البترولية التي عرفت تطورا كبيرا مما انعكس إيجابا على مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة، ومن خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم في الإيرادات العامة بنسبة تفوق 60 % من الفترة الممتدة ما بين 2007-2000 حيث بلغت نسبة المساهمة 74.34 % سنة 2000، كما انخفضت عام 2002 إلى 58.81 % ، وذلك بسبب انخفاض إيرادات الجباية البترولية خلال عامي 2001 و2002، ثم عاودت نسبة المساهمة في الارتفاع خلال الفترة 2003-2007 حيث بلغت مساهمتها ب 73.53 % عام 2007، كما عرفت إيرادات الجباية البترولية انتعاشا ملحوظا خلال الأعوام 2005، 2006 و2007، أما خلال الفترة 2008-2017 شهدت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة تراجعا تراوح ما بين نسبة 59.10 %و35.17 % أما السبب في التراجع هو التطور الحاصل في إيرادات الجباية العادية والغير عادية.

I-2 النفقات العامة في النظام الميزاني الجزائري.

يعتبر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية بمثابة المرجع الذي يحدد إطار ومحتوى قوانين المالية الجزائرية، حيث نجد أنه تطرق في الفصل الثاني إلى موارد الميزانية العامة وفي الفصل الثالث القسم الأول تطرق إلى أحكام عامة عالجت النفقات العامة التي قسمت إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1-2 نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

المادة 20 من القانون 17/84 نجد في نصها وضوحا للمكونات الرئيسية للنفقات العامة وتنص على: "توضح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار"[1].

حيث تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات، تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وذلك وفقا لمدونات يحددها التنظيم.

ومنه نلاحظ أنه يتم تصنيف النفقات العمومية في الجزائر إلى صنفين رئيسيين وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز ويقسم كل صنف إلى عدة أبواب.

1-1-2 نفقات التسيير.

نفقات التسيير هي تلك النفقات اللازمة والمستمرة لتسيير المرافق العمومية وتتمثل في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، إذن هي نفقات غير موجهة لخلق الاستثمارات بل تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكينه من سير العادي ولا تؤدي لإحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية، ومنه فهي نفقات تخص النشاط الطبيعي والعادي الذي تقوم به الدولة وهي تلك الاعتمادات التي تكون مسجلة في الموازنة العامة للدولة والتي تؤدي إلى تغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية كأجور الموظفين وكافة النفقات المتعلقة بتسيير نشاط الدولة وتدون نفقات التسيير في جدول يرمز له ب "ب".

---

[1] القانون 17/84 مرجع سابق، ص 20.

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي [1]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

يتم تبويب نفقات التسيير ضمن وحدات قابلة للدمج فيما بينها حيث نجد أن الأبواب تتكون بدورها إلى أقسام وهي:

*** أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.**

عبارة عن الاعتمادات الضرورية لا تكفل بالأعباء الدين العمومي إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات وتتكون من خمسة أقسام وهي:

- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك.
- القسم الثاني: الدين الداخلي، الديون العامة، فوائد سندات الخزينة.
- القسم الثالث: دين خارجي.
- القسم الرابع: ضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية.
- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات والتعويض على منتوجات مختلفة.

*** تخصيصات السلطات العمومية.**

يحتوي على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل مجلس المحاسبة، المجلس الشعبي الوطني،... الخ وهي نفقات مشتركة لكل الوزارات، وبالتالي النفقات التي يحتويها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

---

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 53 – 54.

*** النفقات الخاصة بوسائل المصالح.**

يبين هذا الباب مجموع الاعتمادات المتوفرة بجميع مصالح ووسائل التسيير الخاصة والأدوات والموظفين ويتكون من سبعة أقسام وهي:

- الموظفون مرتبات العمل.
- الموظفون يخص المعاشات والمنح.
- الموظفون يخص التكاليف الاجتماعية.
- يخص الأدوات وتسيير المصالح.
- يخص أشغال الصيانة.
- يخص إعانات التسيير.
- يخص نفقات مختلفة.

*** التدخلات العمومية.**

وتخص نفقات التحويل الموجهة للعديد من الأنشطة المتنوعة، وتنقسم بدورها إلى سبعة أقسام وهي [1]:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية أي الإعانات الموجهة للجماعات المحلية.
- القسم الثاني: النشاط الدولي مساهمات في الهيئات الدولية.
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).
- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي، التشجيعات والتدخلات وهو ما يعرف بالإعانات الاقتصادية.
- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية.
- القسم السادس: الاحتياط مثل مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات والقيام بإجراءات لحماية الصحة.

---

[1] جمال لعمارة، المرجع السابق، ص 5.

- القسم السابع: النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن.

وبالتالي فإن النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني تعتبر نفقات مشتركة لكل الوزارات وليست تابعة لوزارة معينة كما تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة التي نجدها في أسفل الجدول " ب ".

أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات بعدما يحدد قانون المالية المبالغ الإجمالية الموجهة لكل دائرة وزارية، إذن كل نفقات التسيير المجمعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول " ب " الملحق بقانون المالية وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
وزارة الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
وزارة الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
وزارة العدل	73.431.991.000
وزارة المالية	95.399.378.000
وزارة الطاقة	44.793.741.000
وزارة الصناعة والمناجم	5.349.818.000
وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري	254.253.914.000
وزارة المجاهدين	248.645.702.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
وزارة التجارة	20.527.754.000
وزارة النقل	11.218.880.000
وزارة الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
وزارة الأشغال العمومية	19.085.089.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
وزارة التربية الوطنية	764.052.396.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000

وزارة التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
وزارة التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
وزارة الثقافة	19.056.672.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	243.408.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
وزارة الشباب والرياضة	37.181.458.000
وزارة الاتصال	19.369.240.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

المصدر: قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72 الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص37.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل نفقات التسيير لسنة 2016 والتي بلغت قيمتها 4.807.332.000.000 دج، بحيث بلغ المبلغ الموزع على الوزارات 4.359.144.400.000 دج أما التكاليف المشتركة فلقد خصص لها مبلغ 448.187.600.000 دج.

2-1-2 نفقات التجهيز (الاستثمار).

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الإدارية، الاجتماعية والاقتصادية ولا تعتبر مباشرة كاستثمارات خالقة للثروة بحيث يضاف لهاته الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وما يميزها أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بطريقة غير مباشرة ومنه يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية من أجل تجهيزها بوسائل الإنتاج.

والمادة 35 من القانون 17/84 حددت بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، فلقد نصت على أنه "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي" ((1)):

1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ومنه تسجل نفقات الاستثمارات والتجهيزات العمومية والنفقات برأسمال في الموازنة العامة على شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج".

حيث تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.

أما اعتمادات الدفع تمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة.

تدون مجموع نفقات التجهيز في الجدول "ج" كما يوضحه الجدول التالي:

(1) القانون 17/84 مرجع سابق، ص 35.

الجدول رقم (3-6): "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات.

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع (بآلاف دج)
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاطات الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز	1.894.204.327	3.176.848.243

المصدر: قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72 بتاريخ 31 ديسمبر 2015، ص 38.

2-2 تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة:1980-2017

الجدول رقم: (3-7) تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النفقات العامة (1)	44 016	57 655	72 445	84 825	91 598	99 841	101 817	103 977
نفقات التسيير (2)	26789	34205	37996	44391	50272	54660	61154	63761
نفقات التجهيز (3)	17227	23450	34449	40434	41326	45181	40663	40216
مساهمة (2) / (1)	60,86	59,33	52,45	52,33	54,88	54,75	60,06	61,32
مساهمة (3) / (1)	39,14	40,67	47,55	47,67	45,12	45,25	39,94	38,68
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النفقات العامة (1)	119 700	124 500	136500	212 100	420 131	476 627	566 329	759 617
نفقات التسيير (2)	76200	80200	88800	153800	276131	291417	330403	473694
نفقات التجهيز (3)	43500	44300	47700	58300	144000	185210	235926	285923
مساهمة (2) / (1)	63,66	64,42	65,05	72,51	65,72	61,14	58,34	62,36
مساهمة (3) / (1)	36,34	35,58	34,95	27,49	34,28	38,86	41,66	37,64
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النفقات العامة (1)	724 609	845 196	875 739	961 682	1 178 122	1321028	1 550 646	1 639 265
نفقات التسيير (2)	550596	643555	663855	774695	856193	963633	1097716	1122761
نفقات التجهيز (3)	174013	201641	211884	186987	321929	357395	452930	516504
مساهمة (2) / (1)	75,99	76,14	75,81	80,56	72,67	72,95	70,79	68,49

مساهمة (3) / (1)	24,01	23,86	24,19	19,44	27,33	27,05	29,21	31,51
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات العامة (1)	1 888 930	2 052 037	2 453 014	3 108 669	4 191 053	4 246 334	4 466 940	5 731 407
نفقات التسيير (2)	1250894	1245132	1437870	1674031	2217775	2300023	2659078	3797252
نفقات التجهيز (3)	638036	806905	1015144	1434638	1973278	1946311	1807862	1934155
مساهمة (2) / (1)	66,22	60,68	58,62	53,85	52,92	54,16	59,53	66,25
مساهمة (3) / (1)	33,78	39,32	41,38	46,15	47,08	45,84	40,47	33,75
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
النفقات العامة (1)	7058200	6 024 100	6 995 800	7 656 300	7 297 500	7 282 600		
نفقات التسيير (2)	4782600	4131500	4494300	4617000	4585600	4677200		
نفقات التجهيز (3)	2275600	1892600	2501500	3039300	2711900	2605400		
مساهمة (2) / (1)	67,76	68,58	64,24	60,30	62,84	64,22		
مساهمة (3) / (1)	32,24	31,42	35,76	39,70	37,16	35,78		

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (3-4):

تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة:1980-2017

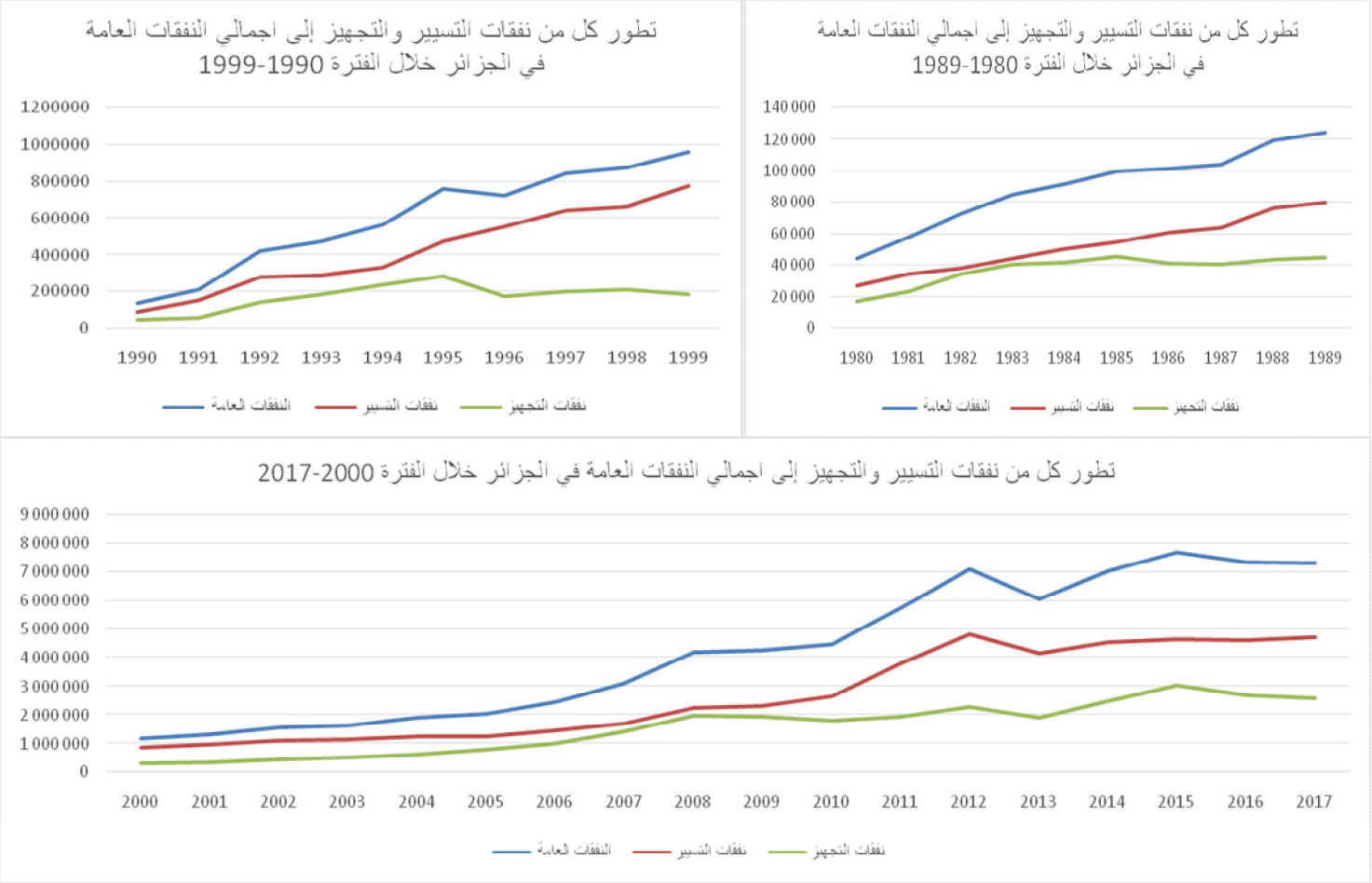

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-7)

***الفترة 1980-1989:** لقد شهدت هذه الفترة معدلات نمو عالية لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وقد مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة حيث قدرت ب 58.82 % بينما قدرت نسبة نفقات التجهيز نسبة 41.18 %، وهذا راجع إلى تحسن الإمكانيات المالية للدولة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد التصحيح السعري لعام 1973، إلا أنها واجهت ظرفا ماليا صعبا نتيجة تدني أسعار النفط التي عرفتها الأسواق العالمية لعام 1986، مما انعكس سلبا على مجمل النفقات العامة.

***الفترة 1990-1999:** خلال بداية التسعينيات واجهت الدولة ظرفا ماليا صعبا نتيجة الأزمة المالية التي واجهته من النصف الثاني من الثمانينات، غير أن التراجع الكبير أصاب نفقات التجهيز خلال هذه الفترة، حيث سجل متوسط مساهمة نفقات التجهيز في إجمالي النفقات العامة معدل سنوي قدر ب 30.64 %، بينما سجل متوسط مساهمة نفقات التسيير في إجمالي النفقات العامة معدل سنوي قدر ب 69.36 %، ومنه تم مواجهة شح الموارد بإلغاء وتأجيل عدة مشاريع استثمارية.

***الفترة 2000-2017:** تميزت هذه الفترة بتحسن الوضع المالي للدولة وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث عرفت أسعار قياسية لم تشهدها من قبل، ومثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من أجمالي الإنفاق العام، قدرت نسبة مساهمتها 63.62 %، ونجد عدة أسباب التي أدت لهذا الارتفاع منها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، وخدمة الدين العام....إلخ في المقابل سجلت نفقات التجهيز ما نسبته 36.38 % من إجمالي الإنفاق العام خلال هذه الفترة، وقد عرفت ارتفاعا في نسبتها من 27.33 % من مساهمتها في الإنفاق العام سنة 2000 إلى 47.08 % عام 2008، وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة منذ عام 2001 التي تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث وضعت مخططات تنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وبرنامج دعم النمو وتوطيد النمو.

عادت نفقات التسيير إلى الارتفاع في عام 2017 لتبلغ 4677200 مليون دينار جزائري مقابل 4585600 مليون دينار جزائري عام 2016 أي بزيادة 1.99 % بعد أن انخفضت ب 0.7 % عام 2016، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية، والفوائد على الدين العام، أما نفقات التجهيز شهدت ارتفاعا معتبرا عام 2015، مع انخفاض في العامين المواليين في كل القطاعات باستثناء قطاع السكن، حيث بلغ عام 2016 مبلغ 2711900 مليون دينار جزائري و2605400 مليون دينار جزائري عام 2017.

3-2 مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017

الجدول رقم: (3-8) مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الجباية البترولية (1)	37 658	50 954	41 458	37 711	43 841	46 787	21 439	20 479
النفقات العامة (2)	44 016	57 655	72 445	84 825	91 598	99 841	101 817	103 977
مساهمة (1) / (2) %	85,56	88,38	57,23	44,46	47,86	46,86	21,06	19,70
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الجباية البترولية (1)	24 100	45 500	76200	161 500	193 800	179 218	222 176	336 148
النفقات العامة (2)	119 700	124 500	136500	212 100	420 131	476 627	566 329	759 617
مساهمة (1) / (2) %	20,13	36,55	55,82	76,14	46,13	37,60	39,23	44,25
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الجباية البترولية (1)	495 997	564 765	378 556	560 121	1 173 237	956389	942 904	1 284 975
النفقات العامة (2)	724 609	845 196	875 739	961 682	1 178 122	1321028	1 550 646	1 639 265
مساهمة (1) / (2) %	68,45	66,82	43,23	58,24	99,59	72,40	60,81	78,39
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجباية البترولية (1)	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 850	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400
النفقات العامة (2)	1 888 930	2 052 037	2 453 014	3 108 669	4 191 053	4 246 334	4 466 940	5 731 407
مساهمة (1) / (2) %	78,65	110,52	110,64	87,24	40,93	45,38	33,62	26,68
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الجباية البترولية (1)	1519000	1 615 900	1 577 700	1 722 900	1 682 600	2 127 000		
النفقات العامة (2)	7058200	6 024 100	6 995 800	7 656 300	7 297 500	7 282 600		
مساهمة (1) / (2) %	21,52	26,82	22,55	22,50	23,06	29,21		

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (3-5):

مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017

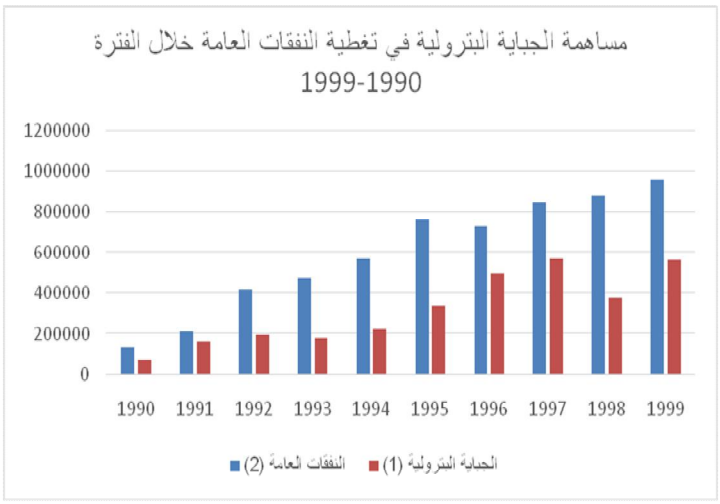

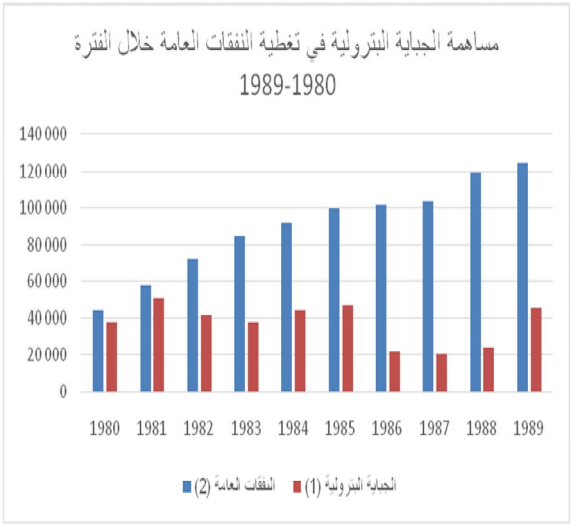

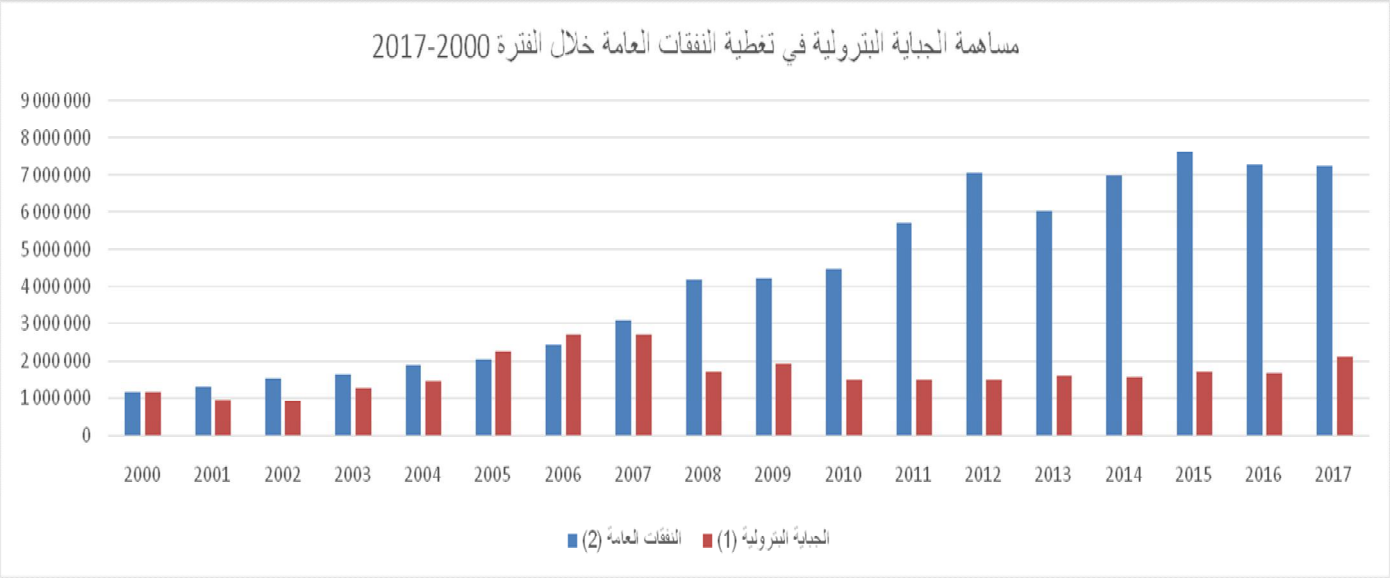

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-8)

***الفترة 1980-1989:** تميزت هذه الفترة بنمو بطيء في إيرادات الجباية البترولية حيث لم تتعدى مبلغ 50000 مليون دينار جزائري باستثناء عام 1981 الذي قدر ب 50954 مليون دينار جزائري، كما عرفت إيرادات الجباية البترولية تغطية متدنية للنفقات العامة باستثناء عامي 1980 و1981 التي عرفت نسبة التغطية 85.56 %، 88.38 % على التوالي، أما باقي الأعوام عرفت نسب متدنية خاصة بعد عام 1982 حيث لم تتعدى نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة 50 في المائة وازدادت تدهورا خاصة بعد الأزمة النفطية التي ضربت العالم في عام 1986، حيث بلغت النسب 21.06 % عام 1986، 19.70 % عام 1987، 20.13 % عام 1988 و36.55 % عام 1989 وقدر متوسط نسبة التغطية للفترة 46.77 %.

***الفترة 1990-1999:** تميزت هذه الفترة تزايد في وتيرة النمو للنفقات العامة في الجزائر، وبالرغم من الانتعاش في الحصيلة المالية التي عرفته هذه الفترة إلى أن متوسط نسبة معدل التغطية الجباية البترولية للنفقات العامة بلغ 53.59 %، حيث بلغ نسبة التغطية 76.14 في المائة عام 1991 وتعتبر أعلى نسبة و37.60 % عام 1993 وهي أدنى نسبة.

***الفترة 2000-2017:** من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين عامي 2000 و2007 فاقت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات العامة 60 %، كما فاقت نسبة 100 % عامي 2005 و2006، أما الفترة الممتدة ما بين عامي 2008 و2017 لم تتعدى نسبة التغطية 50 % وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- تراجع إيرادات الجباية البترولية من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- الزيادات المتتالية التي عرفتها النفقات العامة في الجزائر جراء برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتنمية.
- تراجع أسعار النفط.
- تراجع الإنتاج في كميات المحروقات المستخرجة.

I-3 الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

طرأت عدة تغيرات على القوانين التي تنظم الموازنة العامة في الجزائر، حيث تحددت المعالم الأساسية لها في الجزائر بصدور القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1440ه، الموافق ل 07 يوليو 1984 المعدل في 1988. تناول هذا القانون أغلب الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر إضافة للقوانين التي حددت أطرها.

1-3 مفهوم الموازنة العامة للدولة في التشريع الجزائري.

يعتبر التشريع الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم معظم مواد الموازنة العامة في الجزائر، دامت هذه الوضعية حتى صدور قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، لهذا عرف بالقانون المجسد لقانون الموازنة في الجزائر.

1-1-3 تعريف الموازنة العامة حسب القانون 17/84.

تعرف الموازنة العامة للدولة حسب المشرع الجزائري بأنها "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

[1] قانون رقم 17/84، مرجع سابق، المادة رقم 06، ص 104.

بينما تعرف في القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها"[1].

ويكتمل تعريف الموازنة العامة للدولة من خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 فهذه المادة تؤكد على أنه يتم تقدير وإجازة الموازنة العامة بناء على قانون المالية، بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للموازنة العامة للدولة في الجزائر على أنها وثيقة تشريعية سنوية تقدر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخيصها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

2-1-3 قوانين المالية في الجزائر

من خلال القانون 17/84 المادة 06 تم إعطاء تعريف لقانون المالية في الجزائر، إذ ينص على "أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي شكل الموازنة العامة للدولة"[3].

ومنه نلاحظ أن القانون 17/84 بمختلف مواده الستة الأولى أعطت مفهوما واسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، إذ بين كيفية تحديد قانون المالية وقدم أهم أنواع قوانين المالية ثم بين العلاقة بين قانون المالية وقانون ضبط الميزانية وصولا للمادة السادسة أين أعطت تعريفا شاملا لقانون المالية.

---

[1] قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أوغسطس 1990 المتعلق بالمالية العمومية الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوغسطس، 1990، المادة 03، ص 1132.

[2] قانون 05/88 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988 يعدل ويتمم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 23 جمادى الأولى عام 1408 هـ الموافق لـ 13 يناير 1988م.

[3] القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 06.

ومن القانون 17/84 المادة: 02 يكتسي طابع قانون المالية:

- قانون المالية وقوانين المالية التكميلية والمعدلة.
- قانون ضبط الميزانية.

بصدور القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية الأساسي حدد طبيعة مختلف قوانين المالية الأخرى التي تحكم الميزانية العامة للدولة وتتمثل في: قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي والمعدل وقانون ضبط الميزانية [1].

***قانون المالية السنوي**

تم تعريف قانون المالية السنوي من قبل المشرع بأنه "يقدر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال"[2].

ويعرف أيضا هذا القانون بقانون ربط الميزانية، وقانون المالية الأولى، ويتضمن مختلف النشاطات المالية للدولة سواء فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات أو تنفيذ النفقات العامة ويتميز هذا القانون بتعدد مواده ومرونتها حسب الظروف والأحداث الاقتصادية للدولة، ومنه قانون المالية السنوي هو القانون الذي يقوم بتحديد التوازنات العامة للاقتصاد الوطني من إيرادات ونفقات التي تضمن تحقيق هذا التوازن، بحيث تظهر لنا الموازنة العامة مجموع الإيرادات والنفقات والإيرادات العامة المخصصة لتحقيق خطة الحكومة والتي تتناسب مع أهداف المجتمع.

وبالتالي وبموجب قانون المالية السنوي يتم تخصيص الاعتمادات وذلك بتقسيمها إلى نفقات التسيير والاستثمار ويحدد الأعباء الأخرى من قروض وتسبيقات كما أنه وبناء عليه يتم تبويب بيانات الميزانية حتى تتماشى مع مبدأ وضوح الميزانية لتسهيل تنفيذها، وبالرجوع

---

[1] القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 02.

[2] القانون 17/84، المعدل بقانون 05/88.

للقانون 17/84 المادة 67[1]،والذي ينص على "إحتواء المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين":

ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا الطرق والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي.

ويقترح في القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة، بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة وتقترح في القسم الثاني كذلك[2]:

- الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة.
- الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزانية.
- الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن سبل ووسائل تغطية عجز الموازنة من بين أهم النقاط التي يتناولها قانون المالية الأساسي رغم أنه لا يتطرق لها بشكل مباشر حيث يمكن ملاحظتها من خلال اللجوء إلى القروض بشتى أنواعها، ويتم إلحاق هذا القانون بثلاث جداول رئيسية وهي[3]:

- الجدول "أ" يبين مختلف موارد الدولة وفق التقسيم المعمول به.
- الجدول " ب " يبين الأعباء الخاصة بميزانيات التسيير.
- الجدول "ج" يبين الاعتمادات المخصصة للتجهيزات ذات الطابع النهائي إضافة إلى نفقات الاستثمار التي تتكفل بها مؤسسات القطاع العمومي.

***قانون المالية التكميلي (المعدل)**

يتم إصدار قانون المالية التكميلي أو المعدل خلال السنة المالية من أجل تكملة وتعديل محتوى قانون المالية السنوي. فعند القيام بتنفيذ الموازنة العامة للدولة المقررة في قانون

---

(1) القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 67.

(2) يحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر – تونس، السنة 2014، ص 161.

(3) لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 70، 71.

المالية السنوي قد تحدث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية تؤدي إلى اختلالات وحالة عدم توازن بين الإيرادات والنفقات والتي تؤثر بدورها على البيانات التقديرية فتلجأ الحكومة إلى مشروع مالية معدل يتماشى مع الأوضاع الجديدة.

وتنص المادة 04 من القانون 17/84 على: "يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية"[1]. كما يتم المصادقة على قانون المالية التكميلي من قبل البرلمان بغرفتيه، ويدخل في إطار تكييف وتقييم زيادة الإيرادات مع الواقع الحالي، ومراجعة الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير والتجهيز التي من خلالها التكفل بالمصاريف الإضافية المستجدة من جهة أخرى.

***قانون ضبط الميزانية**

تعرض المادة 05 من القانون 17/84 مفهوما لقانون ضبط الميزانية حيث "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية"[2].

ويتطابق هذا القانون مع الحسابات الختامية والهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل عام وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، كما يعد وسيلة من وسائل الرقابة على تنفيذ الموازنة من قبل البرلمان، والاعتماد عليه في وضع تقديرات الأعوام المقبلة.

وما تجدر الإشارة إليه أنه في التشريع الجزائري لم يحدد تاريخ معين للمصادقة على هذا القانون سواء في القانون 17/84 والقانون 05/88 إلا أن تحضير هذا القانون مرتبط بفكرة طرق التسوية وتحديد فترتها، ولكن عندما نلاحظ كيفية سير قانون ضبط الميزانية في الجزائر نجد أنه يتم المصادقة عليه بعد سنتين من تنفيذ الميزانية فمثلا قانون ضبط الميزانية لسنة 2017 يتم المصادقة عليه من قبل البرلمان سنة 2015، وبالتالي يسجل تأخر ملحوظ على المصادقة على هذا القانون[3].

---

[1] القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 03.

[2] القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 05.

[3] يحسن دردوري، مرجع سابق، ص 162.

2-3 عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017:

الجدول رقم(3-9) تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الإيرادات العامة	59594	79384	74246	80644	101365	105850	89690	92984
النفقات العامة	44 016	57 655	72 445	84 825	91 598	99 841	101 817	103 977
رصيد الموازنة	15578	21729	1801	-4181	9767	6009	-12127	-10993
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الإيرادات العامة (1)	93500	116400	152500	248900	311864	313949	477181	611731
النفقات العامة (2)	119 700	124 500	136500	212 100	420 131	476 627	566 329	759 617
رصيد الموازنة	-26200	-8100	16000	36800	-108267	-162678	-89148	-147886
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات العامة	825157	926668	774511	950496	1578161	1505526	1603188	1974466
النفقات العامة	724 609	845 196	875 739	961 682	1 178 122	1321028	1 550 646	1 639 265
رصيد الموازنة	100548	81472	-101228	-11186	400039	184498	52542	335201
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات العامة	2229899	3082828	3639925	3687900	2902448	3275362	3074644	3403108
النفقات العامة	1 888 930	2 052 037	2 453 014	3 108 669	4 191 053	4 246 334	4 466 940	5 731 407
رصيد الموازنة	340969	1030791	1186911	579231	-1288605	-970972	-1392296	-2328299
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الإيرادات العامة	3804000	3895300	3927800	4552500	5011600	6047900		
النفقات العامة	7058200	6 024 100	6 995 800	7 656 300	7 297 500	7 282 600		
رصيد الموازنة	-3254200	-2128800	-3068000	-3103800	-2285900	-1234700		

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (3-6):

تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

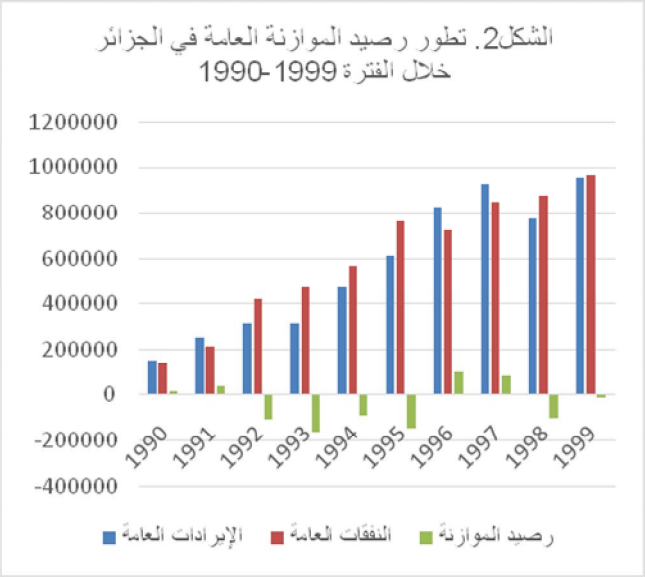

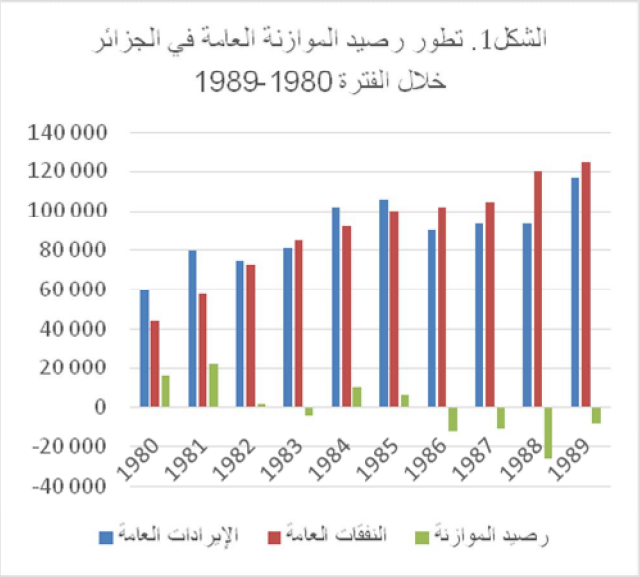

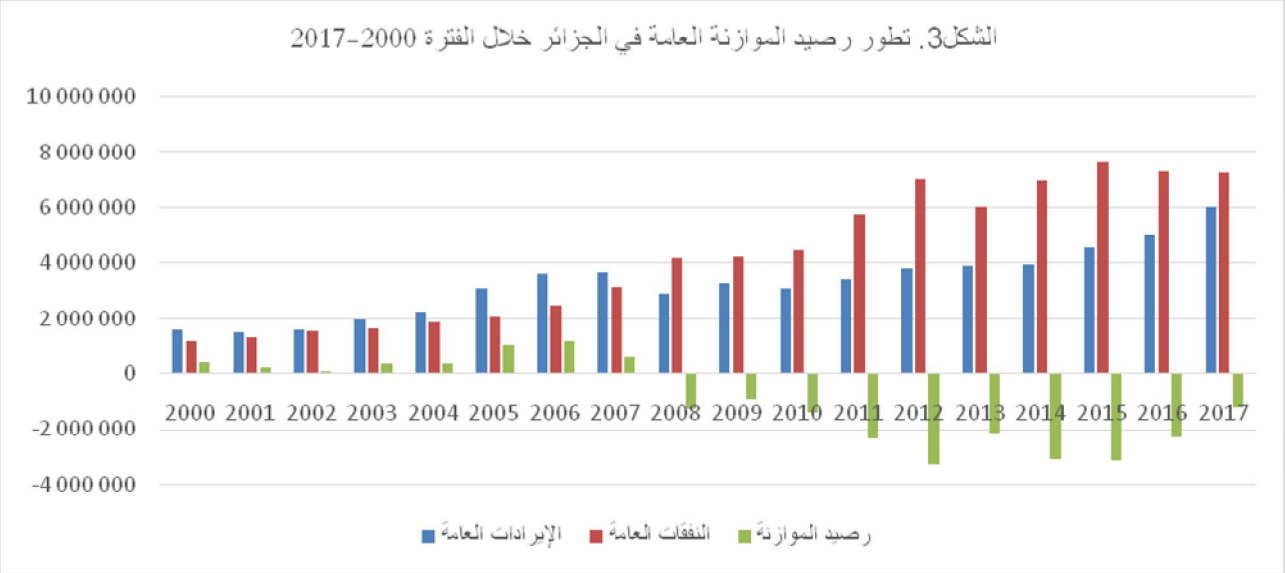

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-9)

مقارنة بالإيرادات العامة، لتسجل فائضا في العامين المواليين، لتعرف ابتداء من عام 1986 عجزا استمر إلى غاية 1989 بسبب أزمة انخفاض سعر البترول الذي أثرت على الحصيلة المالية للإيرادات العامة.

***الفترة 1990-1999:** عرفت هذه المرحلة تقلبات في رصيد الموازنة العامة بين العجز والفائض، حيث حققت فائضا في عامي 1990 و1991 مبلغ 16000 مليون دينار جزائري و36800 مليون دينار جزائري على التوالي، ثم سجلت عجزا خلال الفترة (1992-1995)، حيث بلغ عجز الموازنة عام 1993 مبلغ 162678 مليون دينار جزائري وهو أكبر عجز سجل في هذه الفترة، كما سجل رصيد الموازنة العامة تحسنا خلال عامي 1996 و1997 ليسجل فائضا على التوالي قدر ب 100548 مليون دينار جزائري و81472 مليون دينار جزائري، وفي عامي 1998، 1999 عاد ظهور عجز الموازنة من جديد وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي تدهور الحصيلة المالية للجباية البترولية التي تراجعت بنسبة 32.97 عام 1998 مقارنة بعام 1997، ثم ارتفعت بنسبة 47.96 عام 1999 ليسجل عجزا قدر ب 11186 مليون دينار جزائري عام 1999.

***الفترة 2000-2017:** حققت الموازنة العامة فائضا خلال الفترة 2000-2007 بلغ 400039 مليون دينار جزائري عام 2000 ليرتفع إلى 1030791 مليون دينار جزائري عام 2005 ثم إلى 1186911 مليون دينار جزائري عام 2006 ثم ينخفض الفائض إلى 579231 مليون دينار جزائري عام 2007، كما عرفت هذه المرحلة عجزا في الموازنة العامة ابتداء من عام 2008، حيث بلغ 1285900 مليون دينار جزائري، و970972 عام 2009، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية، وبرغم من استعادة أسعار النفط عافيتها وذلك ابتداء من عام 2010 إلا أن عجز الموازنة سجل تزايدا مستمرا خلال باقي الفترة حيث بلغ أقصاه عام 2012 ب 3254200 مليون دينار جزائري، وذلك راجع إلى الارتفاع المحسوس في النفقات العمومية التي بلغت 7058200 مليون دينار جزائري عام 2012، وهي الفترة التي عرفت زيادات معتبرة في أجور الموظفين ومراجعة الأنظمة التعويضية بأثر رجعي من عام 2008، وبرغم من التطور المستمر من عام إلى أخر للإيرادات، إلى أنها غير كافية لتغطية النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من تزايد الإيرادات العمومية، هذا ما ينتج عنه التزايد المستمر لعجز الموازنة من عام إلى أخر، كما نلاحظ من خلال الشكل

الارتفاع المستمر لنسبة عجز الموازنة خلال الفترة 2009-2015 باستثناء عام 2013 بسبب تراجع حجم نفقات التسيير وذلك بعد الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر الرجعي، وكذلك تراجع المخصصات المالية لنفقات التجهيز وهذا راجع إلى انتهاء مرحلة المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية حيث تراجعت كل من نفقات التسيير والتجهيز بالنسب التالية 13.61 في المائة و16.83 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2012، وبرغم السعر المرتفع لأسعار النفط خلال الفترة 2011-2013 والذي تجاوز 100 دولار للمتوسط السنوي إلى أنه لم تستطع الإيرادات العامة مواكبة حجم النفقات العامة، حيث نجد أن معدل تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة بلغ 59 في المائة عام 2011،53 في المائة عام 2012 و64 في المائة عام 2013، فيما شهد عام 2013 انخفاضا معتبرا في النفقات الجارية سمح بتراجع العجز إلى 2128800 مليون دينار جزائري ، ليعاود العجز الاتساع في عام 2014 ليبلغ 2068000 مليون دينار جزائري تزامنا مع التراجع المسجل في أسعار البترول، وفي عام 2015 تجاوز عجز الموازنة العمومية 3103800 مليون دينار جزائري غير انه تراجع في عام 2016 إلى 2285900 مليون دينار جزائري في ظل الزيادة المسجلة في إيرادات الجباية العادية و تراجع نفقات التسيير، وتراجع العجز إلى 1234700 مليون دينار جزائري في نهاية عام 2017.

3-3 آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

سوف نتطرق إلى أهم الآليات المعتمدة في تمويل وعلاج عجز الموازنة من قبل الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة، ومن أبرزها صندوق ضبط الإيرادات والتمويل الغير تقليدي، حيث يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أحد الآليات المستحدثة من قانون المالية التكميلي لعام 2000، وكان الهدف منه هو تخفيض الدين العمومي وتمويل عجز الموازنة.

3-3-1 صندوق ضبط الموارد ودوره في علاج عجز الموازنة

*** تعريف صندوق ضبط الموارد**

نصت المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000 على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" حيث يضم

هذا الحساب باب الإيرادات وباب النفقات، يسجل في باب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتج عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق أما في باب النفقات يقيد كل ما يتعلق بعمليات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي[1]، حيث أن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب، كما تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة لصندوق، من خلال القانون رقم 03-22 المتعلق بقانون المالية لعام 2004، حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 10 المذكورة سلفا وذلك من خلال إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بالإضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة[2]، وقد عدلت كذلك بموجب المادة 25 من الأمر 06-04 المؤرخة في 15 جويلية عام 2006، يسجل في باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما في باب النفقات تمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري. إلى أن قانون المالية لعام 2017 ألغى عتبة الرصيد الأدنى الأقصى والإجباري المرتبطة بصندوق، والمقدرة ب 740 مليار دينار جزائري، وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط منذ السداسي الثاني من عام 2014 مما أثر على رصيد الصندوق وبالتالي زواله.

[1] المادة 10من قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1421 الموافق 27يونيو سنة، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2] المادة 66 من القانون 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004.

الجدول رقم: (3-10) دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة 2017-2000

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	صندوق ضبط الإيرادات	تمويل عجز الموازنة	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2000	453,24	0	0	221,1	232,14
2001	356	0	0	184,46	171,54
2002	198,04	0	0	170,06	27,98
2003	476,09	0	0	156	320,09
2004	944,39	0	0	222,7	721,69
2005	2090,5	0	0	247,83	1842,67
2006	3640,7	91,5	0	618,11	3022,59
2007	4669,8	531,9	607,95	314,45	3215,5
2008	5503,6	758,1	0	465,43	4280,07
2009	4680,7	364,2	0	0	4316,5
2010	5634,7	791,9	0	0	4842,8
2011	7143,1	1761,4	0	0	5381,7
2012	7917	2283,2	0	0	5633,8
2013	7695,9	2132,4	0	0	5563,5
2014	7373,8	2965,7	0	0	4408,1
2015	4960,4	2886,5	0	0	2073,9
2016	2172,4	1387,9	0	0	784,5
2017	784.4	784,4			0

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة لتوقعات والسياسات.

من خلال الجدول أعلاه توضح لنا المعطيات أن الدولة لم تلجئ خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2005 إلى الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 10 من القانون التكميلي لعام 2000، حيث اقتصرت على سداد المديونية العمومية، وبعد التعديلات التي مست القانون بموجب المادة 25 من الأمر 06-04 المؤرخة في 15 جويلية عام 2006، لجأت الحكومة إلى الاقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة شريطة أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وذلك ابتداء من عام 2006، ومنه يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات بدأ استخدامه لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة منذ عام 2006،كما سجل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2013 أكبر قيمة لموارده وذلك تزامنا مع التحسن الحاصل في أسعار المحروقات، والتي قدرت ب 4842.8 مليار دينار جزائري عام 2010 لتصل إلى 5563.5 دينار جزائري عام 2013، كما نلاحظ أنه خلال الأعوام الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة

انخفض رصيد الصندوق بصفة تدريجية وذلك ابتداء من عام 2014 حيث اقتصرت استخداماته على تمويل عجز الموازنة العامة فقط، إذ بلغ رصيده 4408.1 مليار دينار جزائري، و 2073.9 مليار دينار جزائري عام 2015، أما عام 2016 فقد سجل رصيد الصندوق أقل قيمة قدرت ب 784.5، كما تما إلغاء العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الإجباري الخاص بالصندوق من خلال قانون المالية 2017، من أجل تغطية جزء من عجز الموازنة لعام 2017 وثم ترصيده نهائيا.

1-3-3 القرض السندي

تصدر الحكومات السندات من أجل تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك لتمويل المشروعات القومية الكبيرة، وتمويل المشروعات الاقتصادية التي تدر ريعاً يغطي قيمة السندات، وبناء الجامعات والمدارس والمستشفيات، كما يمكن اللجوء إليها من أجل إعادة بناء المشروعات التحتية والحيوية التي تتضررت في ظروف الحرب. وعادة ما يكون استحقاق هذه السندات طويل الأمد.

ومن بين الإجراءات المعلن عنها من طرف الحكومة من أجل رفع المداخل وعدم اللجوء للمديونية الخارجية، تم إنشاء القرض السندي من أجل النمو الاقتصادي لمدة اكتتاب بستة أشهر مع سندات بمعدلي فائدة محددة طبقا لفترة السداد، مدة سداد 3 سنوات بسعر فائدة 5 % ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5.75 % ويندرج القرض السندي ضمن مجموع الموارد الداخلية التي تحوزها الدولة. حيث أكدت الحكومة أنه تم جمع 568 مليار دينار جزائري منذ انطلاق عملية القرض السندي من أجل النمو الاقتصادي في 17 ابريل إلى غاية 16 أكتوبر 2016، أي ما يعادل 5 ملايير دولار[1].

*** العراقيل التي تواجه القرض السندي**

رغم الميزات العديدة التي يتميز بها القرض السندي، إلا أن هناك العديد من المساوئ المرتبطة باختياره تتمثل في الآتي:

---

[1] بن خالدي فضيل وآخرون،" **أهمية ودور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة – حالة الجزائر -**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09، العدد:01، 2019.

- هناك العديد من الآثار السلبية الناجمة عن التوسع في تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق طرح أذونات الخزانة قصيرة الأجل، والسندات الحكومية طويلة الأجل، إذ إنه يؤدي إلى تصاعد حجم الدين العام الداخلي وتصاعد أعباء خدمة هذا الدين، مما يشكل الضغط على الموازنة العامة.

- عدم تمكن المصارف الإسلامية من توظيف الأموال الفائضة لديها في شراء سندات الدين العام، إذ أن المبادئ التي تستند إليها تمنعها من توظيف أموالها في شراء سندات الدين العام، لأنها تمنح الممول عائداً ثابتاً بغض النظر عن النتائج المالية للمشروعات الممولة، ومن ثم سيتم استبعاد المصارف الإسلامية من المشاركة في تمويل خطط التنمية.

- إن سعي الحكومة لخلق موارد بديلة عن النفط أمر محبوب ومطلوب، إلا أن القرض السندي يتضمن نسبة فائدة، وهذا ما يرفضه المواطنين حيث تعتبر الفائدة ربا ومحرمة شرعا.

3-3-3 التمويل الغير تقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر

سجلت الجزائر انخفاض للسيولة النقدية في البنوك وتدني احتياطات الصرف وذلك تماشيا مع الأزمة النفطية لعام 2014، مما أدى إلى انخفاض متوسط سعر البترول الجزائري وبالتالي زيادة في عجز الموازنة العامة، ومع التزايد المستمر للنفقات العامة وكذا الضغوطات المستمرة على صندوق ضبط الإيرادات، حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى الاعتماد على سياسة التمويل الغير تقليدي وذلك عن طريق تعديل قانون النقد والقرض 10/90 تحت قانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 الذي يسمح لبنك الجزائر من تمويل الخزينة العمومية مباشرة ولمدة خمسة سنوات معتمدة على إصدارات نقدية جديدة، وفقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 11/03 المؤرخ في26 أوت 2003 المتعلقة بقانون النقد والقرض المعدل والمتمم.

*** أسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي:**

من بين أسباب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي نجد:

- التراجع في أسعار النفط.

- انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- تأكل احتياط الصرف الجزائري.
- زيادة عجز الموازنة.
- الضغوطات المستمرة على صندوق ضبط الإيرادات.

II تحليل الميزان التجاري:

تميزت فترة الثمانينات باضطرابات اقتصادية وذلك راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط خاصة في عام 1986 حيث وصل البرميل الواحد 13 دولار مقابل 36 دولار في 1980، بالإضافة إلى التدهور في قيمة الدولار، ولدراسة وضعية التجارة الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة تتطلب منا الوقوف على مجموعة من المؤشرات تتعلق بتحليل الميزان التجاري وهيكل الصادرات والواردات، وكذا تنويع الصادرات الخارجية.

II-1 تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية في التجارة الخارجية حيث يبين الوضع الاقتصادي لأي بلد فيما يخص معاملاته اتجاه العالم الخارجي، وذلك من خلال صادراته وارداته، حيث أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما يتحدد رصيده من خلال الفرق بين الصادرات والواردات، وقصد التعرف على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة من الثمانينيات حتى 2017 قسم إلى ثلاثة فترات.

1-1 الفترة 1980-1989

جدول رقم: (3-11) تطور رصيد الميزان تجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيانات / السنوات	الصادرات X / قيمة الصادرات	الواردات M / قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الواردات X/M*100
1980	52.648	40.519	12.129	%130
1981	62.837	48.780	14.057	%129
1982	60.478	49.384	11.094	%122
1983	60.722	49.782	10.942	%122
1984	63.758	51.257	12.501	%124
1985	64.564	49.491	15.073	%130
1986	34.935	43.394	8.459-	%81
1987	41.736	34.153	7.583	%122
1988	45.421	43.427	1.994	%105
1989	71.937	70.072	1.865	%103

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-7):

تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-1989

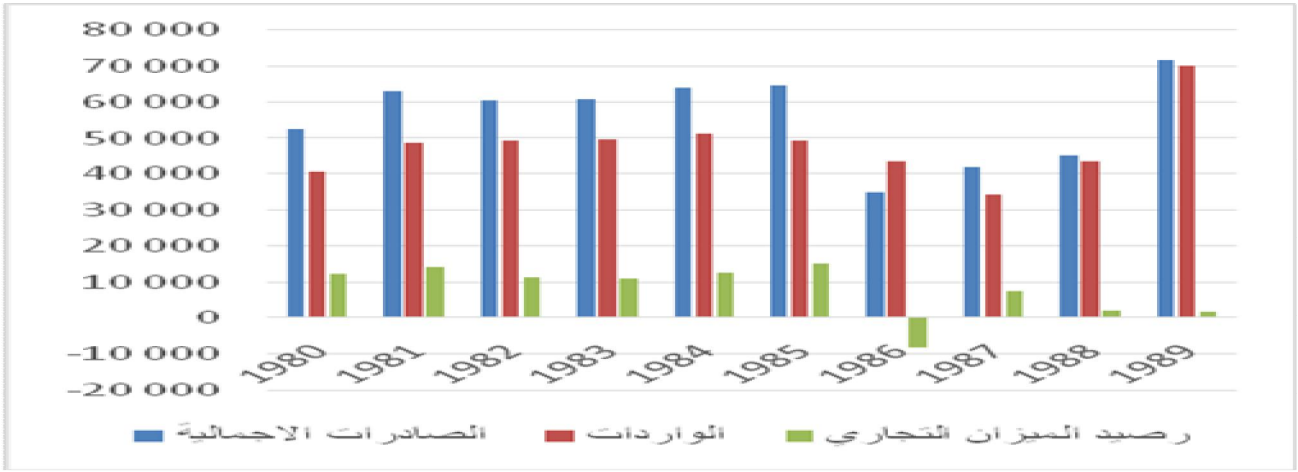

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-11)

من خلال أرقام الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري بلغ أكبر فائض له عام 1985 برصيد 15073 مليون دينار جزائري، جراء ارتفاع أسعار البترول المكون الأساسي للصادرات، كما أعطى الميزان التجاري فائضا للفترة السابقة، حيث تطور من 12129 مليون

دينار جزائري عام 1980 إلى 14057 مليون دينار جزائري عام 1981 ليسجل أدنى تراجع له عام 1983 ب 10940 مليون دينار جزائري، كما نلاحظ أن معدل تغطية الصادرات للواردات قد تراجع من 130 % عام 1980 إلى 122 % المائة عامي 1982 و1983، غير أن الانهيار الذي شهدته أسعار البترول عام 1986 أدى إلى تهاوي الفائض التجاري ليسجل رصيد الميزان التجاري عجزا قيمته 8459 مليون دينار جزائري وأدنى معدل لتغطية الصادرات للواردات بنسبة 81 %، ومنه نلاحظ أن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول قد يؤثر مباشرة في الميزان التجاري الجزائري.

1-1-1 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-1989

جدول رقم: (3-12) تطور الصادرات الجزائرية ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات الاجمالية	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات النسبة %
1980	52 648	51 715	933	98
1981	62 837	61 677	1 160	98
1982	60 478	59 391	1 087	98
1983	60 722	59 824	898	99
1984	63 758	62 297	1 461	98
1985	64 564	63 299	1 265	98
1986	34 935	34 003	932	97
1987	41 736	40 700	1 036	98
1988	45 421	42 934	2 487	95
1989	71 937	68 927	3 010	96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-8):

تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-1989

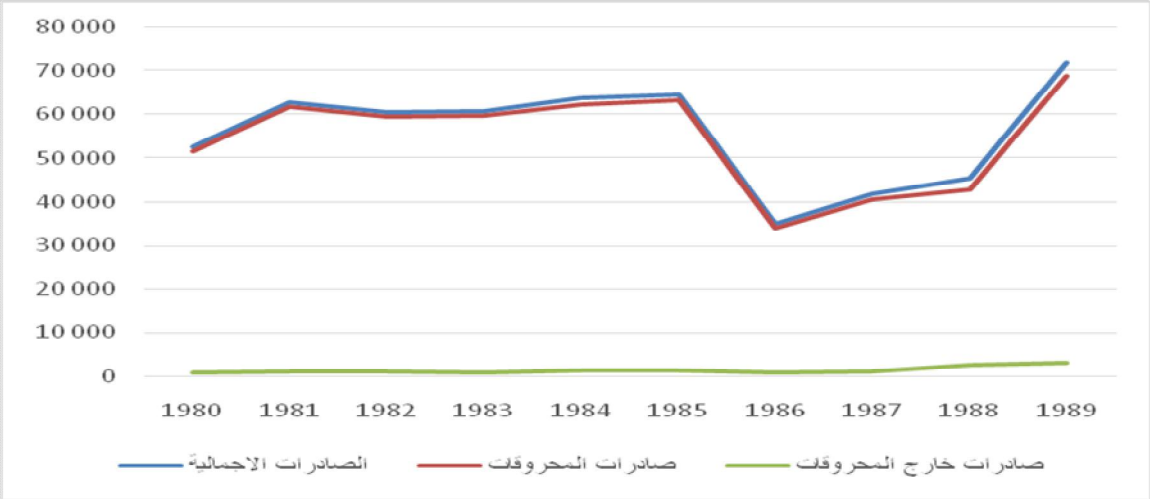

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-12)

بالنسبة للصادرات فقد استقرت في حوالي 60 مليون دينار جزائري خـــلال الفتـــرة 1981-1985 فيما اختلف بالنسبة لعام 1980 إذ بلغت 52648 مليون دينار جزائري، ثم بدأت بالتراجع خلال عام 1986 نتيجة انخفاض أسعار البترول لتصل إلى 13 دولار للبرميل، لتعاود الارتفاع مرة أخرى عام 1989 بمقدار 71937 مليون دينار جزائري.

2-1-1 هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-1989

الشكل رقم (3-9):

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-1989

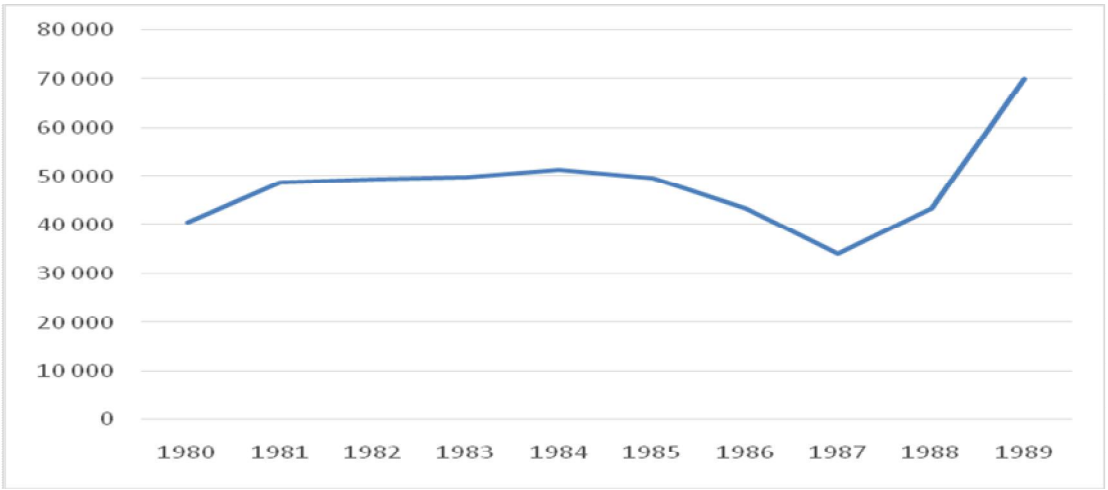

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-11)

أما الواردات فهي أيضا عرفت استقرار في حوالي 49 مليون دينار جزائري خـــلال السنوات 1981، 1982، 1983، 1985 إلا أنها اختلفت بالنســـبة للســـنوات 1980 و1984 حيث بلغت على التوالي 40519 مليون دينار جزائري 51257 مليون دينار جزائري، ومـــع بداية 1986 تراجعت الواردات بفضل انخفاض أسعار البترول وكذلك السياسة المتبعـــة مـــن طرف الدولة من أجل تقليص الواردات، لتسجل ارتفاع مرة أخـــرى عـــام 1989 بمقـــدار 70072 مليون دينا جزائري.

2-1 الفترة 1990-1999

جدول رقم: (3-13) تطور رصيد الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيانات / السنوات	الصادرات X / قيمة الصادرات	الواردات M / قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الواردات %
1990	122.279	86.018	35.261	141
1991	233.589	139.241	94.348	168
1992	249.010	188.547	60.463	132
1993	239.552	205.035	34.517	117
1994	324.338	340.142	-15.804	95
1995	498.451	513.193	-14.742	97
1996	740.811	498.326	242.485	149
1997	791.767.50	501.579.90	290.188	158
1998	588.875.60	552.358.60	36.517	107
1999	840.516.50	610.673.00	229.844	138

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-10):

تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999

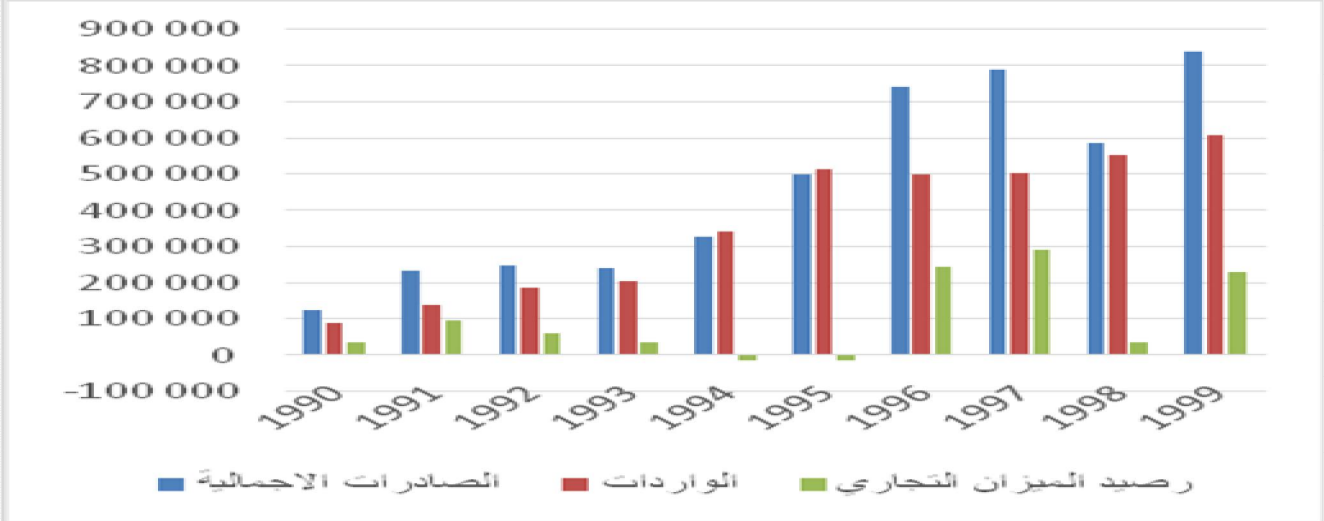

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-13)

من خلال الجدول (11) والشكل رقم ... نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري خلال هذه الفترة سجل تذبذبات ما بين الارتفاع والانخفاض قدرت قيمة الرصيد بداية الفترة ب 35261 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1999 ب 229844 مليون دينار جزائري هذا تبعا للارتفاع والانخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما يلاحظ أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنتي 1994 و1995 أين عرف رصيدا سلبيا،كما سجل عام 1996 فائض في الميزان التجاري بمقدار 242485 مليون دينار جزائري بعدما كان في حالة عجز في السنتين السابقتين، وذلك راجع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول من 16.86 دولار للبرميل عام 1995 إلى 20.29 دولار للبرميل عام 1996 وارتفاع معدل التغطية إلى149 %أما الفترة الممتدة من عام 1997 إلى 1999 فإن الميزان التجاري قد سجل فائضا، كما تراجع رصيد الميزان التجاري لسنة 1998 إلى 36517 مليون دينار جزائري مقابل 290188 مليون دينار جزائري عن 1997، وبأدنى مستوى في معدل التغطية حيث بلغ 107% عام 1998، وذلك راجع لانخفاض أسعار البرميل من البترول حيث بلغ أدنى مستوى له بمعدل سنوي 12.28 دولار للبرميل، وفي عام 1999 بلغ رصيد الميزان

التجاري 229844 مليون دينار جزائري بارتفاع قدر بنسبة 84 % مقارنة بعام 1998، ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 138 %.

1-2-1 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999

جدول رقم: (3-14) تطور الصادرات الجزائرية ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات الاجمالية	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات النسبة %
1990	122 279	118 600	3 679	97
1991	233 589	226 800	6 789	97
1992	249 010	237 545	11 465	95
1993	239 552	228 120	11 432	95
1994	324 338	311 362	12 976	96
1995	498 451	473 064	25 387	95
1996	740 811	682 139	58 672	92
1997	791 767,50	762 710	29 058	96
1998	588 875,60	566 616	22 260	96
1999	840 516,50	811 267	29 250	97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-11):

تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999

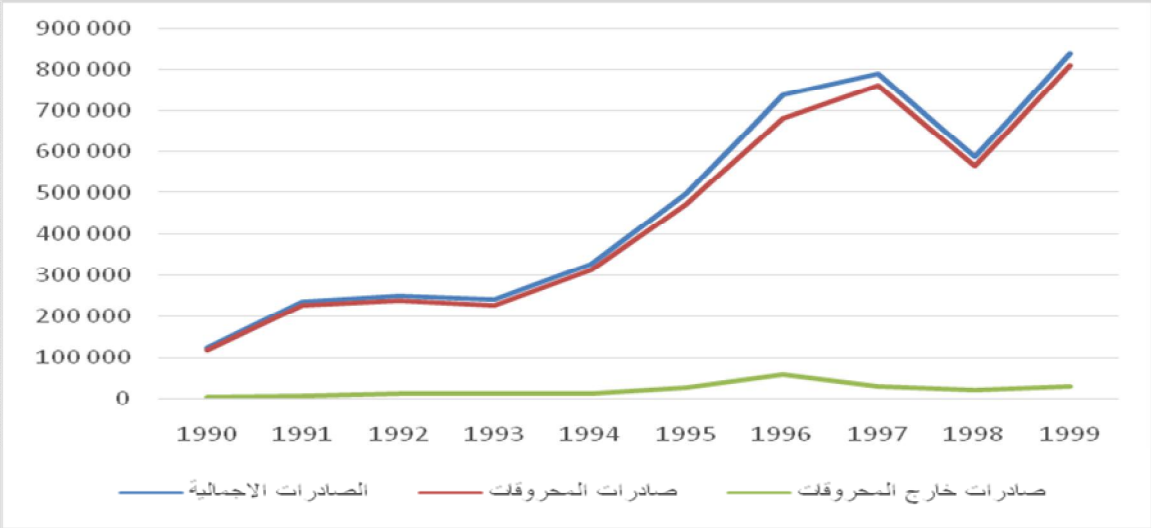

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-14)

بالنسبة للصادرات نلاحظ أن الصادرات بلغت سنة 1990 مقدار 122.279 مليون دينار جزائري هذا راجع إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول الذي بلغ 22.26 دولار للبرميل، لتعود إلى الانخفاض في السنوات اللاحقة حيث بلغت سنة 1994و 1995 مقدار 10.26 دولار أمريكي هذا بسبب تأثر أسعار البترول بأزمة الخليج 1991، هنا سعت الدولة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وأبرمت اتفاقيتي التمويل مع صندوق النقد الدولي (الأول سنة 1989 والثاني 1991)، لتعاود الصادرات الجزائرية لتعرف ارتفاعا محسوسا ابتداء سنة 1996 بقيمة 740.811 مليون دينار جزائري وهذا راجع إل الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول باستثناء سنة 1998 اثر الأزمة الأسيوية والتي تراجعت فيها أسعار المحروقات، كما يلاحظ سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية فقد مثلت نسبة 97% في أغلب السنوات أما الصادرات خارج المحروقات فنسبتها لا تكاد تذكر حيث حققت 58672 مليون دينار جزائري سنة 1996 بنسبة 8% وتعتبر أعلى قيمة لها خلال الفترة، هذا رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات، من جهة أخرى فان قيمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بقيمة الصادرات الكلية رغم

الإصلاحات المنتهجة التي تهدف إلى ترقية الصادرات خـــارج المحروقـــات الـــتي انتهجتـــها السلطات الجزائرية خلال المرحلة.

1-2-2 هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999

الشكل رقم (3-12):

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999

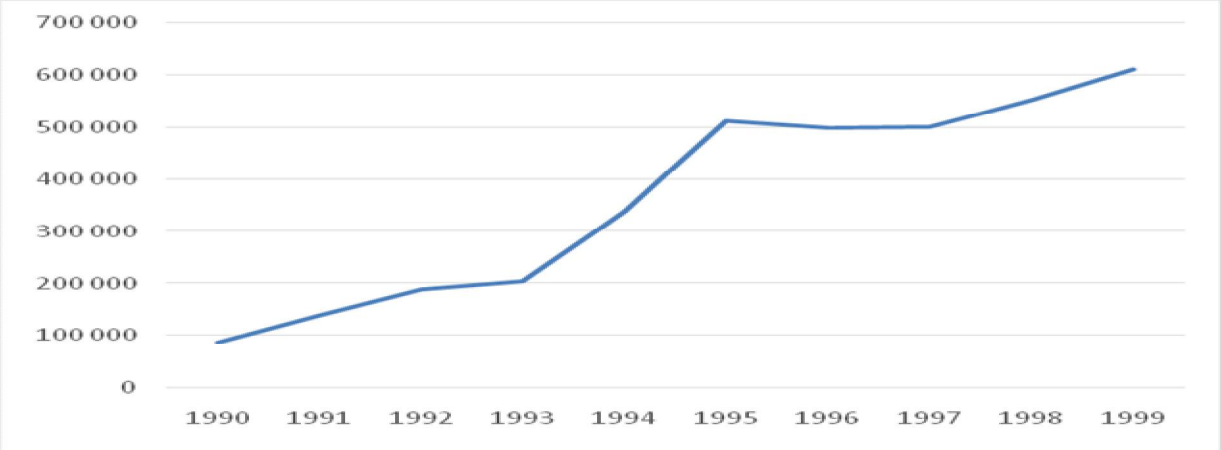

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-13)

من خلال الشكل نلاحظ تذبذب في معدلات نمو الواردات خلال بداية الفترة، وسجلت الواردات في 1994 و1995 زيادة معتبرة في حجمها قدرت ب340142 و513196 على التوالي أين عرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا.كما سجل فائض في الميزان التجاري بمقدار 242485 مليون دينار جزائري عام 1996 بعدما كان في حالة عجز كما أشرنا سابقا، وذلك راجع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول وانخفاض في قيمة الواردات بنسبة 97.1 %وارتفاع معدل التغطية من 97 % إلى 149 %.كما تراجع رصيد الميزان التجاري لعام 1998 إلى 36517 مليون دينار جزائري مقابل 290188 مليون دينار جزائري عام 1997، نتيجة زيادة الواردات ب10 % وانخفاض محسوس في إيرادات الصادرات ب27.9 % بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (أقل من 12دولار)، وبخسارة كلية تقدر ب 3 مليار $، كما كان على الجزائر أن تسدد 5.4 مليار دولار كديون عليها (180 مليار دينار جزائري)، وأن معدل التغطية يكاد يكون متعادلا، وأن الصادرات من غير المحروقات لم تتمكن أبدا من أن تتجاوز5 % من إجمالي الصادرات.

3-1 الفترة 2000-2017

جدول رقم: (3-15) تطور رصيد الميزان اتجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيانات / السنوات	الصادرات X	الواردات M	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الواردات %
	قيمة الصادرات	قيمة الواردات		
2000	1 657 215,60	690 425,70	966 790	240
2001	1 480 335,80	764 862,40	715 473	194
2002	1 501 191,90	957 039,80	544 152	157
2003	1 902 053,50	1 047 441,40	854 612	182
2004	2 337 447,80	1 314 399,80	1 023 048	178
2005	3 421 548,30	1 493 644,80	1 927 904	229
2006	3 979 000,90	1 558 540,80	2 420 460	255
2007	4 214 163,10	1 916 829,10	2 297 334	220
2008	5 095 019,70	2 572 033,40	2 522 986	198
2009	3 347 636,00	2 854 805,30	492 831	117
2010	4 333 587,40	3 011 807,60	1 321 780	144
2011	5 374 131,30	3 442 501,60	1 931 630	156
2012	5 687 369,40	3 907 071,90	1 780 298	146
2013	5 217 099,80	4 368 548,40	848 551	119
2014	4 917 598,20	4 719 708,30	197 890	104
2015	3 537 186,70	5 193 459,70	-1 656 273	68
2016	3 277 716,40	5 154 776,80	-1 877 060	64
2017	3 928 295,60	5 111 297,60	-1 183 002	77

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-13):

تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

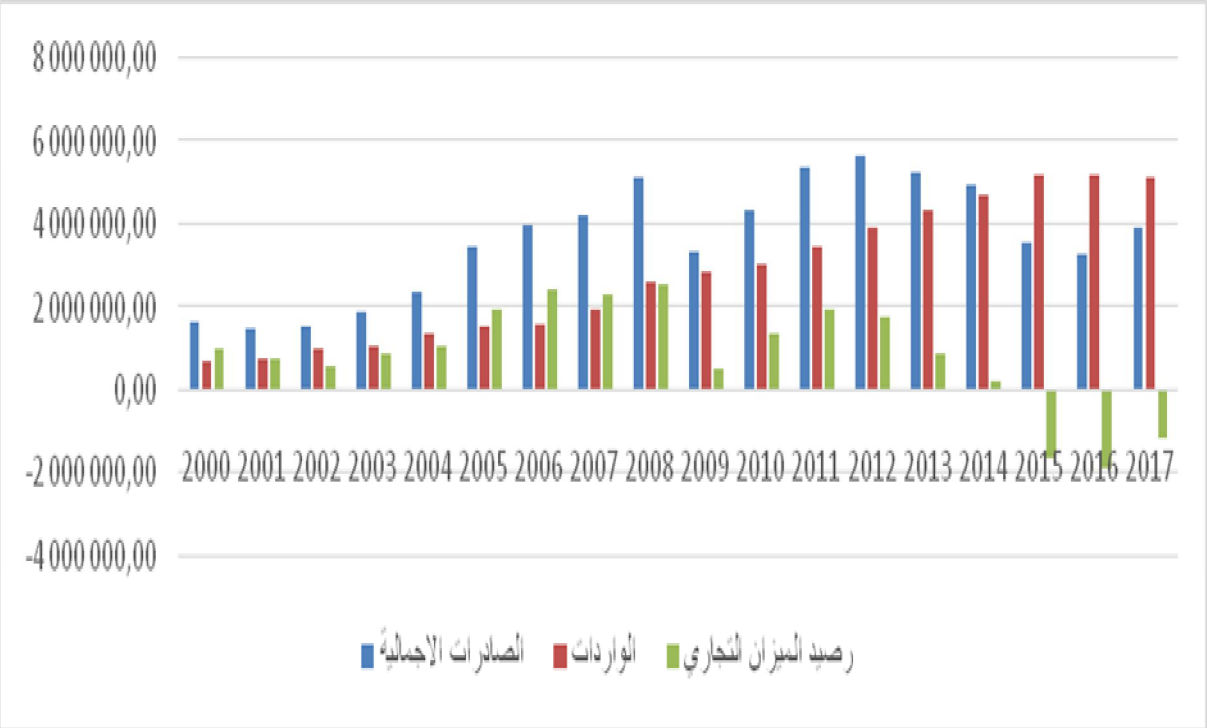

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-15)

لقد عرف الميزان التجاري خلال الفترة 2000 إلى 2017 حالة فائض مستمرة، ويعود ذلك أساسا إلى الطفرة البترولية التي سجلت مستويات قياسية بلغت أقصاها عام 2012 ب 109.45 دولار للبرميل وهو ما ترك أثرا ايجابيا على صادرات المحروقات التي تمثل حصة الأسد في الصادرات الجزائرية وهذا رغم دخول الواردات في نمو متسارع حيث انتقلت من 690425.70 مليون دينار جزائري عام 2000 إلى 5193459.70 مليون دينار جزائري عام 2015، باستثناء الثلاثة سنوات الأخيرة التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا ويعود ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول من 96.29 دولار للبرميل عام 2014 إلى 49.49 دولار عام 2015 ثم إلى 40.68 دولار عام 2016 شهد الميزان التجاري الجزائري تراجعا كبيرا حيث حقق عجزا في رصيده حيث بلغ أدنى مستوى له عام 2016ب 060 877 1 مليون دينار جزائري، وهو ما كان له اثر سلبي على صادرات المحروقات ومن ثم الصادرات ككل. وهو ما نتج عنه تحقيق الميزان التجاري لحالة عجز لم يشهد لها مثيل خلال فترة الدراسة.

1-3-1 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

جدول رقم: (3-16) تطور الصادرات الجزائرية ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات الاجمالية	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات النسبة %
2000	1 657 215,60	1 611 974	45 242	97
2001	1 480 335,80	1 428 968	51 368	97
2002	1 501 191,90	1 441 872	59 320	96
2003	1 902 053,50	1 850 068	51 986	97
2004	2 337 447,80	2 286 309	51 139	98
2005	3 421 548,30	3 355 000	66 548	98
2006	3 979 000,90	3 895 736	83 265	98
2007	4 214 163,10	4 121 790	92 373	98
2008	5 095 019,70	4 970 025	124 995	98
2009	3 347 636,00	3 270 228	77 409	98
2010	4 333 587,40	4 220 106	113 481	97
2011	5 374 131,30	5 223 837	150 295	97
2012	5 687 369,40	5 527 737	159 633	97
2013	5 217 099,80	5 057 547	159 553	97
2014	4 917 598,20	4 709 622	207 976	96
2015	3 537 186,70	3 339 435	197 752	94
2016	3 277 716,40	3 080 035	197 681	94
2017	3 928 295,60	3 714 144	214 152	95

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-14):

تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

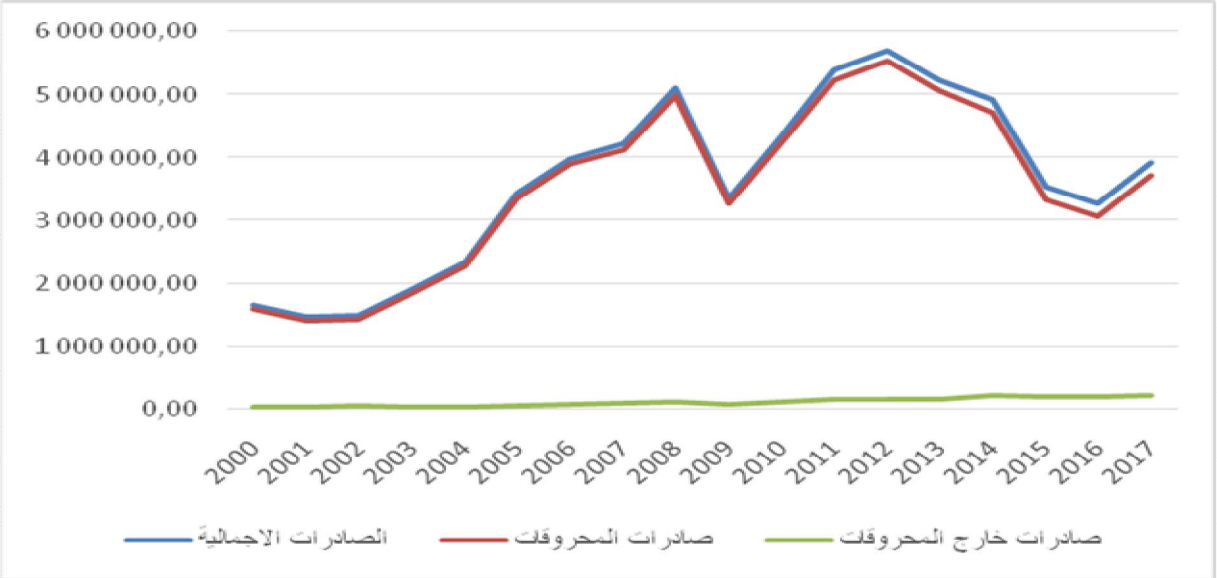

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-16)

ما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات بداية من عام 2000، حيث أن ارتفاع سعر البترول من 17.44 دولار للبرميل عام 1999 إلى 27.60 دولار عام 2000 نتج عنه زيادة في الصادرات ب 97.16%، ومن خلال الجدول والشكل اعلاه يتضح أن قيمة الصادرات واصلت في المنحنى التصاعدي إلى غاية عام 2009 أين انخفضت بالنصف وذلك لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري حيث تقلصت صادرات الجزائر من المحروقات ووانخفضت أسعار النفط من 94.86 دولار للبرميل عام 2008 إلى حوالي 60.86 دولار للبرميل عام 2009 نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية، ثم زادة قيمة الصادرات من 4333587.40 مليون دينار جزائري عام 2010 إلى حوالي 5374131.30 مليون دينار جزائري عام 2011 بزيادة قدرت ب 24.01% بسبب ارتفاع أسعار البترول وشهد عام 2012 أكبر زيادة للصادرات الجزائرية حيث بلغ 5687369.40 مليون دينار جزائري وذلك جراء ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ معدل سعر البرميل السنوي 109.45 دولار في نفس السنة، ثم بدأت في الانخفاض تبعا لمسار أسعار البترول لتصل عام 2014 إلى 4917598.20

مليون دينار جزائري وفي نهاية السنة انهارت أسعار البترول بأسباب الصراع الاقتصادي المتجدد بين المعسكر الشرقي والغربي، وفي الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، لاحظنا أن الصادرات الكلية انخفضت، رغم ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، ويعود ذلك إلى الانخفاض في الصادرات النفطية وأسعار النفط، وقد سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا خال هذه الفترة، ومن خلال ما سبق يتبين أن الصادرات الكلية تتأثر بصفة مباشرة بالصادرات البترولية، وكذا تذبذبات وتغيرات أسعار النفط.

1-3-2 هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

الشكل رقم (3-15):

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

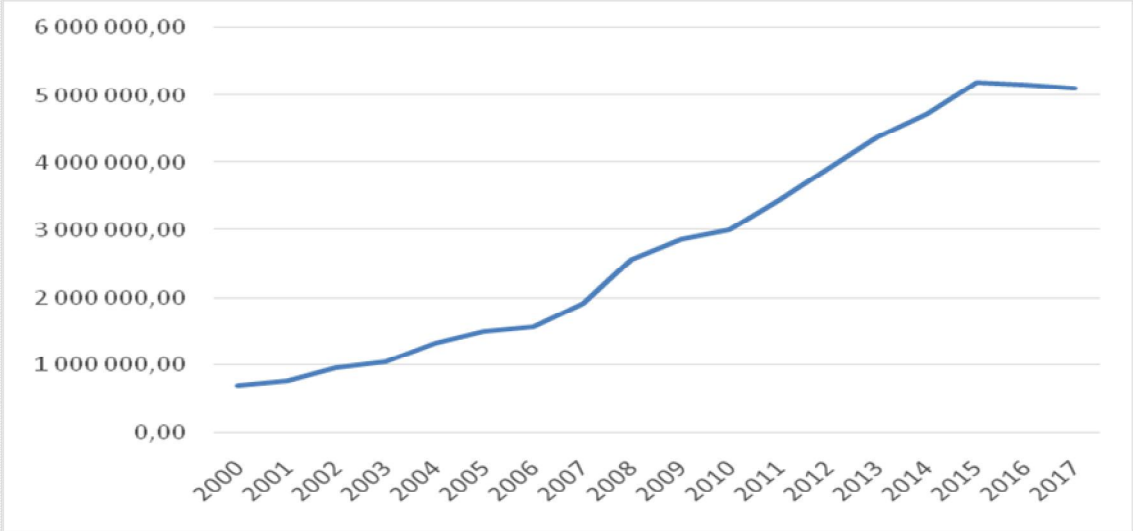

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: (3-15)

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية شهدت تطورا و نموا منذ سنة 2000 و كانت أكبر قيمة لها في سنة 2014 ب4719708.30 مليون دينار جزائري إذ قفزت الواردات الجزائرية من 690425.70 مليون دينار جزائري عام 2000 إلى 4719708.30 مليون دينار جزائري عام 2014، وهذا رجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذت الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية و دخول مرحلة التحرير الكلي وأيضا بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول، ولكن تراجعت قيمتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2015 ، 2016 و2017) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط و سياسة التقشف و تخفيض فاتورة الواردات ومنع استيراد بعض

المنتجات و السلع، أما بالنسبة لمعدل التغطية كما يشير الجدول رقم (14) نلاحظ أنه متذبذب وأن الصادرات الجزائرية تغطي جميع الواردات من سنة 2000 حتى سنة 2014 حيث أن معدل التغطية أكبر من 100 أي بمعنى أن الصادرات أكبر من الواردات، أما في سنت 2015 ، 2016 و2017 نلاحظ أن معدل التغطية أقل من 100 أي أن الصادرات لا تغطي الواردات.

III دراسة قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):

بعد التطرق للدراسة التحليلية لواقع الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر من خلال الفترة المقترحة للدراسة ارتأينا تطبيق نموذج قياسي يعطي الدراسة أكثر دقة وحجج كمية.

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر.

III-1 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر. تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0+\alpha_1 x_{t-1}+ \alpha_2 y_{t-1} + \sum_{J=0}^{k1}\beta_1 \Delta x_{t-J} + \sum_{j=1}^{k2}\beta_2 \Delta y_{t-J}$$

تمثل α0، α1 معلمات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معلمات الفروق الأول (B1,B2) معلمات الفترة القصيرة.

III -2 منهجية ARDL للتكامل المشترك:

نستخدم من خلال هذه الدراسة منهجية ARDL التي قام بتطويرها Pesaran 1997، Shinand and Sun 1998 و Pesaran and al 2001، فمن خلال منهجيتي Johansen وAngel-Granger يشترط أن تكون السلاسل قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن هاتين الطريقتين ينتج عنهما في حالة عينة الدراسة الصغيرة نتائج غير دقيقة، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح لمنهجية ARDL الصدى الواسع في الآونة الأخيرة، ذلك لأن هذه المنهجية

لا تشترط تكامل المتغيرات من نفس الدرجة حيث يمكن دمج خليط من المتغيرات I(0) و I(1) بشرط عدم وجود متغيرات من النوع I(2) في النموذج، كما يمكن الاعتماد عليها في حالة عينة الدراسة الصغيرة، كما تمتاز هذه المنهجية بالفصل بين التأثيرات في المدى القصير والتأثيرات في المدى الطويل.

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج VECM يقدم Pesaran وNarayan منهجا حديثا للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة بBounds test approch أي طريقة اختبار الحدود.

ولأجل اختبار علاقة التكامل المتزامن نعتمد على اختبار Wald للمعلمات، حيث فرضية العدم تقول بعدم وجود علاقة تكامل مشترك تكتب على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تكتب على النحو التالي:

$$H_1 : \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

من اجل اختبار الفرضيتين نعتمد على اختبار Wald للمعلمات الذي من مخرجاته إحصائية فيشرF التي نقوم بمقارنتها مع القيم الحرجة المقترحة من Pesaran 2001 و Narayan 2005، وهذه القيم الحرجة مكونة من حدين –الحد الأدنى والحد الأعلى-، إذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد الأعلى فنقبل الفرضية البديلة والقرار هو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة فيشر أصغر من الحد الأدنى فنقبل فرضية العدم والقرار هو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في حالة وقوع قيمة فيشر بين الحدين فنميز حالتين، حيث إذا كانت معظم المتغيرات من الشكل I(1) فإن القرار هو قبول فرضية العدم أما في حالة العكس فإن القرار هو قبول الفرضية البديلة.

III-3 النموذج القياسي

سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية:

$$BC = C + DB + THH + PP + PIB + \varepsilon$$

حيث:

BC : الميزان التجاري الوحدة مليون دينار جزائري.

DB : عجز الموازنة العامة الوحدة مليون دينار جزائري.

THH: سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة.

PP: سعر البترول الوحدة الدولار الأمريكي.

PIB: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

C : حد ثابت.

III-4 البيانات المستخدمة في تقدير النموذج

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر، هي بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2017)، والتي تم اعتمادها من قاعدة بيانات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات ons، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

III-5 تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

1-5 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Dickey - Fuller Augmented وكذا اختبار PHILLIP –.PERRON

والجدول يوضح الاختبارين:

الجدول (3-17) اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية انظر الملحق رقم"1نتائج اختبار الاستقرارية ل adf pp

المتغير	الفرق	ADF		PP		
		القيمة المحسوبة ADF	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	القيمة الحرجة عند 5 %	القرار
BC	BC	-4.03	-3.57	-1.65	-1.95	عدم رفض H_0
	D (BC)	-5.36*	-1.95	-5.31*	-1.95	رفض H_0
DB	DB	-4.16	-1 .95	-1.25*	-1 .95	عدم رفض H_0
	D(DB)	-2.92 *	-1 .95	-5.39*	-1 .95	رفض H_0
PIB	PIB	1.01*	-1.95	1.32*	-1 .95	عدم رفض H_0
	D(PIB)	-2.99	-1.95	-3.00	-1.95	رفض H_0
PP	PP	-0.61*	-1.95	-0.65*	-1.95	عدم رفض H_0
	D (PP)	- 5.48 *	-1.95	- 5.48*	-1.95	رفض H_0
THH	THH	1.40	-1.95	1.91	-1.95	عدم رفض H_0
	D(THH)	- 3.37*	-1.95	- 3.34*	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEviews10

يتضح من الجدول (اختبار ADF و PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات(نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، عجز الموازنة، سعر البترول، سعر الصرف، الميزان التجاري) بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I ، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TES BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1980 إلى 2017.

2-5 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (VECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$BCC = \alpha + B_1 BCC_{t-1} + B_2 DB_{t-1} + B_3 \mathrm{THH}_{t-1} + B_4 PP_{t-1} + B_4 PIB_{t-1} \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta BCC_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta DB_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 THH_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta PP_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta PIB_{t-p}$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H0 : \beta1=\beta2=\beta3= \beta4= \beta5=0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H1 : \beta1\neq\beta2\neq \beta3= \beta4= \beta5=0$$

والجدول رقم (02) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Wald احصائية F لنموذج ARDL

الجدول(3-18) اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (انظر الملحق رقم: 2)

الإصدار	F-statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	7.899		
القيم الحرجة:	الحد الأدنى	الحد الاعلى	
عند مستوى معنوية10%	2.2	3.09	وجود علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 5%	2.56	3.49	
عند مستوى معنوية 1 %	3.29	4.37	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث K=4 فنجد أن القيمة المحسوبة ل F (7.89) أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى

وعند مستوى معنوية 1% 5 % ، 10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

3-5 تقدير العلاقة في المدى الطويل

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ، كما هو موضح في الجدول رقم (03)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (INFORMATION CRITERION AKAIKE)

الجدول(3-19) مقدرات معلمات الأجل الطويل (انظر الملحق رقم: 2)

المتغير التابع BC			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الإحتمال
DB	0.453604	4.097239	0.0005
THH	7021.040	2.840426	0.0095
PIB	-256.2192	-0.754456	0.4586
PP	17333.88	2.305223	0.0310
C	695032.3	0.622750	0.5399

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

نلاحظ من الجدول أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت كما يلي:

أن هناك علاقة طردية معنوية تربط ما بين عجز الموازنة والميزان التجاري بحيث الزيادة ب مليون دينار جزائري من عجز الموازنة تقابلها الزيادة ب 0.45 مليون دينار جزائري من الميزان التجاري، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين سعر الصرف والميزان التجاري بحيث الزيادة ب واحد دولار أمريكي من سعر الصرف تقابلها الزيادة ب 7021.04 مليون دينار جزائري من الميزان التجاري، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين سعر البترول والميزان التجاري بحيث الزيادة ب واحد دولار أمريكي من سعر البترول تقابلها الزيادة ب 17333.88 مليون دينار جزائري من الميزان التجاري، و العلاقة العكسية غير المعنوية التي تربط ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في المدى الطويل.

4-5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.78) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الميزان التجاري يستغرق فترة و نصف حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 78% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-20). نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (انظر الملحق رقم:3)

المتغير التابع D(BCC)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الإحتمال
D(DB)	0.065526	1.127868	0.2715
D(THH)	-423.1829	-0.062634	0.9506
D(THH(-1))	-4433.621	-0.546859	0.5900
D(THH(-2))	-26184.09	-3.519036	0.0019
D(PP)	38812.84	14.51744	0.0000
D(PP(-1))	14329.68	3.795361	0.0010
D(PP(-2))	8096.498	2.559764	0.0179
CointEq(-1)*	-0.787978	-7.626670	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

ونلاحظ من الجدول أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية و غير المعنوية التي تربط ما بين عجز الموازنة والميزان التجاري في المدى القصير، وكذلك العلاقة العكسية و المعنوية التي تربط ما بين سعر الصرف المؤخر بفترتين والميزان التجاري، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين سعر البترول والميزان التجاري في المدى القصير.

5-5 اختبار استقرار النموذج (stabilité test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه

يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL، والشكل رقم (07):

الشكل رقم (3-16) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

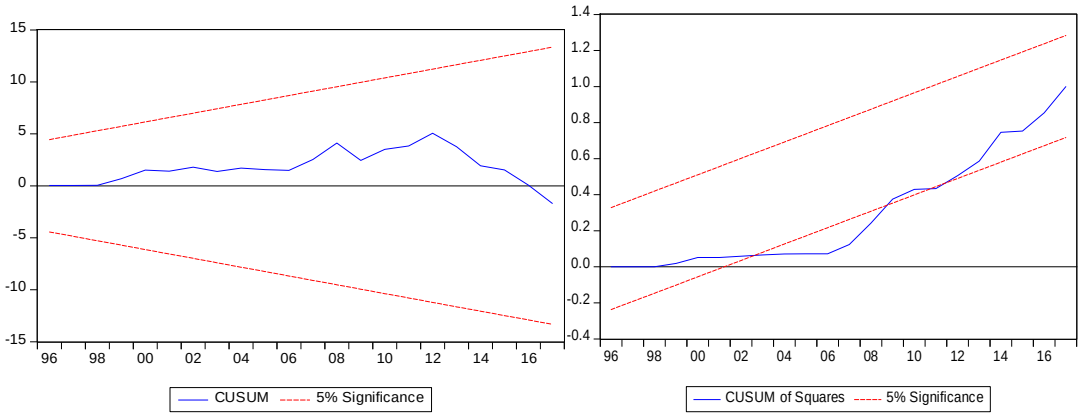

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

حيث نلاحظ أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، أما بالنسبة لإحصائية CUSUMSQ فنلاحظ خروج المنحنى على مجال الثقة خلال الفترة 2002-2008 نتيجة لوجود تغيرات هيكلية ثم العودة إلى حالة الاستقرار، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

III-6 اختبارات تشخيص النموذج

1-6 اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3-21). نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	0.511189	Prob. F(1,32)	0.4798
Obs*R-squared	0.534599	Prob. Chi-Square(1)	0.4647

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.51 باحتمال 0.47 وهو أكبر من 5 % وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.46) وهو أكبر من 5 % فانه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2-6 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LMوهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل Durbin Watson على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرا نجر (Breusch-Godfrey Serial corrélation LM).

الجدول (3-22) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	**1.144348**	**Prob. F(2,20)**	**0.3384**
Obs*R-squared	**3.593945**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.1658**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 1.14 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.33) وهو أكبر من (5 %) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

وطالما أن احتمال Obs*R-squaredالمحسوبة يساوي (0.16) وهو أكبر من (5 %) فانه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-6 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبارJarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera عام 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (.Eviews) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Beraوالاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-17)نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

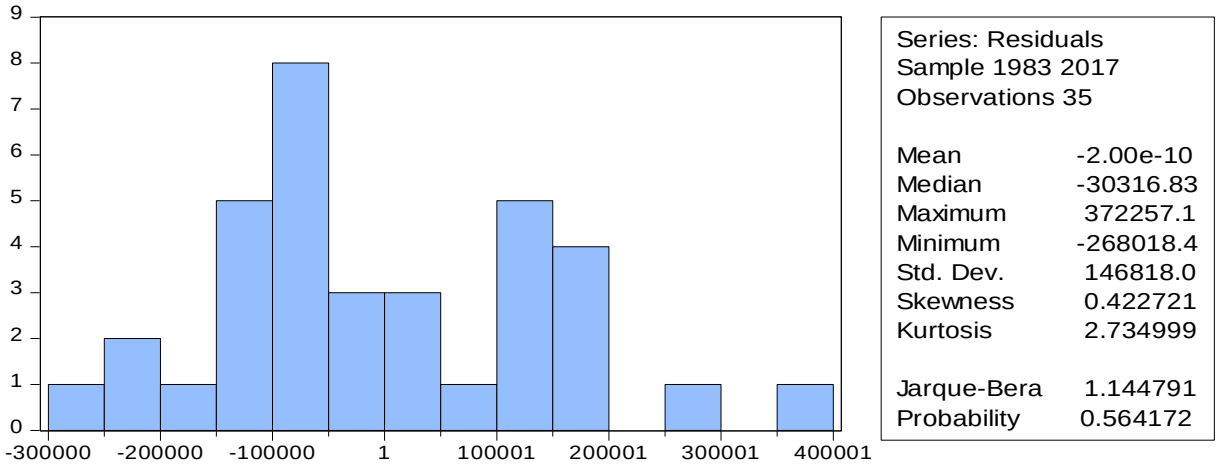

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.56) وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

III-7 إختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل toda- yamamoto:

استخدمت دراسة TODA AND YAMMAMOTO (1995) طريقة مطورة MWALD لاختبار والد TEST WALD على قيود نموذج VAR (K) حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس(F) و(χ2) من اجل الحكم على فرضية العدم، و لقد أثبتت دراسة AND DORAN (1996) RAMBALDI أن طريقة MWALD لاختبار سببية جرانجر GRANGER CAUSALITY من الممكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير(VAR (K+d max و تمثل d max أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها، ثم يتم تقدير اختبار والد المعدل لاختبار سببية جرانجر GRANGER CAUSALITY بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهريا (SUR) Seemingly Unrelated Régression و تتميز هذه الطريقة كما ذكر (1997) Zapata and Rambaldi بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك (أي يمكن إجراء الاختبار حتى في غياب علاقة تكامل مشترك)[1].

أظهرت نتائج هذا الاختبار كما هي موضحة في **الملحق رقم 04**كما يلي:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة العامة إلى الميزان التجاري في المدى الطويل.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من سعر البترول إلى عجز الموازنة العامة في المدى الطويلة.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه مابين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

---

[1] بن معمر عبد الباسط، **"العلاقة بين استهلاك الطاقة الكهربائية والنمو الاقتصادي في الوطن العربي دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017"**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص209.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري خلال الفترة 1980-2017 في الجزائر، بالتطرق إلى ماهية الموازنة العامة ومختلف أنواعها واستعراض مختلف التطورات التي عرفها مضمون الموازنة العامة والميزان التجاري وكذا الطرائق التي تبنتها الجزائر لعلاج عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري الذي كان نتاج انهيار أسعار البترول، كذلك نتيجة ارتفاع حجم النفقات العامة لتمويل البرامج التنموية، وتقليص حجم الإيرادات العامة نتيجة لتبني سعر مرجعي في تقدير تلك الإيرادات أقل من السعر الجاري للبترول، كما حقق الميزان التجاري نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة، وذلك بتحقيقه للفائض التجاري، وهذا الفائض راجع أساسا إلى عاملين أساسيين هما زيادة صادرات المحروقات من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وعلى ضوء ذلك حاولنا إسقاط الجانب النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري على واقع اقتصاد الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة (ARDL)، ومن ثم قمنا بتقديم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في تقدير هذا النموذج على حسب ما أملته علينا النظرية الاقتصادية وما تم استخدامه في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وحسب طبيعة اقتصاد الجزائر، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية: عجز الموازنة، سعر الصرف، سعر البترول، نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل، وكذلك وجود علاقة طردية معنوية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في المدى الطويل، وكذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة العامة إلى الميزان التجاري في المدى الطويل وهو ما يتماشى مع النظرة الكيترية ، وبما أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الموارد النفطية حيث تمثل نسبة الجباية البترولية أكثر من ستون في المائة من الموازنة العامة، كما أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من خمسة وتسعون في المائة ومنه فإن متغير سعر البترول هيمن على متغيرات الدراسة، وبما أن كل من الموازنة العامة والميزان التجاري تتحكم بها عوامل خارج سيطرة الحكومة، أي التغيرات في أسعار البترول مما يتطلب تنويع مصادر الدخل مع إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في اقتصاد نفطي، وأخذت الجزائر كحالة تطبيقية. واعتمد البحث على بيانات سنوية غطت الفترة 1980-2017 وعالج البحث الأساس النظري للعلاقة بين العجزين الذي تفسره فرضيتين متميزتين: المقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين إضافة إلى افتراض تأثر عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة. والتكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري.

حيث أن موضوع العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة ليست على صعيد الدول النامية فقط، بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا، وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، وهو ما سمي في ذلك الوقت بالعجز التوأم أو العجز المزدوج. كما تشهد المناقشات المتعلقة بالعجز التوأم انتعاشًا مع تطور الاختلالات الخارجية والداخلية في العالم، ويمكننا القول بأن تحليل أثر الموازنة العامة على الميزان التجاري يبين مدى الأثر المتبادل بين السياستين المالية والتجارية في أي اقتصاد، بمعنى أن أي تغير في أحدهما قد يؤثر على الآخر بنفس الاتجاه.

وانطلاقا من موضوع الدراسة، تطرقنا إلى معرفة الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة، وذلك من خلال ماهية عجز الموازنة العامة مبادئها ومختلف أنواعها، وكذا مواقف أهم مدارس الفكر الاقتصادي من عجز الموازنة العامة، مع الأسباب المؤدية إلى حدوثه وأنواعه وكذا مصادر تمويله وطرق علاجه، بالإضافة إلى معرفة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتطرق إلى ماهية الميزان التجاري. كما تطرقنا إلى وضعية الاقتصاد الجزائري ابتداء من مرحلة التخطيط المركزي مرورا بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وصولا إلى المرحلة الحالية، وكان الاهتمام بأدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة وتأثيرها على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات، ومن ثم إسقاط الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017، وذلك

بتحليل تطور مضمون الموازنة العامة، بالإضافة إلى تحديد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، والذي يتمثل أساسا في صندوق ضبط الموارد، وذلك بالتطرق إلى مفهومه وإسهامه النسبي في تمويل عجز الموازنة العامة، تم إنشاء القرض السندي من أجل النمو الاقتصادي لمدة اكتتاب ستة أشهر والعراقيل التي واجهته، وسياسة التمويل الغير تقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر.ثم حاولنا إبراز دور عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري من خلال قياس أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2017.

وقد سعينا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيف يؤثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر؟ حيث تمت معالجتها عبر ثلاثة فصول وهذا انطلاقا من الفرضيات التي تمت صياغتها في مقدمة البحث وذلك بهدف إثبات صحتها من عدمها، وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته، تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

1- النتائج

1-1 على المستوى النظري:

- يعتبر العجز المسجل في الموازنة العامة خلال فترة التسعينات ذا طبيعة هيكلية، ناتج عن استمرار عدم مواكبة النمو في الإيرادات العامة للنمو في النفقات العامة، بفعل انخفاض أسعار البترول، وهو ما أدى بالدولة إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية، لمعالجة ذلك العجز؛

- اعتماد الموازنة العامة بشكل أساسي على الجباية البترولية، نتيجة لعدم تمكن الدولة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة العامة؛

- سجلت الموازنة العامة عجزا في رصيدها طيلة الفترة2000-2010 وهو عجز مقصود ناتج عن قيام الدولة بالرفع من حجم نفقاتها العامة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المسطرة، وتخفيض الإيرادات العامة من خلال تبني سعر مرجعي أقل من السعر الجاري للبترول في الأسواق الدولية مع وضع الفائض في صندوق ضبط الموارد؛

- الجزائر وكمثيلتها من الدول النامية تعتبر هي الأخرى مصدرة للبترول وهي عضو من أعضاء منظمة أوبك، وتصديرها للنفط يعني اعتمادها الكبير على مداخيل هذه المادة في تمويل الموازنة العامة، حيث تعتمد في صادراتها بما نسبته أكثر من 97 % على الريع النفطي، حيث هذه السياسة تعتبر سياسة غير آمنة ذلك أن تغير سعر البترول يؤثر على المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة، كما حدث سنة 2014 وذلك لأسباب عالمية أدت إلى تدهور سعر النفط، مما أثر على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير؛

- إن اختلال ميزان التجاري سواء كان فائض أو عجز يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق الدولية؛

- طالما أن كل من الموازنة العامة والميزان التجاري تتحكم بها عوامل خارجية خارج سيطرة الحكومة (التغيرات في أسعار النفط) لذا تبقى السياسة الاقتصادية مالية كانت أو تجارية ذات تأثير ضعيف على الاقتصاد الجزائري، المطلوب هو تنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص الصناعي ولفلاحي وتنمية السياحة؛

- يمكن تفسير اتساع عجز الموازنة في الجزائر نتيجة لزيادة النفقات العامة بسبب توسع الانفاقي الذي شهدته الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية في العقدين الأخيرين، و بارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام وهذا ما شهدته الأعوام الأخيرة من تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي كان صمام أمان لسد عجز الموازنة ومن ثم ارتفاع مستوى الواردات. لذلك، فإن زيادة العجز في موازنة العامة الناجمة عن زيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بسبب ارتفاع مستوى الواردات؛

- فيما يتعلق بالجانب التحليلي الوصفي خلصنا إلى أن الاقتصاد الجزائري يتميز ببنية هيكلية خاصة تعتمد على تطور أسعار البترول في الأسواق الدولية وبالتالي فالنسبة الأكبر من الصادرات يمثلها قطاع المحروقات، وهو ما يعرض الميزان التجاري إلى اختلالات كما أن الانفتاح التجاري يبقى ضعيفا؛

- رغم الإصلاحات التي انتهجتها الدولة والوفرة المالية التي تغلب عليها الإيرادات النفطية غير أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لازال ضعيفا يحتاج إلى تدابير أكثر فعالية وصرامة؛

- إن السياسة الانفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم ...الخ بالإضافة إلى كتلة الأجور وسوء استعمال النفقة العامة وتبديد الأموال العمومية بشتى الطرق، أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل في أغلب سنوات الدراسة وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق استثمارات جديدة؛

- هيمنت الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات طيلة مدة الدراسة، فلم تبقى للصادرات غير النفطية سوى نسبة متدنية، وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة قد أدت إلى تحقيق فوائض مهمة في الميزان التجاري الجزائري، إلا أنها تعكس تشوها في هيكل التجارة الخارجية؛

- شهدت الاستيرادات الخارجية نموا طوال فترة الدراسة، مما يعكس الارتباط المباشر مع ما تحقق من نمو في حجم الصادرات من جهة، وارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى، وتهيمن على تلك الاستيرادات الطبيعة الاستهلاكية تعويضا لضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية المحلية في تلبية الطلب المحلي، وقد مثل هذا الاتجاه توافقا ما بين نمو النفقات العامة وعلاقته بنمو الاستيرادات الخارجية ضمن تداخل واضح ما بين السياستين المالية والتجارية؛

- وفقا لمؤشرات الإيرادات العامة، فإنها اتسمت بنمو متصاعد، إلا انه كان متذبذبا للاعتمادية المفرطة على عوائد الصادرات النفطية، مما يعطي انطباعا واضحا على ريعية الاقتصاد الجزائري، وما يرتبط به من حالات عدم الاستقرار والتأثر بالمتغيرات الدولية؛

- ترتبط النفقات العامة في الجزائر بمصادر ريعية أكثر منها بالمصادر السيادية، وعلى الرغم من النمو المتسارع لتلك النفقات العامة إلا أن هيمنة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز كانت هي السمة السائدة، مما عمق درجات الانكشاف نحو الخارج؛

- إن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز والذي يعني خلق كمية إضافية من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية وبدون غطاء يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد وخاصة في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛

- سجل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014 فائضا وذلك بسبب ارتفاع أسعرا النفط في السوق العالمية، ولكن مع انخفاض أسعاره سنوات 2015، 2016 و2017 سجل رصيد الميزان التجاري عجزا.

2-1 على المستوى التطبيقي:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة العامة إلى الميزان التجاري في المدى الطويل؛

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من سعر البترول إلى عجز الموازنة العامة في المدى الطويلة؛

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه مابين سعر الصرف والنمو الاقتصادي؛

- تأييد وجهة النظر الكيترية، التي تفرض وجود علاقة بين عجزا الموازنة العامة والميزان التجاري وان السببية تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري، ورفض فرضية التكافؤ الريكاردي؛

- إن السياسة المالية المتشددة لخفض العجز في الموازنة العامة سيكون لها تأثير ايجابي على الميزان التجاري الجزائري، مما يعكس أهمية السياسة المالية في السياسة العامة للحكومة وتبعية السياسة التجارية لها؛

- بما أن الجزائر بلد اقتصاده ريعي يرتبط بأسعار النفط لذا يمكن القول أن هذه الأخيرة هيمنت على متغيرتي الدراسة بالاعتبار أن الصادرات الجزائرية تعتمد بنسبة كبيرة على النفط أما إيرادات الموازنة العامة فتخضع للجباية البترولية أساسا؛

- يمكن أن يؤدي تنسيق السياستين المالية والتجارية من خلال ترشيد الإنفاق العام، فضلا عن ترشيد الواردات أن تقلل من حدة الاعتمادية على الخارج؛

- الإجراءات المؤدية لتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة ستؤدي بدورها لتقليص العجز في الميزان التجاري. كما أن ارتباط هذين العجزين بالعائدات النفطية واتساعهما عند انخفاض تلك العائدات وتقلصهما عند ازدياد تلك العائدات، يوحي بضرورة تنويع مصادر الدخل حتى لا يكون أداء الاقتصاد الجزائري رهين بتقلبات العائدات النفطية التي يتحدد مستواها نتيجة للقوى الاقتصادية والسياسية المؤثرة في سوق النفط العالمية؛

- اعتماد سياسة تخفيض عجز الموازنة العامة كوسيلة لتخفيض عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال ضبط المستوردات حيث أن إتباع سياسة هادفة لتخفيض عجز الموازنة العامة مع ترشيد النفقات ستساهم بتخفيض عجز الميزان التجاري، وتزداد فعالية هذه السياسة كلما قل الاعتماد على الموارد النفطية.

مما سبق نستنتج أن نتائج الدراسة تشير إلى أن تخفيض عجز الموازنة العامة تساعد في تحسين العجز في الميزان التجاري على المدى الطويل، ومنه الإجابة على إشكالية الدراسة أي عجز الموازنة العامة له أثر على الميزان التجاري في المدى الطويل، وبما أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الموارد النفطية حيث تمثل نسبة الجباية البترولية أكثر من ستون في المائة من الموازنة العامة، كما أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من خمسة وتسعون في المائة ومنه فإن متغير سعر النفط هيمن على متغيرات الدراسة، وبالنظر لتأثر الإنفاق العام بالعائدات النفطية، ودور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي وأثره على مستوى الدخل، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق العام سيؤدي عبر آلية المضاعف إلى زيادة مستوى الدخل، ومن ثم ارتفاع مستوى الواردات. لذلك، فإن زيادة العجز في موازنة العامة الناجمة عن زيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بسبب ارتفاع مستوى الواردات. وبما أن كل من الموازنة العامة والميزان التجاري تتحكم بها عوامل خارج سيطرة الحكومة، أي التغيرات في أسعار البترول يتطلب تنويع مصادر الدخل مع إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، كما أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة السببية بين العجزين هي باتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري وهو ما يتماشى مع النظرة الكيترية، كما أن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة قد يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية. وكقاعدة عامة فإن تخفيض

العجز تدريجيا يتطلب أن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام وأن يكون معدل نمو الموارد أكبر من معدل نمو الإنفاق العام بما يتيح زيادة في الموارد السيادية .

2- اختبار الفرضيات:

- توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة العامة إلى الميزان التجاري في الجزائر، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**

- توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية معنوية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

3- التوصيات:

- إن الإجراءات والسياسات الاقتصادية المؤدية لتقليص عجز الموازنة العامة ستؤدي حتما بدورها لتقليص العجز في الميزان التجاري؛

- إن ارتباط عجز الموازنة العامة في الجزائر بالإيرادات النفطية، واتساع هذا العجز عند انخفاض هذه الإيرادات وتقلصه عند ازدياد تلك الإيرادات، يوحي بضرورة تنويع مصادر الإيرادات، وذلك حتى لا يكون أداء الاقتصاد الجزائري وعجز الموازنة العامة رهنا بتقلبات الإيرادات النفطية؛

- وفقا للصفة الريعية للاقتصاد الجزائري ينبغي أن يكون التعاطي مع هذا الاقتصاد باعتماد أسلوب التخطيط المرحلي لضمان درجة عالية من حالات الاستقرار والتوازن والتنوع بعيدا عن التذبذب والتأثر بالمتغيرات الخارجية؛

- فيما يتعلق بأدوات السياسة المالية ينبغي توجيه وربط تيارات الإنفاق العام بمتطلبات النمو والتنمية أكثر من ربطها بالبنود التقليدية للموازنة العامة؛

- العمل على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية لغرض زيادة نسبة مساهمتها في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري عن طريق الصادرات، وهذا يتحقق من خلال الدعم

التدريجي للدولة لهذه القطاعات إلى أن تصل المستوى الذي تتمكن من خلاله الوقوف بوجه المنافسة الخارجية، ومنه تبني الجزائر سياسات متعددة هدفها تنويع مصادر الدخل، كتشجيع القطاع الصناعي والزراعي والسياحي؛

- من اجل علاج عجز الموازنة العامة يجب التأثير في الإنفاق العام سواء بترشيده أو تخفيضه من جهة أو زيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى؛

- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية القوية، خاصة في ظل الوضع الحالي لموازنة الدولة.

4- آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب، إذ بإمكانها أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية أخرى ويمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر المواضيع التالية:

- الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة في الجزائر.
- العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر.
- العلاقة بين سعر الصرف والعجز في الموازنة العامة في الجزائر.
- أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في الجزائر.
- مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في الجزائر وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية.
- عجز الموازنة العامة في الجزائر وأثره في ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخول.
- عجز الموازنة العامة وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم : 1نتائج اختبار الاستقرارية ل adf pp

Null Hypothesis: BCC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.035086	0.0186
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BCC)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1989 2017
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCC(-1)	-1.645809	0.407875	-4.035086	0.0008
D(BCC(-1))	1.020852	0.354093	2.883001	0.0099
D(BCC(-2))	1.025082	0.337365	3.038496	0.0071
D(BCC(-3))	1.099061	0.331069	3.319736	0.0038
D(BCC(-4))	1.170462	0.339432	3.448295	0.0029
D(BCC(-5))	1.159451	0.288225	4.022720	0.0008
D(BCC(-6))	1.604084	0.283917	5.649836	0.0000
D(BCC(-7))	1.499168	0.353210	4.244413	0.0005
D(BCC(-8))	1.193478	0.380061	3.140226	0.0057
C	-877472.4	451977.4	-1.941408	0.0680
@TREND("1980")	71239.56	28150.17	2.530698	0.0209

R-squared	0.692163	Mean dependent var	-40861.93
Adjusted R-squared	0.521143	S.D. dependent var	667669.6
S.E. of regression	462024.2	Akaike info criterion	29.20632
Sum squared resid	3.84E+12	Schwarz criterion	29.72495
Log likelihood	-412.4916	Hannan-Quinn criter.	29.36875
F-statistic	4.047252	Durbin-Watson stat	1.969752
Prob(F-statistic)	0.004893		

Null Hypothesis: BCC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.511889	0.5166
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BCC)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCC(-1)	-0.153037	0.101222	-1.511889	0.1395
C	39602.85	106382.5	0.372268	0.7119

R-squared	0.061305	Mean dependent var	-32300.84
Adjusted R-squared	0.034485	S.D. dependent var	589081.2
S.E. of regression	578834.8	Akaike info criterion	29.42796
Sum squared resid	1.17E+13	Schwarz criterion	29.51504
Log likelihood	-542.4173	Hannan-Quinn criter.	29.45866
F-statistic	2.285807	Durbin-Watson stat	1.669310
Prob(F-statistic)	0.139540		

Null Hypothesis: D(BCC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.296467	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BCC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:51
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCC(-1))	-0.926252	0.174881	-5.296467	0.0000
C	-29381.53	101175.6	-0.290401	0.7733

R-squared	0.452077	Mean dependent var	19225.83
Adjusted R-squared	0.435962	S.D. dependent var	804968.8
S.E. of regression	604551.4	Akaike info criterion	29.51631
Sum squared resid	1.24E+13	Schwarz criterion	29.60429
Log likelihood	-529.2936	Hannan-Quinn criter.	29.54702
F-statistic	28.05256	Durbin-Watson stat	1.942786
Prob(F-statistic)	0.000007		

Null Hypothesis: BCC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.400135	0.8444
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.14E+11
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.55E+11

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BCC)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:51
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCC(-1)	-0.133658	0.107761	-1.240315	0.2234
C	132885.2	196257.9	0.677095	0.5029
@TREND("1980")	-5388.821	9488.274	-0.567945	0.5738

R-squared	0.070127	Mean dependent var	-32300.84
Adjusted R-squared	0.015428	S.D. dependent var	589081.2
S.E. of regression	584519.2	Akaike info criterion	29.47257
Sum squared resid	1.16E+13	Schwarz criterion	29.60319
Log likelihood	-542.2426	Hannan-Quinn criter.	29.51862
F-statistic	1.282063	Durbin-Watson stat	1.716935
Prob(F-statistic)	0.290538		

Null Hypothesis: BCC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.511889	0.5166
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.17E+11
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.17E+11

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BCC)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:51

Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCC(-1)	-0.153037	0.101222	-1.511889	0.1395
C	39602.85	106382.5	0.372268	0.7119

R-squared	0.061305	Mean dependent var	-32300.84
Adjusted R-squared	0.034485	S.D. dependent var	589081.2
S.E. of regression	578834.8	Akaike info criterion	29.42796
Sum squared resid	1.17E+13	Schwarz criterion	29.51504
Log likelihood	-542.4173	Hannan-Quinn criter.	29.45866
F-statistic	2.285807	Durbin-Watson stat	1.669310
Prob(F-statistic)	0.139540		

Null Hypothesis: D(BCC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.234605	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.45E+11
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.68E+11

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BCC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:52
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCC(-1))	-0.926252	0.174881	-5.296467	0.0000
C	-29381.53	101175.6	-0.290401	0.7733

R-squared	0.452077	Mean dependent var	19225.83
Adjusted R-squared	0.435962	S.D. dependent var	804968.8
S.E. of regression	604551.4	Akaike info criterion	29.51631
Sum squared resid	1.24E+13	Schwarz criterion	29.60429
Log likelihood	-529.2936	Hannan-Quinn criter.	29.54702
F-statistic	28.05256	Durbin-Watson stat	1.942786
Prob(F-statistic)	0.000007		

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.457939	0.8255
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:52
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.055700	0.038204	-1.457939	0.1546
D(PIB(-1))	0.512528	0.155617	3.293527	0.0024
C	174.4600	127.4302	1.369064	0.1805
@TREND("1980")	3.031445	1.815437	1.669816	0.1047

R-squared	0.346776	Mean dependent var	32.62139
Adjusted R-squared	0.285536	S.D. dependent var	90.16342
S.E. of regression	76.21151	Akaike info criterion	11.60934
Sum squared resid	185862.2	Schwarz criterion	11.78529
Log likelihood	-204.9681	Hannan-Quinn criter.	11.67075
F-statistic	5.662587	Durbin-Watson stat	2.097162
Prob(F-statistic)	0.003147		

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.779450	0.8122
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:53
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.025076	0.032172	-0.779450	0.4420
D(PIB(-1))	0.453902	0.186708	2.431075	0.0215
D(PIB(-2))	0.166366	0.200332	0.830451	0.4131
D(PIB(-3))	0.116608	0.190788	0.611192	0.5458
C	103.5899	123.5494	0.838449	0.4086

R-squared	0.338229	Mean dependent var	28.80975
Adjusted R-squared	0.246951	S.D. dependent var	91.30343
S.E. of regression	79.23166	Akaike info criterion	11.71768
Sum squared resid	182052.0	Schwarz criterion	11.94215
Log likelihood	-194.2006	Hannan-Quinn criter.	11.79423
F-statistic	3.705459	Durbin-Watson stat	1.967536
Prob(F-statistic)	0.014840		

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.190144	0.0289
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:53
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.463551	0.145307	-3.190144	0.0031
C	14.86392	13.75045	1.080977	0.2873

R-squared	0.230369	Mean dependent var	-0.480469
Adjusted R-squared	0.207733	S.D. dependent var	86.83404
S.E. of regression	77.29045	Akaike info criterion	11.58697
Sum squared resid	203109.7	Schwarz criterion	11.67494
Log likelihood	-206.5655	Hannan-Quinn criter.	11.61768
F-statistic	10.17702	Durbin-Watson stat	2.071209
Prob(F-statistic)	0.003053		

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.222961	0.8908
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	6744.426
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	15377.44

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:54
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.037517	0.041981	-0.893658	0.3778
C	103.6693	140.7588	0.736503	0.4665
@TREND("1980")	3.918323	1.906346	2.055411	0.0476

R-squared	0.127137	Mean dependent var	31.61068
Adjusted R-squared	0.075792	S.D. dependent var	89.11465
S.E. of regression	85.67101	Akaike info criterion	11.81651
Sum squared resid	249543.8	Schwarz criterion	11.94713
Log likelihood	-215.6055	Hannan-Quinn criter.	11.86256
F-statistic	2.476141	Durbin-Watson stat	1.021149
Prob(F-statistic)	0.099102		

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.015015	0.9511
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7582.463
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19244.53

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:54
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.024778	0.030358	0.816205	0.4199
C	-65.15090	119.4608	-0.545375	0.5890

R-squared	0.018678	Mean dependent var	31.61068
Adjusted R-squared	-0.009359	S.D. dependent var	89.11465
S.E. of regression	89.53070	Akaike info criterion	11.87958
Sum squared resid	280551.1	Schwarz criterion	11.96666
Log likelihood	-217.7722	Hannan-Quinn criter.	11.91028
F-statistic	0.666191	Durbin-Watson stat	0.964670
Prob(F-statistic)	0.419903		

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.252007	0.0250
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5641.935
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6012.571

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:55
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.463551	0.145307	-3.190144	0.0031
C	14.86392	13.75045	1.080977	0.2873

R-squared	0.230369	Mean dependent var	-0.480469
Adjusted R-squared	0.207733	S.D. dependent var	86.83404
S.E. of regression	77.29045	Akaike info criterion	11.58697
Sum squared resid	203109.7	Schwarz criterion	11.67494
Log likelihood	-206.5655	Hannan-Quinn criter.	11.61768
F-statistic	10.17702	Durbin-Watson stat	2.071209
Prob(F-statistic)	0.003053		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.022954	0.5700
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.202833	0.100266	-2.022954	0.0510
C	0.719763	4.390090	0.163952	0.8707
@TREND("1980")	0.415631	0.276214	1.504742	0.1416

R-squared	0.108003	Mean dependent var	0.459189
Adjusted R-squared	0.055532	S.D. dependent var	13.39873
S.E. of regression	13.02139	Akaike info criterion	8.048668
Sum squared resid	5764.922	Schwarz criterion	8.179283
Log likelihood	-145.9004	Hannan-Quinn criter.	8.094716
F-statistic	2.058351	Durbin-Watson stat	1.704261
Prob(F-statistic)	0.143279		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.337113	0.6019
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.099057	0.074083	-1.337113	0.1898
C	4.443068	3.691251	1.203675	0.2368

R-squared	0.048599	Mean dependent var	0.459189
Adjusted R-squared	0.021417	S.D. dependent var	13.39873
S.E. of regression	13.25448	Akaike info criterion	8.059086
Sum squared resid	6148.840	Schwarz criterion	8.146163
Log likelihood	-147.0931	Hannan-Quinn criter.	8.089785
F-statistic	1.787871	Durbin-Watson stat	1.766233
Prob(F-statistic)	0.189812		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.408175	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.934942	0.172876	-5.408175	0.0000
C	0.504842	2.292512	0.220213	0.8270

R-squared	0.462437	Mean dependent var	0.370833
Adjusted R-squared	0.446626	S.D. dependent var	18.48962
S.E. of regression	13.75427	Akaike info criterion	8.134528
Sum squared resid	6432.117	Schwarz criterion	8.222502
Log likelihood	-144.4215	Hannan-Quinn criter.	8.165233
F-statistic	29.24835	Durbin-Watson stat	1.961441
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.408175	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	178.6699
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	178.6699

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/20 Time: 16:59
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.934942	0.172876	-5.408175	0.0000
C	0.504842	2.292512	0.220213	0.8270

R-squared	0.462437	Mean dependent var	0.370833
Adjusted R-squared	0.446626	S.D. dependent var	18.48962
S.E. of regression	13.75427	Akaike info criterion	8.134528
Sum squared resid	6432.117	Schwarz criterion	8.222502
Log likelihood	-144.4215	Hannan-Quinn criter.	8.165233
F-statistic	29.24835	Durbin-Watson stat	1.961441
Prob(F-statistic)	0.000005		

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/20 Time: 02:09
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Dependent variable: BCC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DB	7.266336	2	0.0264
THH	0.733404	2	0.6930
PIB	4.366048	2	0.1127
PP	3.670002	2	0.1596
All	25.81367	8	0.0011

Dependent variable: DB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	2.000234	2	0.3678
THH	0.309014	2	0.8568
PIB	3.338349	2	0.1884
PP	6.650844	2	0.0360
All	20.64098	8	0.0082

Dependent variable: THH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	3.969322	2	0.1374
DB	6.769870	2	0.0339
PIB	7.920848	2	0.0191
PP	3.196223	2	0.2023
All	24.68311	8	0.0018

Dependent variable: PIB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	1.164727	2	0.5586
DB	1.714896	2	0.4242
THH	5.868966	2	0.0532
PP	2.638904	2	0.2673
All	11.01780	8	0.2007

Dependent variable: PP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	2.663173	2	0.2641
DB	3.866549	2	0.1447
THH	0.616599	2	0.7347
PIB	3.694868	2	0.1576
All	14.01914	8	0.0813

الملحق رقم :2 نتائج اختبار منهج الحدود جدول وتقدير العلاقة في المدى الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BCC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/27/20 Time: 21:44
Sample: 1980 2017
Included observations: 35

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	547670.5	928973.5	0.589544	0.5615
BCC(-1)*	-0.787978	0.169140	-4.658727	0.0001
DB(-1)	0.357430	0.113825	3.140168	0.0048
THH(-1)	5532.428	2454.272	2.254203	0.0345
PIB**	-201.8952	287.3185	-0.702688	0.4896
PP(-1)	13658.72	7635.306	1.788890	0.0874
D(DB)	0.065526	0.091810	0.713709	0.4829
D(THH)	-423.1829	10999.95	-0.038471	0.9697
D(THH(-1))	-4433.621	10069.79	-0.440289	0.6640
D(THH(-2))	-26184.09	12734.26	-2.056193	0.0518
D(PP)	38812.84	3402.864	11.40593	0.0000
D(PP(-1))	14329.68	5745.332	2.494143	0.0206
D(PP(-2))	8096.498	4779.650	1.693952	0.1044

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DB	0.453604	0.110710	4.097239	0.0005
THH	7021.040	2471.826	2.840426	0.0095
PIB	-256.2192	339.6079	-0.754456	0.4586
PP	17333.88	7519.393	2.305223	0.0310
C	695032.3	1116070.	0.622750	0.5399

EC = BCC - (0.4536*DB + 7021.0397*THH -256.2192*PIB + 17333.8753*PP + 695032.2969)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.899100	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

			Finite Sample:	
Actual Sample Size	35		n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

الملحق رقم: 3 اختبار نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BCC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/27/20 Time: 21:45
Sample: 1980 2017
Included observations: 35

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DB)	0.065526	0.058097	1.127868	0.2715
D(THH)	-423.1829	6756.456	-0.062634	0.9506
D(THH(-1))	-4433.621	8107.429	-0.546859	0.5900
D(THH(-2))	-26184.09	7440.700	-3.519036	0.0019
D(PP)	38812.84	2673.531	14.51744	0.0000
D(PP(-1))	14329.68	3775.578	3.795361	0.0010
D(PP(-2))	8096.498	3162.986	2.559764	0.0179
CointEq(-1)*	-0.787978	0.103319	-7.626670	0.0000

R-squared	0.941324	Mean dependent var	-34117.03
Adjusted R-squared	0.926112	S.D. dependent var	606107.4
S.E. of regression	164754.3	Akaike info criterion	27.05993
Sum squared resid	7.33E+11	Schwarz criterion	27.41544
Log likelihood	-465.5488	Hannan-Quinn criter.	27.18265
Durbin-Watson stat	1.838362		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.899100	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم: 04 نتائج إختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل toda-yamamoto:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 05/12/20 Time: 02:09

Sample: 1980 2017

Included observations: 36

Dependent variable: BCC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DB	7.266336	2	0.0264
THH	0.733404	2	0.6930
PIB	4.366048	2	0.1127
PP	3.670002	2	0.1596
All	25.81367	8	0.0011

Dependent variable: DB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	2.000234	2	0.3678
THH	0.309014	2	0.8568
PIB	3.338349	2	0.1884
PP	6.650844	2	0.0360
All	20.64098	8	0.0082

Dependent variable: THH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	3.969322	2	0.1374
DB	6.769870	2	0.0339
PIB	7.920848	2	0.0191
PP	3.196223	2	0.2023
All	24.68311	8	0.0018

Dependent variable: PIB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	1.164727	2	0.5586
DB	1.714896	2	0.4242
THH	5.868966	2	0.0532

PP	2.638904	2	0.2673
All	11.01780	8	0.2007

Dependent variable: PP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BCC	2.663173	2	0.2641
DB	3.866549	2	0.1447
THH	0.616599	2	0.7347
PIB	3.694868	2	0.1576
All	14.01914	8	0.0813

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية :

I. الكتب :

1. جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010،

2. جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر، 2000،

3. جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006،.

4. جمال، لعمارة، **"أساسيات الموازنة العامة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2004،

5. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997،

6. حسام علي داوود، أيمن أو خفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002،.

7. حسام عمي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة لمنشر والتوزيع، عمان، 2002.

8. حشيش عادل أحمد ، شهاب مجدي محمود، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 .

9. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، ،2000،

10. داود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011.

11. دنيدني يحي، **المالية العمومية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

12. رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000.

13. رعد خالد، **دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة. دمشق، 2000.

14. رفعت المحجوب، **المالية العامة: " النفقات العامة "**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972،

15. رمزي زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992،

16.زكي رمزي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"**، دار سيناء للنشر، ط1، القاهرة، 1992.

17.زكي رمزي، **انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000،

18.زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الايزاريطة، 2004،

19.سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديث**، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1994،

20.سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الطبعة الرابعة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995.

21.سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، ،2005،

22.سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994،

23.سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، **النقود و التمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض، المملكة السعودية، 2007،

24.طالب محمد عوض، **التجارة الدولية: نظريات وسياسات**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995،

25.عبد الحميد عبد المطلب، السياسات **"الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي. القاهرة":** مجموعة النيل العربية، 2003 .

26.عبد الرحمن محمد السلطان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2018،

27.عبد المجيد حامد دراز،**" السياسات المالية"**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003،

28.عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية –** "ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،بن عكنون ،الجزائر، 2005 .

29.عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،

30.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،

31.عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحميل جزئي و كمي للمبادئ)**، الدار الجامعية، مصر، 2001،

32.عبد المنعم علي السيد، سعد الدين نزار العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004،

33.عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000،.

34.فؤاد حيدر، **علم الاقتصاد العام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،

35.فرهود، د.محمد سعيد، **مبادئ المالية العامة**، جامعة حلب، 1979،

36.فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدارا للكتاب العالمي، عمان الأردن، 2008،

37.لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004،

38.مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، درا الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999،

39.محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009،

40.محمد السانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى ،2007،

41.محمد العناني، **"اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق"**، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول، القاهرة، سنة 1992،

42.محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999،

43.محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار الهومة، الجزائر، ط4، 2008،

44.محمد عبد العزيز ود.علي شفيق، **أصول وقواعد الموازنة العامة**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2003

45.محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000،

46.محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

47.محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993

48.ناصيف، ايمان عطية، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ،دار الفتح للتجليد الفني ، الإسكندرية، 2008.

49.النقيب، فضل النقيب، **الأرض الفلسطينية المحتلة : حالة عجز مزدوج أم عجز موارد قسري ؟**، مؤتمر الأمم المتحدة - أمانة الاونكتاد ،UNCTAD/GDS/APP/2017/1نيويورك وجنيف،2017

50.الوادي محمود حسين،وآخرون، **" الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013،

51.وليد خالد الشايجي،**"مدخل إلى المالية العامة الإسلامية"**، ط ،1دار النفائس، عمان،2005،

52.يوسف ابراهيم، **" النفقات العامة في الاسلام '**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980،

II. **المجلات:**

1.بن خالدي فضيل وآخرون،**" أهمية ودور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة – حالة الجزائر -"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09، العدد:01، 2019

2.تامر أمين، **" اختبار سببية toda-yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018،

3.الجاعوني, فريد, العلي, الذيب, &علاءعبدالله. **" تحليلل علاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري باستخدام أسلوب التكاملالمشترك والعلاقة السببية"** دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة 1990-2009". سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 5، 2013،

4.الجنابي، **اثر عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العرلقي دراسة قياسية للمدة (2003-2011)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 8،

14. حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث وستون، ماي 2007،

15.سالم عبد الحسين سالم، **"عجز الموازنة العامة رؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)"**، العدد 68، جامعة بغداد،

5.سلام كاظم شاني وعلاء حسين فاضل. **"قياس وتحليلا عجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009**،" JOURNAL of ADMINISTRATIVE AND ECONOMICS، العدد 10، 2014،

6.السواعي، خالد محمد, & العزام، أنور أحمد. **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية و المالية و النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري: حالة الأردن**، The Case of Jordan. Jordan Journal of Economic Sciences، 2015،

7.عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، **"الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة "**، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001.

8.عطا لله بن مسعود وعمور حميد، **" تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)"**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد:11-العدد:02، 2019، نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008،

9.فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، **الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة دراسة تحليلية** (1994-2014). *Journal of Economics and Administrative Sciences*, vol. 23, no 101, p. 319-319 ,2017

10. لجلاج، صادق زويد، **واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة من (2003-2012)**، مجلة دنانير، العدد6، 2014،

16.محمد علي القري، **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة البصيرة، العدد 05، الجزائر: دار الخلدونية، 2000.

17.محمد عيسى شحاتين، وآخرون،**" العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري: حالة الأردن للفترة "**، (1980-2010).

18.مسلام كاظم شاني وعلاء حسين فاضل. **"قياس وتحليلال عجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009**"، JOURNAL of ADMINISTRATIVE AND ECONOMICS، العدد 10، 2014، ص 242-263.

19.موساوي،وردة.**"عجز الموازنة العامة وأثرها على أداء ميزان المدفوعات: حالة الجزائر للفترة 1990-2010."**مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06 جوان 2016،

11.نبيل مهدي الجنابي. **"اثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي".** مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 8، 2012،

12.هناء علي حسين القريشي، **"دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق"**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثلاثة وتسعون، 2012،

13.يحياوي عبد الحفيظ، **علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة 2008-2013**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد6، العدد1

III. مذكرات تخرج :

1.آل طعمة، حيدر حسين أحمد محمد، **تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومّة وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)** أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2011.

2.بن معمر عبد الباسط، **"العلاقة بين استهلاك الطاقة الكهربائية والنمو الاقتصادي في الوطن العربي دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2017"**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018،

3.حلمي إبراهيم منشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)**، أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2004،

4.الزبيدي، غُداء جعفر مهدي، **بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة في الدول مع أشارة خاصة إلى العراق**، اطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2013.

5.طارق قدوري، **"مساهمة الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقة للفترة 1990-2014"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2015-2016.

6.غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية -**، أطروحة الدكتوراه، الشلف، الجزائر، 2017،

7. كردودي صبرينة، **"ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2013-2014،

8. لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"**، جامعة بسكرة، الجزائر، **2014**.

IV. قوانين ومواد:

1. قانون 05/88 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق ل 12 يناير 1988 يعدل ويتمم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 23 جمادى الأولى عام 1408 ه الموافق ل 13 يناير 1988م.

2. قانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440ه، الموافق ل 07 يوليو 1984 بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة 10 يوليو 1984، المادة رقم 11.

3. قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوغسطس 1990 المتعلق بالمالية العمومية الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوغسطس، 1990، المادة 03،

4. المادة 10من قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1421 الموافق 27يونيو سنة، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

5. المادة 66 من القانون 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004.

V. باللغة الأجنبية :

1. ABELL, John D. "The role of the budget deficit during the rise in the dollar exchange rate from 1979-1985." Southern Economic Journal, 1990.
2. Alexander Sidney s, Effects of Devaluation on a Trade Balance, IMF Staff papers, Vol II, No 2, Washington,D.C, 1952[1] Barro R.The Ricardian model of budget deficits. In: Rock JM, ed. Debt and theTwin Deficits Debate. Mayfield Publishing Company. Mountain View, California ,United States ، 1991.
3. ALKSWANI, Mamdouh Alkhatib. **"The twin deficits phenomenon in petroleum economy: Evidence from Saudi Arabia. "** In : seventh annual conference, economic research forum (ERF). 2000.
4. ANORUO, Emmanuel et RAMCHANDER, Sanjay. " Currentaccount and fiscal deficits: Evidence from five developing economies of Asia. " Journal of Asian Economics, 1998, vol. 9, no 3,
5. BACHMAN, Daniel David. " Whyis the US current account deficit so large? Evidence from vector autoregressions. " Southern Economic Journal, 1992,.
6. BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi, LAU, Evan, *et al.* " Structural breaks and the twin deficits hypothesis: Evidence from East Asian countries. " *Economics Bulletin*, 2009, vol. 29, no 4.
7. BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi, LAU, Evan, et KHALID, Ahmed M. "Testing twin deficits hypothesisusingVARs and variance decomposition. " Journal of the Asia Pacific economy, 2006, vol. 11, no 3
8. Bernard Guillochon: **Economie international**, 2édition, Paris, dunod,1998,
9. BERNHEIM, B. Douglas. Budget deficits and the balance of trade. Taxpolicy and the Economy, 1988, vol. 2,
10. CHANG, Jui-Chuan et HSU, Z. "**Causality relationships between the twin deficits in the regional economy**". *Department of Economics, National Chi Nan University*, 2009, no 04/06.
11. Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition, du seuil, 2000,

12. CORSETTI, Giancarlo et MÜLLER, Gernot J. " Twin deficits: squaringtheory, evidence and commonsense. " Economic Policy, 2006, vol. 21, no 48,
13. DALY, Vince et SIDDIKI, Jalal U. "The twin deficits in OECD countries: cointegration analysis with regime shifts. " Applied Economics Letters, 2009, vol. 16, no 11.
14. DARRAT, Ali F. "Have large budget deficits causedrising trade deficits?. " SouthernEconomic Journal, 1988,.
15. David . wilfred L **:" Poblic Finance ; Planning And Economic development** ", Macmillon press LTD .Londan and Basing Store.1973
16. DIBOOGLU, Selahattin. " Accounting for US current account deficits: an empirical investigation. " Applied Economics, 1997, vol. 29, no 6,
17. EGWAIKHIDE, Festus O. Effects of budget deficit on trade balance in Nigeria: a simulation exercise. African Development Review, 1999, vol. 11, no 2.
18. Emmanuel Nyahoho, Pierre –Paul Proulux, le commerce international: Théorie, politiques etperspective industrielles, presse de l'université du Québec, Québec, 2006.
19. ENDERS, Walter et LEE, Bong-Soo. " Currentaccount and budget deficits:twins or distant cousins?. " The Review of economics and Statistics, 1990,
20. EVANS, Paul. "**Are consumers ricardian? evidence for the united states"**. *Journal of Political Economy*, 1988, vol. 96, no 5.
21. GRIER, Kevin et YE, Haichun. " Twin sons of different mothers: the long and the short of the twin deficits debate. " Economic Inquiry, 2009, vol. 47, no 4,
22. HOLMES, Mark J. **" Threshold cointegration and the short-run dynamics of twin deficit behaviour. "** Research in Economics, 2011, vol. 65, no 3,
23. HOLMES, Mark J. et PANAGIOTIDIS, Theodore. " Cointegration and asymmetricadjustment: Some new evidence concerning the behavior of the US current account. " The BE Journal of Macroeconomics, 2009, vol. 9, no 1.
24. HOLMES, Mark J., PANAGIOTIDIS, Theodore, et SHARMA, Abhijit. " The sustainability of India'scurrentaccount. " AppliedEconomics, 2011, vol. 43, no 2.
25. IMF :Confronting Budget Deficits ,Economic Issues,N0 3,september 1996

26. ISLAM, M. Faizul. " Brazil's twin deficits: An empirical examination. " Atlantic Economic Journal, 1998, vol. 26, no 2

27. Jacob A. Frenkel, The Mundell Fleming Model, NBER WorkingPaperSeries, No. 2321, July 1987.

28. Jean Luis Muiccheielli, Economie Internationale, 2é édition, Paris,Dalloz,1997,

29. KALOU, Sofia et PALEOLOGOU, Suzanna-Maria. " **The twin deficits hypothesis: Revisiting an EMU country. "** Journal of Policy Modeling, 2012, vol. 34, no 2,

30. KATIRCIOGLU, Salih Turan, FETHI, Sami, et FETHI, Meryem Duygun. **"Twin deficits phenomenon in smallislands: an empirical investigation by panel data analysis. "** Applie dEconomics Letters, 2009, vol. 16, no 15,

31. KAUFMANN, Sylvia, SCHARLER, Johann, et WINCKLER, Georg. "The Austriancurrent accountdeficit: Driven by twindeficits or by intertemporale xpenditure allocation?. " EmpiricalEconomics, 2002, vol. 27, no 3,

32. KEARNEY, Colm et MONADJEMI, Mehdi. " Fiscal policy and currentaccount performance: International evidence on the twin deficits. " Journal of Macroeconomics, 1990, vol. 12, no 2,

33. KHALID, Ahmed M. et GUAN, TeoWee. " Causality tests of budget and currentaccountdeficits: Cross-country comparisons. " EmpiricalEconomics, 1999, vol. 24, no 3,

34. Kim, C. H. & D. Kim, (), **does Korea have Twin Deficits?** Applied Economics Letters, 2006, 13.

35. KIM, Soyoung et ROUBINI, Nouriel. " Twin deficit or twin divergence? Fiscal policy, currentaccount, and real exchange rate in the US. " Journal of international Economics, 2008, vol. 74, no 2

36. KOUASSI, Eugene, MOUGOUE, Mbodja, et KYMN, Kern O. " Causality tests of the relationship between the twin deficits. " Empirical Economics, 2004, vol. 29, no 3.

37. LAU, Evan, TANG, TuckCheong, et al. "Twin deficits in Cambodia: An empiricalstudy. " Economics Bulletin, 2009, vol. 29, no 4

38. MAGAZZINO, Cosimo. **"Fiscal policy, consumption and current account in the european countries. "** 2012.Economics Bulletin 32(2)

39. MAGAZZINO, Cosimo." **The twin deficits phenomenon: evidence from Italy"**. *Magazzino, C.,(2012), The Twin Deficits phenomenon: evidence from Italy, Journal of Economic Cooperation and Development*, 2012, vol. 33, no 3,

40. MAKIN, Anthony J. et NARAYAN, Paresh Kumar. "Re-examining the "twin deficits" hypothesis: evidence from Australia. " *Empirical Economics*, 2013, vol. 45, no 2.

41. MARASHDEH, Hazem et SALEH, Ali Salman. "Revisiting budget and tradedeficits in lebanon: a critique. " 2006. Technical report Department of Economics, University of Wollongong.

42. MARINHEIRO, Carlos Fonseca. " Ricardianequivalence, twindeficits, and the Feldstein–Horioka puzzle in Egypt. " Journal of Policy Modeling, 2008, vol. 30, no 6,

43. MERZA, Ebrahim, ALAWIN, Mohammad, et BASHAYREH, A. "**The relationship between current account and government budget balance: The case of Kuwait**". *International Journal of Humanities and social science*, 2012, vol. 2, no 7.

44. MOHAMMADI, Hassan et MOSHREFI, Golaleh. " **Fiscal policy and the current account new evidence from four East Asian countries.** " Applied Economics Letters, 2012, vol. 19, no 2.

45. NAZIER, Hanan et ESSAM, Mona." **Empirical investigation of twin deficits hypothesis in Egypt (1992-2010)"**. *Middle Eastern Finance and Economics Journal*, 2012, vol. 17.

46. ONAFOWORA, Olubenga A. et OWOYE, Oluwole. " An empirical investigation of budget and tradedeficits: the case of Nigeria. "The Journal of Developing Areas, 2006,

47. RATHA, Artatrana. **" Twin deficits or distant cousins? Evidence from India. "** The Repository at St. Cloud State University, Economics Faculty Working papers, 2011 .

48. Robert J. Barro, " **Are Government Bonds Net Wealth**?", Journal of PoliticalEconomy, Vol. 82, No; 6, 1974.

49. Robert J. Barro, " **The Ricardian Approach to budget Deficits**", Journal of Economic perspectives, Vol. 3, No. 2, Spring, 1989.

50. ROSENSWEIG, Jeffrey A. et TALLMAN, Ellis W. " Fiscal policy and trade adjustment: are the deficits really twins?. " Economic Inquiry, 1993, vol. 31, no 4,.

51. SALEH, Ali Salman, NAIR, Mahendhiran, et AGALEWATTE, Tikiri. **The twin deficits problem in Sri Lanka: an econometric analysis.** *South Asia Economic Journal*, 2005, vol. 6, no 2,

52. SALVATORE, Dominick. Twindeficits in the G-7 countries and global structural imbalances. Journal of Policy Modeling, 2006, vol. 28, no 6

53. Seater, J.J' " **Ricardian Equivalence**", Journal of Economic Literature, 31. 1993,

54. VAMVOUKAS, George A. "The twin deficit sphenomenon: evidence from Greece. " Applied economics, 1999, vol. 31, no 9.

55. VERNON R., International investment and international trade in the product cycle, Quarterly Journal of Economics, vol. 80, may 1966.

A. Wogner : Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition, du seuil, 2000.

56. ZIETZ, Joachim et PEMBERTON, Donald K. The US budget and tradedeficits: asimultaneousequation model. SouthernEconomic Journal, 1990

فهرس المحتويات

شكر	I
اهداء	II
ملخص	II
قائمة المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
مقدمة عامة	02
الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري	
تمهيد الفصل	12
I نظرة عامة حول عجز الموازنة العامة للدولة.	13
I-1- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأنواعه.	13
1-1- تعريف عجز الموازنة العامة	13
1-2-أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.	14
I-2- عجز الموازنة العامة في مدارس الفكر الاقتصادي.	17
2-1- النظرية الكلاسيكية التقليدية	17
2-2- النظرية الكيترية المفسرة لعجز الموازنة العامة	20
2-3- عجز الموازنة العامة لدى الفكر النقدي	23
2-4- النظرية النيوكيترية	25
2-5-المذهب الاشتراكي	26
2-6-المذهب الإسلامي	27
I-3-أسباب عجز الموازنة العامة وطرق علاجه	28
3-1- أسباب عجز الموازنة العامة	28
3-2- طرق علاج عجز الموازنة العامة	32
II الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	38
II-1- ماهية التجارة الخارجية وأهميتها	39
1-1- مفهوم التجارة الخارجية	39
1-2- أهمية التجارة الخارجية	40

3-1- أسباب قيام التجارة الخارجية	41
II-2- نظريات التجارة الدولية	42
2-1- النظرية الكلاسيكية	42
2-2- النظرية النيوكلاسيكية	46
2-3- بعض النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	49
II-3- الإطار المفاهيمي للميزان التجاري	54
3-1- مفهوم الميزان التجاري	54
3-2- مفهوم الصادرات والواردات	56
3-3- التوازن والاختلال في الميزان التجاري	57
III التأصيل النظري لفرضية العجز المزدوج	59
III-1- الربط بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال متطابقة الدخل المحلي	59
III-2- المناهج النظرية	61
2-1- المقترح الكيتزي (Keynesian Proposition)	61
2-2- أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري من خلال نموذج Fleming-Mundell	62
2-3- فرضية التكافؤ الريكاردي Ricardian Equivalence Hypothesis	74
III-3- عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في اقتصاد نفطي	78
خلاصة الفصل	80
الفصل الثاني الدراسات السابقة للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري	
تمهيد الفصل	83
I العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الميزان التجاري	84
I -1 الدراسات الأجنبية	84
I -2 الدراسات العربية	97
II العلاقة السببية من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة	101
II-1 الدراسات الأجنبية	101
II-2 الدراسات العربية	107
III عدم وجود أي علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري	111
III -1 الدراسات الأجنبية	111

III -2 الدراسات العربية	117
IV أوجه التشابه والاختلاف	119
IV-1 الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	120
خلاصة الفصل:	121
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	
تمهيد الفصل	124
I الموازنة العامة في الجزائر	125
I-1 تبويب إيرادات الموازنة العامة في الجزائر.	125
1-1 الموارد الإجبارية.	126
1-2 الموارد الاختيارية.	127
1-3 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	130
I-2 النفقات العامة في النظام الميزاني الجزائري.	141
2-1 نفقات التسيير ونفقات التجهيز.	141
2-2 تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة:1980-2017	148
2-3 مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017	152
I-3 الموازنة العامة للدولة في الجزائر.	154
3-1 مفهوم الموازنة العامة للدولة في التشريع الجزائري.	154
3-2 عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017:	159
3-3 آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:	162
II تحليل الميزان التجاري:	167
II-1 تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.	167
1-1 الفترة 1980-1989	168
1-2 الفترة 1990-1999	171
1-3 الفترة 2000-2017	176
III دراسة قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	181
III -2 منهجية ARDL للتكامل المشترك:	182

III-3 النموذج القياسي	183
III-4 البيانات المستخدمة في تقدير النموذج	183
III-5 تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	183
5-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:	183
5-2 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك	184
5-3 تقدير العلاقة في المدى الطويل	186
5-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL:	187
5-5 اختبار استقرار النموذج (stabilité test):	187
III-6 اختبارات تشخيص النموذج	188
6-1 اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ	188
6-2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:	189
6-3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	190
III-7 إختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل toda- yamamoto	191
خلاصة الفصل	192
خاتمة عامة	**194**
الملاحق	203
قائمة المصادر والمراجع	220
قائمة الفهرس	233

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر عجز الموازنة العامة على حالة الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري في الاجلين القصير والطويل خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري من منظور فرضيتين هي المقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري، والتكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بينهما، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري مما يتوافق مع وجهة النظرية الكينزية، كما توصل البحث إلى نتيجة مفادها غياب علاقة سببية من الميزان التجاري إلى عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، الميزان التجاري، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract:

The study aims to analyze the impact of the general budget deficit on the state of the trade balance of the Algerian economy in the short and long term during the period of 1980-2017.Using the self-regression model (ARDL), the study examined the theoretical basis of the relationship between the general budget and the trade balance from a Keynesian point of view, which indicates a direct relationship ranging from the budget deficit to the balance of trade, and the Ricardian equivalence which denies any relation between them. The results of the study revealed a causal link from the budget deficit to the trade balance, which corresponds to the Keynesian theory, and that there was no causal relationship between the trade balance and the deficit budgetary.

Keywords: Budget deficit, trade balance, ARDL.